اللُّغَوِيُّونَ والمُحَدِّثُونَ
ومنهجهم في توثيق النص

الدكتور

عبد التواب مرسى حسن الأكرت

أستاذ أصول اللغة في كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
☎ ٢٥١٢٠٨٤٧

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الاكرت ،عبد التواب مرسى حسن.
اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص /
عبد التواب مرسى حسن الاكرت :. ط١ –
القاهرة : المكتبة الازهريه - للتراث ،2011
: ص ، سم.
تدمك : 978-977-315-250-0
١- اللغه العربيه
أ- العنوان 410

المكتبة الازهريه للتراث
نشر - توزيع - طباعه

العنوان .
9 درب الأتراك خلف الجامع الأزهر – القاهرة
هاتف : 25120847
فاكس : 25128459
ص .ب 34الأزهر
الرمز البريدي : 11675

الطبعة الأولى
1432–2011

رقم الإيداع :20716 / 2010
الترقيم الدولي : 978-977-315-250-0

البريد الالكتروني elazharia lel torath @hotmail .com.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٥).

صدق الله العظيم



شكر واجب

إلى والدىَّ اللَّذين وَلَدَانى، وسَهَرا اللَّيالى، وتحمَّلا مشاق الحياة في سبيل تعليمى وإتمام دراستى - أبى وأمى - رحمهما الله رحمة واسعة، وجعلهم في الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى أَخَوَاتى الفُضْلَيَات اللاتى تحملن المشاق من أجلى، وهم: رَسْمِيَّة، وانْشِرَاح، وعِيدَة، وسيِّدة، أطال الله في عمرهم، ومتعهم بالصحة والعافية، وإلى روح شقيقتى «سعاد» رحمها الله رحمة واسعة، وإلى روح كريمتى «عَزَّة» رحمها الله رحمة واسعة، وأسكن الجميع فَسِيحَ جناته.

إلى زوجتى «أم محمد»، وإلى أبنائى الأعزاء: سعاد، ومحمد، ومرسى، وشريف، وتميم، أصلح الله حالهم، ونَوَّر طريقهم بالعلم والإيمان، وجعلهم قرَّة عين لى في الدنيا والآخرة.

إلى جميع أساتذتى ومشايخى الذين تعلمت على يديهم أصول البحث والتنقيب، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور/ عيد محمد الطيب - رحمه الله - الذى نبتت فكرة هذا الكتاب على يديه، وتابع مباحثه أولا بأول حتى اكتمل على ما هو عليه الآن، فجزاه الله عنى وعن العربية خير الجزاء.

المؤلف

أ د/ عبد التواب مرسى حسن الأكرت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾

(فاطر من الآية: ٢)

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الهادى الأمين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا الكتاب ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٩م، وكانت النسخ التى طبعت منه محدودة للغاية، وقد لاقى رواجًا واستحسانًا عند كل مَنْ أخذ منه نسخة وقرأها، وأيَّدَ ما جاء فيه.

وعندما نفدت الطبعة الأولى منه، عرضته على الحاج / حمدى إمبابى صاحب المكتبة الأزهرية للتراث، رحَّب بطبعه فى صورة جديدة، فعاودت النظر فى الكتاب مرة أخرى، فصوَّبت ما وقع فيه من أخطاء فى الطبعة الأولى، وضبطت بعض الألفاظ التى هى فى حاجة إلى ضبط لاستقامة النص.

وهذا الكتاب نفيت فيه تلك الشبهة، التى نادى بها بعض الجاحدين على العرب، وسار على منوالهم بعض الباحثين من المسلمين الذين تأثروا بالثقافات الغربية، فنفوا كل جديد ابتكره العرب فى سبيل خدمة لغتهم وكتابهم، ووضحت أن منهج علماء العربية فى البحث والتقعيد والتدوين منهج إسلامى صِرْف، وضحته وكشفت أصوله ومبادئه التى سار عليها،

وأخذوا الحَيْطة والحّذَر في توثيق النص - سواء من حيث السند أو المتن - وهذه القواعد التى التزموا بها عُرفت عندهم ولم تعرف عند غيرهم من أصحاب اللغات الأخرى، ولم تأخذ الأمم الأخرى غير العرب بها في توثيق لغاتهم، وهذا مما امتازت به العربية في منهجها عن غيرها من اللغات الأخرى، ثم وضحت العلاقة الوطيدة بين اللغويين والمحدِّثين في المنهج، وأثبتت أن منهج اللغويين منهج إسلامى بَحْت، وليس مقتبسا من المنهج اليونانى الذى طُبِّق على اللغة الإغريقية، فأبطلت هذا الادعاء الذى لا أساس له من الصحة، وبَرَّئْتُ علماء العربية من تهمة التقليد والتأثر بالثقافة اليونانية.

وفي النهاية أرجو من الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب قد كشف الحقيقة في هذه القضية، وأزاح عنها اللبس والشك، فإن وصل الكتاب إلى هذه الغاية فذلك بتوفيق الله عز وجَلَّ، وإن كان غير ذلك، فأرجو من أهل العلم والفضل النصح والتوجيه والإرشاد، والله أسأل أن يغفر ذلَّتِى، وأن يوفقنى إلى غايتى المنشودة، إنه نعم المولَى ونعم النصير، وهو على ما يشاء قدير.

وبالله التوفيق

دكتور

عبد التواب مرسى حسن الأكرت

أستاذ أصول اللغة فى كلية اللغة العربية

بالقاهرة - جامعة الأزهر الشريف

٦ أكتوبر في مساء يوم السبت

١٩ من شعبان ١٤٣١ هـ - ٣١ من يوليو ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه اجمعين. وبعد:

فقد دعانى إلى الكتابة في توثيق النص عند المحدثين وتأثر اللغويين بهم، ما ذهب إليه بعض الباحثين، من أن اللغويين العرب لم يكن لهم منهج يلتزمون به في البحث اللغوى، وأن كل ما لديهم لا يعدو أن يكون ملامح من منهج علمى تأثروا فيه بالثقافة اليونانية، بل إنهم ليدعون أن علماء المسلمين تأثروا بمنهج أرسطو في العلوم الوثيقة الصلة بالإسلام كعلوم الفقه والكلام، فلا عجب إذا قالوا أن التأثر قد امتد إلى الدراسات اللغوية الخاصة بالعربية كالنحو [١].

ويذهب آخر في ادعائه إلى أبعد من سابقه، فيقول:

«اصطبغت الدراسة اللغوية الحديثة في أول نشأتها بصبغة عامة، لعلها من تأثير الثقافة الإغريقية .... وقد خلف العلم الإغريقى لثقافات أوروبا والشرق الأوسط دراسة في قواعد اللغة الإغريقية بلغت ذروة الازدهار في مدرسة الإسكندرية، وقد تأثرت قواعد اللغة العربية بهذه القواعد، بل لعلنا لا نكون مجاوزين للصواب إذا قلنا بأن قواعد اللغة العربية التى نراها في كتب النحاة، ليست سوى مزيج من تقليد اللغة الإغريقية ومنطق أرسطو[٢]».

---

(١) ممن قال بذلك الدكتور إبراهيم مدكور في بحث له بعنوان: منطق أرسطو والنحو العربى. انظر في الرد على ذلك: من أسرار اللغة - د - إبراهيم انيس - ص١٣٤، علم اللغة بين القديم والحديث - د - عبد الغفار هلال - ص٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) أصوات اللغة - د- عبد الرحمن أيوب - ص١٤.

فهؤلاء وغيرهم ينكرون نسبة ابتكار علم من العلوم اللغوية إلى العرب، ويدعون في إنكارهم أن العرب مقلدون لغيرهم من الأمم الأخرى، كاليونان، والهنود، وأنهم طبقوا القواعد التى وضعها اليونان للغتهم الإغريقية على اللغة العربية، ومعنى هذا أن العرب ليس لهم جهد يذكر سوى التطبيق فقط.

ولكن الدلائل العلمية تنفى هذا الاتهام عن علماء العربية، لأن ما وضع في لغة من قواعد لا ينطبق على لغة أخرى، لأن كل لغة لها نظامها الذى تمتاز به عن غيرها، ومما يدل على ذلك «أن اليونانية تختلف نحوا، وطبيعة عن العربية، فليس من المعقول أن يكون العرب قد وضعوا قواعدهم اللغوية على نظام القواعد اليونانية»[1].

والمتأمل في العلوم اللغوية وخاصة في علم النحو، يعرف أنه نتاج هذه العقلية العربية، التى وضعته من خلال استنباطها وملاحظتها في اللغة، فوضعوا القواعد من خلال وصفهم الدقيق للغة؛ ولو أن اللغويين العرب طبقوا القواعد التى وضعها غيرهم من اليونان لما التزموا بالمستوى الفصيح في أخذ اللغة وتدوينها ووضع القواعد، أما اللهجات التى استعملتها بعض القبائل لغة تخاطب وتفاهم فيما بينهم لم يعتدوا بها في وضع القواعد، ولم يقيسوا عليها.

ومما يدل على ما نذهب إليه، أن علماء العربية الذين وضعوا القواعد كأبى الأسود الدؤلى، والخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس ابن حبيب الضبى، وأبى عمرو بن العلاء وغيرهم، لم يتعلموا لغة أخرى غير العربية، ولم يتأثروا بثقافات أجنبية عن لغتهم العربية، وإنما تلقوا ثقافتهم من البيئة العربية السليمة، والعرب الخلص الفصحاء؛ ويؤيد

(١) علم اللغة بين القديم والحديث -د- عبد الغفار هلال ص٢٢٨/٢٢٩.

ذلك ما روى «عن أبى العباس محمد بن يزيد : أنه سأل أبا الأسود الدؤلى عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه، فقال: تلقيته من على بن أبى طالب رحمه الله؛ وفي حديث آخر قال: ألقى إلىَّ علىٌّ أصولاً احتذيت عليها»[1].

وكذلك أبو عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، هؤلاء وغيرهم تلقوا علوم العربية من العرب الفصحاء الخلص الذين شافهوهم وأخذوا عنهم؛ وسيبويه أخذ النحو عن الخليل، ودعم علمه بالقول والعمل، ووضع القواعد على واقع اللغة العربية التى حرص على سماعها من أفواه الأعراب الخلص الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى، وظهر كتابه الذى يعد أصح الكتب في النحو، وظهر العلماء يدرسون النحو ويدرسونه، وظهرت المدارس النحوية كالبصرية والكوفية والبغدادية، وأصبحت كل مدرسة تجتهد في استنباط القواعد واستخراج الأحكام. كل ذلك دليل على أن علماء العربية الأوائل الذين وضعوا القواعد والأحكام لم يتأثروا بلغات أجنبية فنشأ علم النحو عربيا، يعبر عن واقع اللغة في ذلك الوقت.

وسيبويه رغم أنه فارسى الأصل[2]، لم يتأثر باللغة الفارسية في دراسته للعربية، ولكنه تأثر بأستاذه الخليل بن أحمد.

«فالمطالع لكتاب سيبويه يجد اعتماده على النصوص المنقولة عن العرب الخلص، فهو يقول فيه؛ حدثنى من أثق بعربيته، او حدثنى الخليل، ونحو ذلك، وقد بدأت الفلسفة في الدخول إلى الدراسة النحوية منذ القرن الرابع الهجرى الذى كثرت فيه المناظرات والجدل وعلم الكلام، ومن هنا ظهرت سمات المنطق»[3].

(١) طبقات النحويين واللغويين - الزبيدى ص ٢١.

(٢) ولد في قرية من قرى شيزار. يقال لها : البيضاء. من أعمال فارس. ثم قدم البصرة. انظر : المصدر السابق ص٦٦.

(٣) علم اللغة بين القديم والحديث - د- عبد الغفار هلال ص٢٢٠.

وعلى هذا نرى أن هذا الاتهام الذى اتهم به علماء العربية هو اتهام ظالم، اراد أصحابه أن يجردوا علماء العربية من كل سابقة ابتكار، ولو أنهم كانوا منصفين يتحرون الحقيقة العلمية، لوجدوا أن لدى المسلمين منهجا علميا، لا يشك أحد في أنه منهج إسلامى خالص، أفاد منه اللغويون، وأعنى بذلك منهج علماء الحديث الذين كان لهم أعظم الأثر في البحث اللغوى، كما يبدو ذلك في طرق اللغويين في توثيق النص اللغوى، كما يوثق علماء الحديث حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يبدو بصورة جلية واضحة في هذه المصطلحات التى استخدمها اللغويون بألفاظها ومعانيها، كماسيتضح ذلك في المباحث اللغوية مقارنة بمباحث علماء الحديث.

فهذا المنهج في توثيق النص قد تفرد به علماء المسلمين في الحديث واللغة، ولم يشاركهم فيه علماء أية أمة من الأمم قاطبة، فتأثر علماء اللغة بالمنهج الذى وضعه علماء الحديث لأنفسهم في توثيق الحديث النبوى الشريف فيما يتصل بسنده أو بمتنه، لأن المحدثين كان لهم فضل السبق في تدوين الحديث قبل قيام اللغويين بجمع اللغة وتدوينها؛ ويعد هذا التوثيق مقدمة ضرورية لا غنى عنها قبل النظر في الحديث لاستنباط الحكم الشرعى منه، وكذلك الأمر بالنسبة للغة.

«إن أثر الحديث النبوى على الثقافة العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وعم منهجه الكتب الأدبية، إذ هى تعتمد على السند في ايراد اخبارها مثل: كتاب «الأغانى» لأبى الفرج الأصفهانى، و «الأمالى» لأبى على القالى، وغيرهما، بالإضافة إلى ان كثيرا من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث، فطبقات الرجال والشعراء وغيرهما ثمرة من ثمرات علوم الحديث النبوى»[1].

---

(١) الحديث النبوى مصطلحه بلاغته كتبه - محمد لطفى الصباغ - ص١٧ بتصرف.

من أجل ذلك اهتم العلماء اهتماما كبيرا بدراسة الحديث النبوى، وقامت حوله الدراسات رغبة في فهمه، لأنه المصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد كتاب الله عز وجل ، كما أنه من الأصول التى يستشهد بها في تقعيد اللغة، على الرغم من أن فريقا من اللغويين - وهم بعض النحاة - لم يستشهدوا به في تقعيد النحو.

وعلى هذا كان اهتمام العلماء على اختلاف تخصصاتهم بمنهج المحدثين في توثيق النص، فاقتفوا أثرهم واتبعوا نهجهم، إذ كان يكفل لهم كل الضوابط التى يجب توافرها في البحث العلمى، لكى يصلوا من خلال هذه الضوابط التى وضعوها إلى النص الصحيح. خاصة تلك العلوم التى تعتمد على الرواية قبل الدراية، وتحتاج إلى النص الموثوق به حتى تطمئن إليه، وكان اللغويون في مقدمة هؤلاء العلماء؛ إذ وجدوا أن هذا المنهج يصلح لتطبيقه على اللغة، لأن «اللغة رواية تروى، ونص يتناقله الرواة، فلماذا لا يقتبس اللغويون منهج رجال الحديث في رواية الحديث، ولماذا لا ينهجون نهجهم في التحقق من النص اللغوى الذى تستنبط منه القواعد اللغوية»[1].

بل إن اللغويين استخدموا المصطلحات التى استخدمها علماء الحديث، كالصحيح الثابت، والمتواتر، والآحاد، والمرسل ، وغير ذلك من مصطلحات.وإذا كان علماء الحديث قد ألفوا كتبا تناولت رواة الحديث بالجرح والتعديل، فهناك أيضا من اللغويين من قام بذلك كالزبيدى في كتابه : طبقات النحويين واللغويين، والسيوطى في بغية الوعاة، وغيرها.

من أجل ذلك حاولت أن أتبين هذه العلاقة الحميمة، والصلة الوطيدة بين اللغويين العرب وعلماء الحديث فيما يتصل بالسند والرواة، وما يتصل بالمتن، حتى أثبت بطلان هذا الادعاء، وأبين أن اللغويين العرب تأثروا بمنهج عربى إسلامى خالص، نابع من البيئة العربية.

(١) أشتات مجتمعات - د- عيد محمد الطيب - ص٩.

وبعـــــد :

فقد أخلصت النية ، واستعنت بحول الله وقوته في السعى لإظهار العلاقة بين اللغويين والمحدثين، وبذلت غاية ما أستطيع من جهد ، فإن كنت قد وفقت فيما قصدت ، فبالله التوفيق والسداد ، وذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده، وإلا فحسبى إخلاص النية ، وبذل غاية الجهد : والله اسأل أن يجعل عملى خالصا لوجهه الكريم . وأن يوجهنى إلى الصواب فيما أحاول ، وأن يعلمنى ما لم اكن اعلم ، وأن ينفعنى بما أتعلم ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾

المؤلف

د/ عبد التواب مرسى حسن الأكرت

المبحث الأول
الأخذ والتحمل

أولاً: عند المحدثين:

اهتم المُحدِّثون بالسند، وعدُّوا الرواية بالسند من أفضل الوسائل التى نهجها المحدثون في توثيق النص وجودته، فالتزموا بأصول الرواية الدقيقة، والمحافظة التامة على صيغ التحمل المتنوعة التى وردت عنهم، وهذه الصيغ تدل على أنهم تمسكوا بأفضل الوسائل العلمية الصحيحة التى حافظت على سلامة الخَبَر دون تغيير أو تبديل فيه.

وقد قسم المحدثون طرق نقل الأخبار إلى الأقسام التالية:

١- كيفية سماع الحديث:

تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله منها قبل إسلامه وبلوغه، أى ما رواه في حال الكفر والصبا، كما تقبل روايته بعد إسلامه وبلوغه.

قال السيوطى: «ومنع قوم قبول رواية ما تحمله في الصبا فأخطأوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وابن عباس .... وغيرهم، ومن غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده؛ وكذلك كان أهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويعتدون براويتهم بعد البلوغ.

ومن أمثلة ما تحمل في حال الكفر: حديث جبير بن مطعم متفق عليه،

أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور، وكان جاء فى فداء أسرى بدر قبل أن يسلم؛ وفى رواية البخارى .. «وذلك أول ما وقر الإيمان فى قلبى»[1].

وبالنسبة للسِّن التى تحمل فيها الرواى ما رواه، فقد اختلفوا فى تحديدها.

«ويشترط للصبى اعتبار التمييز، فإن فَهِم الخطاب وردَّ الجواب كان مميزا صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا، وإلا فلا وإن كان ابن خمس فأكثر، وهذا هو الصحيح، فقد روى عن أحمد بن حنبل مثل هذا، وهو اعتبار التمييز، فقد سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد البراء وابن عمر، استصغرهما يوم بدر، فأنكر قوله هذا، وقال: بئس القول، فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما»[2].

هذا بالنسبة إلى سماع الصبى، أما بالنسبة لأداء الرواية، فلا تكون الرواية صحيحة إلا إذا كان الراوى بالغا عاقلا سليما، وهذا ضمن شروط من تقبل روايته، كما يشترط فى الراوى أيضا أن يكون مسلما.

٢- طرق تحمل الحديث:

طرق تحمل الحديث ثمانية وهى: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة؛ فراوى الحديث لابد أن يأخذ من احد هذه الطرق، وبيانها كالآتى:-

(١) تدريب الراوى ٥/٢، والحديث رواه البخارى فى صحيحه ٢٤٧/٢، ومسلم فى صحيحه ٣٣٨/١.
(٢) تدريب الراوى ٢ / ٦-٧.

(أ) السماع من لفظ الشيخ:

قال النووى: وهو إملاء غيره من حفظ ومن كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير.

قال القاضى عياض: ولا خلاف أنه يجوز في هذا للسامع أن يقول في روايته: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت فلانا، وقال لنا، وذكر لنا.

قال الخطيب: أرفعها سمعت ثم حدثنا وحدثنى ثم أخبرنا وهو كثير في الاستعمال[1].

(ب) القراءة على الشيخ: ويسميها أكبر المحدثين أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ، سواء قرأت عليه بنفسك، أو قرأ غيرك عليه وأنت تسمع كمن كتاب أو حفظ[2].

والأجود في ألفاظ الأداء فيها: قرأت على فلان، أو قرئ عليه، وأنا أسمع، ويلى ذلك عبارات السماع مقيدة: كحدثنا أو أخبرنا قراءة عليه.

(جـ) الإجازة:

الإجازة في كلام العرب مأخوذة من جواز الماء الذى يستعمل لسقاية الماشية والأرض، يقال: استجزت فلانا فأجازنى، إذا سقاك ماء لأرضك وماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه، والطالب مستجيز، والعالم مجيز.

وهى في الاصطلاح: إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته، أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه[3].

(١) السابق ٢ / ٨-٩.
(٢) السابق ١٢/٢.
(٣) الحديث النبوى - محمد لطفى الصباغ ص ١٧٢.

وللإجازة أنواع ودرجات فصلها السيوطى وغيره من أصحاب هذا الفن[1].

(د) المناولة:

وهى أن يعطى الشيخ تلميذه كتابا، أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه وروايته عنه، وهى على ضربين:

أحدهما: مناولة مقرونة بالإجازة، وهى أعلى أنواع الإجازة مطلقا، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلا به، ويقول هذا سماعى أو روايتى عن فلان فاروه، أو أجزت لك روايته عنى. ثم يملكه إياه. أو ينسخه. او نحوه.

الثانى: مناولة مجردة عن الإجازة، بأن يناوله الكتاب مقتصرا على قوله: هذا من حديثى، أو من سماعاتى، فلا تجوز الرواية بها على الوجه الصحيح الذى قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين[2].

(هـ) الكتابة:

وهى أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره؛ وهى نوعان:

أحدهما: أن تتجرد المكاتبة عن الإجازة.

والثانى: أن تقترن بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبته لك، أو كتبت به إليك، أو نحو ذلك.

واختلف العلماء فى حكم الكتابة المجردة، فمنعها قوم، وأجازها آخرون إذا عرف المكتوب خط الكاتب وإن لم تقم البينة عليه..[3]

(١) انظر: تدريب الرواى ٢/٢٩ - ٤٠.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٥ وما بعدها.
(٣) السابق ص ٢٥٤.

(و) الإعلام:

وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سَمَاعهُ من فلان مقتصرا عليه، من غير أن يقول: أروِه عنى، أو: أذِنْت لك ـ في روايته.

واختلف العلماء ـ في حكم الرواية بالإعلام، فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، ومنعها آخرون.

والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم: أنه لا تجوز الرواية به، لكن يجب العمل به إن صح سنده[1].

(ز) الوصية:

وهى ان يوصى الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ، والرواية بالوصية أجازها بعض السلف للموصى له بروايته عنه، وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

(ح) الوِجَادة:

هى مصدر لوَجَدَ مُوَلَّدٌ غيرُ مسموع من العرب، وهى أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، وليس له سماع منه ولا إجازة.

والرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال[2].

وهذه هى طرق تحمل الحديث كما ذكرها علماء الحديث، فراوى الحديث لابد أن يأخذ من أحد هذه الطرق المذكورة.

---

(١) السابق ص ٣٥٥.

(٢) السابق ص٢٥٨،٢٥٧، تدريب الراوى ٢ /٥٨.

ثانياً: عند اللغويين:

استخدم علماء اللغة المصطلحات التى وضعها المُحَدِّثون في طرق تحمل الحديث، في اللغة لمن يأخذ اللغة، وتصح روايته عند أدائه لها، وكان لعلماء الحديث كلام مستفيض في هذه الطرق، وشروط خاصة لكل طريق من هذه الطرق، كما كان لهم علامات خاصة بالأسانيد والصيغ، مما لم تجر على اللغة.

وطرق الأخذ عند علماء اللغة ستة طرق هى:

(أ) السماع من لفظ الشيخ أو العربى:

قال ابن فارس:

تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبى العربى يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملقن، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات، وللمتحمل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صِيَغ: أعلاها أن يقول أملى على فلان، أو أَمَلّ على فلان[1].

والمتحمل بهذه الطريقة له صيغ تتفاوت بحسب منزلة الرواية. فأعلى هذه الصيغ أن يقول: أملى على فلان، ويليها السماع حيث يقول:سمعت، ويلى ذلك أن يقول: حدثنى فلان، وحدثنا فلان، ويلى ذلك أن يقول: أخبرنى فلان، ويلى ذلك قول الراوى: قال لى فلان، ويلى ذلك أن يقول: قال فلان، بدون لى، وهذا كله في اللغة والخبر، أما في الشعر فيقال أنشدنى، وأنشدنا، وقد يستعمل في الشعر: حدثنا، وسمعت ونحوهما؛ وإليك نماذج لهذه الصيغ على اختلافها.

(١) الصاحبى ص٤٨، وقارن بالمزهر ١/١٤٤- ١٤٥.

الإملاء:

قال أبو على القالى: أملى علينا أبو العهد صاحب الزجاج قال: أنشدنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحى قال: أنشدنا أبو عثمان المازنى للفرزدق:

لا خَيْرَ فى حُبِّ من ترجى نوافلهُ   فاستَمْطِروا من قريش كل مُنْخَدِعِ
تخال فيه إذا ما جئته بَلَهاً   فى ماله وهو وافى العقلِ والوَرَعِ[1]

السماع:

قال ثعلب فى أماليه: حدثنا مَسْلمة، قال سمعت الفراء يحكى عن الكسائى أنه سمع: اسْقِنى شربة ما، يا هذا، يريد: شَربة ماء، فقصر، فأشبه لفظ ما التى للاستفهام، وهذا إذا مضى فإذا وقف قال: شربة ماء[2].

الحديث:

قال ثعلب فى أماليه: حدثنا ابن الأعرابى، قال حدثنى شيخ عن محمد بن سعيد الأموى، عن عبد الملك بن عمير قال: كنت عند الحجاج ابن يوسف فقال لرجل من أهل الشام: هل أصابك مطر؟ قال نعم؛ أصابنى مطر أسال الآكام، وأدحض التلاع، وحزق الرجع؛ فجئتك فى مثل مجر الضَّبع، ثم سأل رجلا من أهل الحجاز: هل أصابك مطر؟ قال: نعم؛ سقتنى الأسمية، غيبت الشفار[3]، واطفئت النار، وتشكت النساء، وتظللت المعزى، واحتلبت الدرة بالجرة؛ ثم سأل رجلا من أهل فارس فقال: نعم، ولا أحسن كما قال هؤلاء، إلا أنى لم أزل فى ماء وطين، حتى وصلت إليك[4].

---

(1) الأمالى لأبى على القالى ٢/١٥٩، وقارن بالمزهر ١/١٤٥.
(2) المزهر ١/١٤٦.
(3) الأسمية: جمع سماء وهو المطر، وقوله: فغيبت الشفار. يريد أخصبت الناس ولم يذبحوا الغنم والأبل.
(4) مجالس ثعلب ١/٢٢٩.

الإخبار:

قال ثعلب في أماليه: أخبرنا أبو المنهال، قال أخبرنا أبو زيد قال: السانح الذى يليك ميامنه إذا مر من طير أو ظبى أو غيره، والبارح الذى يليك مياسره إذا مر بك، وإن استقبلك فهو ناطح، وإن استدبرك استدبارا فهو قعيد، وإن مر معترضا قريبا فهو الذابح، وأنشد للحطيم:

بَرِيحًا وشــرُّ الطير ما كان بارحــاً بشَؤمى يديه، والشواحج بالفجر[1]

القول:

والقول نوعان: أحدهما أن يقول: قال لى فلان، قال ثعلب في أماليه: قال لى يعقوب: قال لى ابن الكلبى: بيوت العرب ستة: قبة من أدم، ومظلة من شعر، وخباء من صوف، وبجاد من وبر، وخيمة من شجر، وأقنة من حجر.

والثانى: أن يقول: قال فلان، بدون لى، قال ثعلب في أماليه: قال أبو المنهال: قال أبو زيد: لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبنى كلاب، وبنى هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل قالت العرب[2].

الإنشـــاد:

ويقال في الشعر أنشدنا وأنشدنى:

قال القالى: أنشدنا أبو بكر بن دريد، قال أنشدنى عبد الرحمن عن عمه الأصمعى قال:

أنشدتنى عِشْرِقَةُ المحاربية، وهى عجوز حَيْزَبُون زَوْلَةٌ:

فما لبس العُشَّاق من حُلَل الهَوى ولا خلعوا إلا الثياب التى أُبْلى

(١) المزهر ١/١٥١.
(٢) مجالس ثعلب ١/١٣٦، ٩٨.

ولا شربوا كأسا من الحب مرة	ولا حُلْوَةً إلا شرابُهُم فَضْلى
جرَيْتُ مع العشاق فى حَلْبةِ الهوى	ففُقْتُهُم سبْقًا وجئت على رِسْلى[1]

كما أنه يستعمل في الشعر أحيانا «حدثنا» و «سمعت» ونحوهما[2].

ومن خلال ما ذكرناه وجدنا علماء اللغة تأثروا بالمحدثين، واقتفوا أثرهم في أخذ اللغة وسماعها من لفظ الشيخ، ورغم أن اللغويين كانوا متأثرين تأثرا كبيرا بالمحدثين، فإن المحدثين قصروا الفاظ الأداء في السماع عن الشيخ بالألفاظ التالية: سمعت، حدثنى، وأخبرنى، وأرفع هذه الألفاظ: سمعت، ثم حدثنى، ثم أخبرنى.

أما عند علماء اللغة فوجدناهم توسعوا في ألفاظ الأداء، فكثرت عندهم، و هى: الإملاء، والسماع، والحديث (أى أن يقول: حدثنى، أو حدثنا)، والإخبار، والقول، والإنشاد في الشعر، وكذلك الحديث، والسماع في الشعر أيضا.

وألفاظ السماع عند المحدثين التى يستعملها راوى الحديث هى: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان؛ بالإضافة إلى الإملاء، فمن خلال ذلك نرى أن اللغويين متفقون تماما مع المحدثين فيألفاظ السماع عدا لفظ خاص بالشعر فقط.

(ب) القراءة على الشيخ:

ويقول عند الرواية: قرأت على فلان؛ وصورتها أن يقرأ مروياته على الشيخ ليضبطها له.

قال القالى في أماليه: قرأت على أبى بكر محمد بن أبى الأزهر، قال حدثنى حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلى، قال حدثنى أبى قال: قيل

---

(١) الأمالى - للقالى ١/٢٩.

(٢) انظر هذه النماذج في المزهر ١/١٤٥ - ١٥٧.

لعَقيل بن عُلَّفة، وأراد سفرا، أين غَيْرَتُك على من تُخَلِّف من أهلك؟ قال: أُخَلِّف معهم الحافظين: الجوع والعرى، أجيعُهُنَّ فلا يمرحن، وأُعريهنّ فلا يبرحن[1].

ويستعمل من ألفاظ الأداء في القراءة على الشيخ لفظ «أخبرنا».

قال السيوطى: رأيت القالى في أماليه يذكر في الرواية عن ابن دريد حدثنا[2]، لأنه أخذ عنه إملاء، ويذكر عن أبى الحسن على بن سليمان الأخفش تارة أملى على فيما سمعه إملاء عليه وتارة أخبرنا فيما قرأه عليه، وتارة قرئ عليه وأنا أسمع، وقد يستعمل فيه حدثنا[3].

(ج) السماع على الشيخ:

ويكون بقراءة غيره، ويقول عند الرواية: قرئ علىَّ فلان وأنا أسمع.

قال القالى: قرأت على أبى بكر بن الأنبارى في كتابه وقرئ عليه في المعانى الكبير ليعقوب بن السكيت، وأنا أسمع فذكر أبياتا، وقال أنشدنى أبو بكر بن الأنبارى قال: قرئ على أبى العباس أحمد بن يحيى لأبى حية النميرى وأنا أسمع:

وخبرك الواشــون أن لــن أحبكـم ... بلى وستور الله ذات المحـارم[4]

ويستعمل في ذلك أيضا أخبرك قراءة عليه وأنا أسمع، وأخبرنى فيما قرئ عليه وأنا أسمع، وقد يستعمل في ذلك حدثنا.

رأيت الترميسى في شرح نكت الحماسة يقول: حدثنا فلان فيما قرئ عليه، وأنا أسمع، والترميسى هذا متقدم أخذ عن أبى سعيد السيرافي، وأبى أحمد العسكرى وطبقتهما[5].

(١) ذيل الأمالى للقالى ص١٠٦.
(٢) الأمالى ٢٣/١ وأحيانا : قرأت.
(٣) السابق ٢٢/١، ٣٠ ، وقارن النص بالمزهر ١٥٨/١ - ١٦٠.
(٤) الأمالى ٢٧٩/٢.
(٥) المزهر ١٦١/١ - ١٦٢.

ومن خلال ما ذكرنا وجدنا أن ألفاظ الأداء عند اللغويين في الموضعين السابقين، القراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ، متفقة كل الاتفاق مع ألفاظ الأداء عند المحدثين، فألفاظ الأداء عند المحدثين في القراءة على الشيخ والسماع عليه كما ذكر من قبل هى: قرأت على فلان، أو قرىء عليه وأنا أسمع، ويلى ذلك عبارة: حدثنا، أو أخبرنا؛ وهذه الألفاظ هى بعينها تماما عند اللغويين مما يدل على أن اللغويين ساروا على هدى المحدثين.

(د) الإجـــازة:

وهى في رواية الكتب والأشعار المدَوَّنة.

قال ابن الأنبارى: اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتبا إلى الملوك، وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة، فدل على جوازها؛ وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول: أخبرنى، ولم يوجد ذلك؛ وهذا ليس بصحيح؛ فإنه يجوز لمن كتب لإنسان كتابا، وذكر له فيه أشياء أن يقول: أخبرنى فلان في كتابه بكذا وكذا، ولا يكون كاذبا، فكذلك المرء هاهنا[1].

وقال ثعلب في أماليه: قال زبير: إرْوِ عَنِّى ما أخذته من حديثى؛ فهذه إجازة[2].

وقال ابن دريد: وأجاز لى عمى عن أبيه، عن ابن الكلبى، قال: أخبرنى الشَّرفى، وأبو يزيد الأودى قالا: أوصى الأَفْوَه بن مالك الأودى فقال: يا معشر مَذْحج؛ عليكم بتقوى الله، وصلة الأرحام، وحسن التعزى عن الدنيا بالصبر تعزوا، والنظر فيما حولكم تفلحوا؛ ثم قال:

---

(١) لمع الأدلة ص٩٢. المزهر ١/١٦٢ - ١٦٣.
(٢) المزهر ١/١٦٣.

إنا معاشر لم يبنوا لقومهم ... وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا

القصيدة بطولها؛ ومن جملتها:

لا يَصْلحُ الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراةَ إذا جُهَّالُهم سادوا[1]

والسبب في ظهور الإجازة «بطلان الرواية، وصارت النسبة إلى الشيوخ محصورة في الإجازة، فتهافت الناس عليها، وصار الأمراء يطلبونها للمباهاة، وكبار العلماء في الأقطار المتباعدة يقارض بها بعضهم بعضا، وتفنن العلماء في كتابتها وتجويد إنشائها، وقد بقى العمل بها في كتب الحديث والعربية الى قريب من هذه الغاية حتى قامت مقامها «الشهادات»[2].

(هـ) المكاتبة:

وهى أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره خبرا أو أبياتا، فيروى ذلك عنه.

قال الترميسى في نكت الحماسة: أخبرنا أبو أحمد الحسين بن سعيد العسكرى فيما كتب به إلى، وحدثنا المرزبانى فيما قرىء عليه وأنا حاضر أسمع قالا: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا الغلابى قال: حدثنا إبراهيم بن عمر قال: سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت:

ومن يسألُ الصَّعْلوك أين مذاهبُه

فلم يعرفه أحد؛ فقال إسحاق الموصلى: الأصمعى مريض، وأنا أمضى إليه فأسأله عنه، فقال الرشيد: حملوا إليه ألف دينار لنفقته، واكتبوا في هذا إليه. قال: فجاء جواب الأصمعى: أنشدنا خلف لأبى النشناش النهشلى:

وسائلةٍ أين الرحيل وسائل ... ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه

(١) المزهر ١/١٦٣ - ١٦٤.
(٢) تاريخ آداب العرب - للرافعى ١/٣٢١.

وداويَّـــة تـيـهـاء يخشـى بهـا الردى سرت بأبى النَّشْنَاش فيها ركائبه
لـيـدرك ثـارا أو ليكسب مغنما جزيـلا وهـذا الدهـر جم عجائبـه

قال: وذكر القصيدة كلها[1].

وألفاظ الأداء في المكاتبة عند علماء الحديث أن يقول: كتب إلى فلان قال: وحدثنا فلان أو أخبرنى فلان مكاتبة أو كتابة ونحوه؛ وهى بعينها عند علماء اللغة.

(و) الوِجادة:

وهـى أن يجد الطالب أو الشخص خبرا بخط شيخ، ألف خطه وعرفه سواء لقى هذا الشيخ أم لم يلقه، فعليه أن يرويه عن الشيخ ويقول في التعبير عما وجده: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، إلى آخر الألفاظ التى تدل على ذلك الوصف.

والرواية بالوجادة «من أضعف وجوه الأخذ، لأنه لا ضمان فيه لعهدة المروى، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب»[2].

ومن هذا فإن الراوى يسوق ما يرويه على أنه وجده في كتاب كذا، ويسمى الكتاب باسمه واسم صاحبه. ومن ذلك ما نقله السيوطى في المزهر.

قال القالى في أماليه، قال أبو بكر بن الأنبارى: وجدت في كتاب أبى، عن أحمد بن عبيد، عن أبى نصر: كان الأصمعى يقول: الجلل: الصغير اليسير، ولا يقول: الجلل: العظيم[3].

وفي الصحاح: تقول العرب: فلان ساقط بن ماقط بن لاقط؛ تتساب بذلك، فالساقط: عبد الماقط، والماقط: عبد اللاقط، واللاقط: عبد معتق، نقلته من كتاب غير سماع[4].

(١) المزهر ١/١٦٧.
(٢) تاريخ آداب العرب - للرافعى ١/٢٢١.
(٣) الصحاح (ج ل ل).
(٤) السابق (م ق ط).

وفي المجمل لابن فارس: وجدت بخط سلمة: أمات البهائم، وأمهات الناس[1].

هذه هى طرق الأخذ والتحمل عند علماء اللغة، وهى ست طرق: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءة غيره، والإجازة، والمكاتبة، والوجادة.

أما عند علماء الحديث فإن طرق الأخذ عندهم ثمانية، وهى: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة.

والحقيقة أن طرق التحمل والأخذ عند التحقق فيها تعود إلى خمس طرق أساسية وهى: السماع، والقراءة، والإجازة، والإعلام، والوجادة.

أما المناولة والمكاتبة والوصية عند علماء الحديث فهى نوع من الإجازة وليست بطريقة زائدة عن طرق التحمل، والسبب الذى جعل علماء الحديث يجعلونها ثمانية أن كتب المصطلح أوْصَلَتها إلى هذا العدد.

لكن علماء اللغة جعلوها ستة طرق وهى في الأصل خمس طرق، لأنهم جعلوا السماع على الشيخ بقراءة غيره عليه طريقا من طرق الأخذ والتحمل، وإنما هو يدخل ضمن طريق القراءة على الشيخ.

(١) مجمل اللغة لابن فارس ٨١/١ (أم م).



المبحث الثانى
الرواية بالنظر إلى عدد الرواة

أولا: عند المحدثين

قسم المحدثون الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السند وعدد رجاله إلى قسمين: متواتر، وآحاد:

المتواتر: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، مستندين إلى أمر محسوس.

ومعنى ذلك أن المتواتر هو الحديث الذى يرويه جمع كثير في كل طبقة من طبقات سنده، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على اختلاف الحديث أو الكذب فيه، واستندوا في الرواية إلى أمر يدرك بالحس كالسماع ونحوه[1].

وعلى هذا فإن الحديث المتواتر يشترط فيه أن يرويه عدد كثير، وأن تكون هذه الكثرة في كل طبقات سنده، وأن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، وأن يكون مستندا في الرواية إلى شيء محسوس، كقولهم: سمعنا، أو رأينا، ونحو ذلك. وجمهور العلماء لا يشترطون في المتواتر عددا معينا.

ثم قسم علماء الحديث المتواتر إلى قسمين: لفظى، ومعنوى.

فالمتواتر اللفظى هو ما تواتر لفظه ومعناه، وهو الذى رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد، ومثاله حديث: «من كذب علىَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[2].

(١) انظر الكفاية ص٢٢، مقدمة ابن الصلاح ص٤٥٤، مباحث في علوم الحديث للقطان ص٨٤، علوم الحديث د - صبحى الصالح ص١٤٨.

(٢) عزاه السيوطى في الجامع الصغير إلى احمد بن حنبل، والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه، عن رواه كثيرين. انظر: فيض القدير ٢٧٨/٦.

والمتواتر المعنوى هو ما تواتر معناه دون لفظه، فيكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته عن الجمع الذى يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، مثاله: أحاديث: «رفع اليدين في الدعاء، فقد روى عنه صلى الله وسلم نحو مائة حديث في رفع يديه في الدعاء، وقد جمعها السيوطى في جزء لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية لم تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع[1].

والقسم الثانى: الآحاد، وهو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة[2].

أى أنه لم تجتمع فيه شروط المتواتر، فلم تجتمع في نقلته الكثرة التى تواترت في المتواتر، فربما يكون نقله واحدا أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر بحيث لا يشعر بأن الخبر دخل في حكم المتواتر.

ولقد قسم الحديث الآحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

فالمشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ولم يبلغ حد التواتر، وسمى مشهورا لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره، ومنهم من غاير بينها: بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء؛ ومثاله حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه»[3] وهذا هو المشهور في الاصطلاح.

ويطلق المشهور غير الاصطلاحى على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شرط، فيشمل ماله إسناد واحد، وماله أكثر من إسناد، وما لا يوجد

(١) انظر: تدريب الراوى ١٦٣/٢ - ١٦٧. علوم الحديث د- صبحى الصالح ص١٤٨- ١٥٠، مباحث في علوم الحديث للقطان ص٨٥.

(٢) الكفاية ص٣٢.

(٣) عزاه السيوطى في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والبخارى ومسلم والترمذى، وابن ماجه، عن ابن عمر، ورمز له بالصحة. فيض القدير ٣٤٧/٢.

له إسناد أصلا، كالمشهور عند اهل الحديث خاصة، والمشهور عند النحاة، والمشهور بين العامة، وقد ذكر السيوطى أمثلة لكل نوع على حدة.

والعزيز: هو الحديث الذى لا يقل رواته عن اثنين أو ثلاثة في جميع طبقات السند، ومثاله حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»[1].

والغريب: هو ما انفرد بروايته راو واحد؛ ومثاله حديث: «لا يبع حاضر لباد»[2].

ثانيا: عنـــد اللغوييـــن.

تأثر علماء اللغة بمنهج علماء الحديث وبما وضعوه من قواعد وضوابط في قبول الحديث النبوى الشريف، واشترطوا شروطهم. فاشترط في ناقل اللغة ما اشترط في الحديث، فمما اشترطوه في ناقل اللغة أن يكون عدلا ثقة، وأن يكون المنقول عنه حجة في أصل اللغة، إلى آخر الشروط التى سبق ذكرها.

والنقل عند علماء اللغة هو: «الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)»[3].

وكما قسم علماء الحديث الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السند إلى قسمين: متواتر، وآحاد، حذا اللغويون حذوهم، فقسموا المنقول إلى قسمين أيضا: متواتر، وآحاد.

(١) أخرجه البخارى في صحيحه ١/٥٨- طبع دار إحياء الكتب العربية، ومسلم في صحيحه ١/٦٧ وعزاه السيوطى لأحمد بن حنبل والبخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه، عن انس، ورمز له بالصحة. فيض القدير ٦/٥٧١.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥٠ - ٤٥٧. تدريب الراوى ٢/١٦٠-١٦٨.

(٣) لمع الأدلة ص ٨١ -٨٢.

نقل السيوطى «أن النقل المحض: إما تواتر، وهو ما لا يقبل التشكيك كالسماء والأرض والحر والبرد ونحوهما، وإما آحاد كالقرء ونحوه من الألفاظ العربية. وقال الرازى والآمدى: واكثر ألفاظ القرآن من الأول، أى المتواتر»[1].

وقال ابن الأنبارى: اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد:

فاما المتواتر فلغة القرآن[2] وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعى من أدلة النحو يفيد العلم ... وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به؛ ثم ذكر شرط العلماء فى التواتر فقال: واعلم أن اكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقله لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، فعددهم انتهى إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب؛ ثم إنهم اختلفوا فى العدد الذى يحقق التواتر بين سبعين وأربعين، واثنى عشر وخمسة معتمدين على أمور لا تعد أدلة، وقد رجح ابن الأنبارى عدم ارتباط التواتر بعدد معين، حيث قال: والصحيح عندى هو الأول....[3]

فالصحيح ان النقل ليس بكثرة العدد ولا بقلته فى الرواة، وإنما الشرط الأساسى فى ذلك هو أمانة الناقل وعدالته وصدقه فيما يقوله وينقله، وموافقته لقواعد اللغة، ومع أن علماء الحديث تضاربت آراؤهم حول تحديد العدد فى المتواتر، إلا أن الأرجح عندهم ملاحظة روايته عن

---

(١) المزهر ١/٥٧.
(٢) وهى القراءات الصحيحة المتواترة، أما القراءات الشاذه فهى من قبيل الأحاد.
(٣) انظر: لمع الدلة ص٨٣ -٨٥، وقارن بالمزهر ١/١١٣/١١٤، والإصباح فى شرح الاقتراح ص١٥٢.

جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع، وقد قال الهروى في شرحه على النخبة:

«لا معنى لتعيين العدد على الصحيح؛ وقال الأصيلى: وإنما الضابط حصول العلم، فما أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر وإلا فلا»[1].

وعلى هذا وجدنا اللغويين يقبلون الرواية ما دام السند صحيحا، والناقل أمينا في نقله؛ وهذا ما فعله علماء القراءات حينما وضعوا شروطا لضوابط القراءة الصحيحة، بحيث لا يتخلف منها واحد، وهى:

١- أن يصح سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣- أن توافق القراءة العربية ولو بوجه.

فالاسناد الصحيح هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم في تقبل القراءة، وعلماء القراءات لا يعولون في شيء من حروف القرآن الكريم على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، وصحة السند تتأتى بأن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهى إلى النبى صلى الله عليه وسلم[2].

ثم ذكر ابن الأنبارى شرط العلماء في نقل الآحاد، فقال:

«اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة،

---

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر - للهروى ص٢٠ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٢) انظر: الشذوذ اللغوى وقراءات القرآن الكريم - د/ محمد عبد الحميد سعد ص٢٩٠-٢٩١ بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - العدد الخامس ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

حرا كان أو عبدا ، كما يشترط ـِ نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط ـِ نقلها ما اشترط ـِ نقله ، وإن لم تكن ـِ الفضيلة من شكله؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه ـِ النقل غيره»[١].

وهكذا يتبين اشتراط الأمانة والعدالة ـِ الناقل ، سواء ـِ ذلك ناقل اللغة والحديث ، ولم يقبلوا النقل من الفاسق ، لأنه ليس موثوقا ـِ نقله ، وإن كان الناقل واحدا قبلوا النقل طالما توفرت فيه العدالة والأمانة ، سواء وافق غيره ـِ النقل أم لا ؛ وقد أسلفنا أن كلا من أهل الحديث وأهل اللغة أجازوا الرواية عن أهل الأهواء والبدع ، طالما أنهم غير موصوفين بالكذب كما سنوضح ذلك فيما بعد.

فالضوابط التى وضعها علماء الحديث ـِ روايتهم للحديث تحقق السلامة المرجوة للحديث ، بحيث ينقل الحديث إلى الناس كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون زيادة أو نقصان أو تحريف فيه.

من أجل ذلك استخدم اللغويون منهج علماء الحديث وطبقوه ـِ نقل اللغة ، كى يستنبطوا القواعد اللغوية السليمة ، كما أن علماء الحديث استنبطوا الأحكام الشرعية من الحديث النبوى الشريف.

واستخدام اللغويين منهج المحدثين وتطبيقه على اللغة ليس بجديد عليهم ، لأن اللغويين كانوا على صلة بدراسة الحديث النبوى الشريف ، ذكر الزبيدى ـِ طبقاته. قال.

«حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا محمد ابن عبد الله بن نمير ، حدثنى إبراهيم بن إسماعيل بن بشر بن سليمان قال: سمعت الأصمعى يقول: سمعت من سفيان الثورى ثلاثين ألف حديث»[٢].

---

(١) لمع الأدلة ص٨٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٩-١٧٠.

وبالنسبة للآحاد، فقد قال الإمام فخر الدين الرازى في كتابه المحصـــول:

«وأما الآحاد فالإشكال عليه من جهة أن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين من القدح.

بيانه: أن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة، كتاب سيبويه وكتاب العين.

أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس، وأيضا فالمبرد كان من أجل البصريين وقد أفرد كتابا في القدح فيه.

وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور - من أهل اللغة - على القدح فيه؛ وأيضا فإن ابن جنى أورد بابا في كتابه الخصائص في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض، وتكذيب بعضهم بعضا[1]، وأورد بابا آخر في أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر[2]، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين، وأورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلى[3].

وروى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سبقا إليها.

ويعجب الرازى من الأصوليين لأنهم أقاموا الأدلة على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة؛ وكان من الوجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو، وأن يتفحصوا عن أحوال جرحهم وتعديلهم، كما فعلوا في رواية الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص»[4].

---

(١) أورده بعنوان: باب في سقطات العلماء. الخصائص ٢٨٢/٣.

(٢) السابق ٥/٢

(٣) السابق ٢١/٢.

(٤) انظر: المحصول في علم أصول الفقه - لفخر الدين الرازى ٧٢/١-٧٣، وقارن بالمزهر ١١٧/١-١١٨. الإصباح في شرح الإقتراح ص١٤٣-١٤٦.

وما ذكره الرازى عما أتى به ابن أحمر الباهلى وما ورد من ارتجال رؤبة وأبيه لألفاظ لم يسمعاها ، ولم يسبقا إليها ، فهذا كله سبق إلى ذكره ابن جنى حيث أورد بابا في كلمات من الغريب لم يأت بها إلا الباهلى ، فهذه الألفاظ الغريبة التى أتى بها ابن أحمر وكذلك ما كان يرتجله رؤبة وأبوه كل ذلك لم يكن متواترا ، وإنما هى ألفاظ آحادية تفردت بنقلها بعض أئمة اللغة ، وهذه الألفاظ تقبل في القياس اللغوى ، طالما أن الناقل لها توفرت فيه العدالة والضبط فهو ناقل ثقة يؤخذ بما قاله حتى ولو لم يسمع من غيره ، ويزيد ابن جنى وضوحا فيقول:

«والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر ، فإما أن يكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح ، كقوله في الُذرَحْرَح: الذرُحْرَح ، ونحو ذلك: قد يكون شيئا ارتجله ابن أحمر ؛ فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به»[1].

ويمكن القول بأن خبر الآحاد لم يرتضيه اللغويون ، بل قبلوه وقاسوا عليه بدعوى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، لكن القياس ينبغى أن يكون على الكثير لا القليل الذى تفرد به أحد الرواة.

فالقياس اللغوى هو محاكاة العرب في كلامهم اللغوى ، وربط البناء اللغوى عندنا بما هو مقبول ومستساغ في كلامهم ، ومتمشيا مع القاعدة اللغوية كأنه يعد أحد العوامل التى تؤدى إلى تطور اللغة ونموها ، وكان بعض العلماء من اللغويين كالأصمعى يتشدد بالسماع ، وكان يقف على الرواية بالسماع ، ولا يروى إلا عن عربى يكون كلامه حجة في أصل اللغة ، فالأصمعى حذا حذو أستاذه أبى عمرو بن العلاء الذى يلتزم بالسماع ،

(١) الخصائص ٢/٢٤-٢٥.

وممن قال بالسماع فخر الدين الرازى حيث قال في كتابه المحصول: الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحض.

والقياس يأتى دوره بعد السماع، فإذا ورد عن العرب سماع في اللفظ، فإن السماع مقدم على القياس، وقد عقد ابن جنى بابا في تعارض السماع والقياس فقال:

«إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[1] فهذا ليس بقياس، ولكنه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك بأمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره»[2].

وقال أيضا: «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه»[3].

وأما قول الرازى السابق من أن الأصوليين أقاموا الأدلة على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة ..... إلخ.

فرد عليه الأصبهانى بانه ضعيف جدا؛ وذلك أن الدليل الدال على ان خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا إذا وجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم بالأدلة الدالة على أنه حجة في الشرع[4].

وعلماء أصول الفقه يذهبون إلى أن خبر الواحد يفيد العلم بواسطة

(١) المجادلة من الآية ١٩.
(٢) الخصائص ١١٧/١، وقارن بالإصباح في شرح الاقتراح ص٢٩١.
(٣) الخصائص ١٢٥/١
(٤) المزهر ١١٩/١، الإصباح في شرح الاقتراح ص١٤٧.

القرائن ولا يفيده مجردا عنها ، فهم لا ينكرون خبر الواحد وإنما أجازوه بشرط أن يكون المخبر عدلا ، وان يكون نقله محفوظا بالقرائن[1].

وعلماء الحديث أخذوا بخبر الواحد ، وذكروا من الأحاديث التى تؤكد صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه؛ ومما ورد عنهم، ما ذكره عنهم الخطيب البغدادى: «عن كثير بن فرقد ، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكرى المزارع، فحدث أن رافع بن خديج يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذلك، قال نافع: فخرج إليه وأنا معه فسأله ، فقال رافع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع، فترك عبد الله كراءها.

وذكر البغدادى فقال: قال الشافعى: وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة ، إلا بما تقوم عليهم به الحجة ، ولم يتلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعوا ما أنزل في تحويل القبلة ، ولكنهم تحولوا عن قبلتهم التى كانوا عليها وهى بيت المقدس إلى بيت الله الحرام بخبر الواحد.

قال الشافعى: ولم يكونوا بخبر الواحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق.

قال الخطيب: وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر الأمصار ، ولم يرد عن أحد منهم إنكار ذلك[2].

وعلى هذا النسق صار علماء اللغة ، فهم يأخذون بنقل الواحد طالما كان عدلا موصوفا بالثقة ، ويقيسون عليه خاصة الكوفيين، لأنهم أهل

(١) أصول الفقه للشيخ محمد الخضر حسين ص ٢٢٨-٢٢٩.
(٢) الكفاية في علم الرواية ص٤٢ - ٤٨.

رواية، يعتدون بالشاهد الواحد ويقيسون عليه ولو كان بيتا واحدا من الشعر، وإن كان فيه خلاف للشائع والمشهور في كلام العرب، وأجازوا أن تبنى القاعدة على مثال واحد، بخلاف البصريين الذين يقيسون على الكثير الغالب.

قال ابن الأنبارى: «ويقبل نقل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم او لغلبة الظن. بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة»[1].

وعلى هذا فقد نقل اللغويون عن النساء والصبيان والعبيد، وأهل الأهواء، طالما أنهم غير موصوفين بالكذب، فقبلوا أخبارهم.

وأما قول الرازى السابق ذكره: حينما تعجب من الأصوليين، وقال: وكان من الواجب عليهم ان يبحثوا عن أحوال الرواة جرحهم وتعديلهم ...إلخ.

فقد قال السيوطى: فهذا أحق. فقد كان الواجب أن يفعل ذلك. ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته.

قال القرافي في هذا الأخير: إنما أهملوا ذلك، لأن الدواعى متوفرة على الكذب في الحديث، لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين في الوضع؛ وأما اللغة فالدواعى على الكذب عليها في غاية الضعف»[2].

والحقيقة أن اللغويين الذين اهتموا بتاريخ العلماء من اللغويين والنحاة، لم يهملوا هذا الجانب، وإنما درسوا حياة العلماء والرواة،

---

(١) لمع الأدلة ص٨٥، وقارن بالمزهر ١/١٣٨.

(٢) المزهر ١/١١٩، الإصباح في شرح الاقتراح ص١٤٨.

وكذلك الحال بالنسبة للغات بحثوا عن أحوالها ورواتها، وذكروا ما يتصل بالجرح والتعديل للعلماء والرواة، فهناك الكثيرمن الكتب صنفت من أجل هذا الغرض، وعلى سبيل المثال: طبقات النحويين واللغويين للزبيدى، ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى، وبغية الوعاة للسيوطى، وغير ذلك من هذه الكتب التى تناولت معرفة الطبقات والثقات والضعفاء وغير ذلك من الأنواع التى تناولتها.

ومما يدل على أن اللغويين اقتدوا بمنهج علماء الحديث، أن المحدثين اهتموا برجال الحديث، وبحثوا عن أحوال الرواة، وعن جرحهم وتعديلهم، وكانوا يسألون الراوى عن سند الحديث، أو عمن رواه؛ ومما روى فى هذا:

«قال رجل للحسن يا أبا سعيد: إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله صلى الله وسلم، فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل: ما كذبنا ولا كذبنا، ولقد غزونا إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»[1].

من هنا تأثر اللغويون بما وضعه المحدثون فى منهجهم، واقتدوا به، لأن فيه ما يروى ظمأهم، ويشفى غلتهم، ووجدوا فيه حفظا وتوثيقا للغة، فطبقوا ما وضعه علماء الحديث فى نقل الأخبار على اللغة، فالرواى يسأل عن سنده، وعمن روى، من أجل ذلك كان الإسناد من شروط النقل.

قال ابن الأنبارى: «اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون فى شيئين: الإسناد والمتن، فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين:

(١) قواعد التحديث ص١٤٢.

أحدهما: ان تطالبه بإثبات الإسناد .. لأنه لو لم يكن الإسناد لأدى إلى أن يروى كل من أراد ما أراد، وهذا غاية الفساد؛ والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثانى: أن يطعن ـ في إسناده، بأن يكون الراوى غير موثوق بروايته»[1].

مما سبق وجدنا اللغويين يقسمون الخبر إلى قسمين متواتر وآحاد تأثرا بعلماء الحديث كما بينا من قبل؛ وقد ذكر السيوطى أمثلة من المتواتر مما تواتر على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم، وليس هو ـ في القرآن؛ من ذلك: أسماء الأيام، والشهور والربيع، والخريف، والقمح، والشعير، والأرز... إلخ[2].

(١) الإغراب ـ في جدل الإعراب ص٤٦-٤٧.
(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها ـ في المزهر ١/١٢٠-١٢٢.



المبحث الثالث
مواصفات الراوى وصفاته

أولا: عند المحدثيـــن

قال أبو على الجيانى: خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب.

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين. لولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء.

وقال الثورى: الإسناد سلاح المؤمن.

وقال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالى سنة عمن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه(١).

لهذا اهتم علماء الحديث بالراوى، واشترطوا شروطا لابد من توافرها فيه حتى تقبل روايته، فإن اختل شرط منها ردت روايته ولم تقبل.

قال ابن الصلاح:

«أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلما بالغا عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدَّث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعانى»(٢).

---

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - محمد جمال الدين القاسمى ص٢٠١-٢٠٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - لابن الصلاح ص٢٨٨.

فتقبل الرواية إذا توفرت في الراوى شروط خمسة، وهى: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط.

والمقصود بالعدالة هى الاستقامة التامة في شئون الدين، والسلامة من الفسق وما يخل بالمروءة، وقد عرف الخطيب البغدادى العدل بأنه: من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته. والتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بانه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه»[1].

فيجب على الراوى العدل أن يكون متبعا لأوامر الله تعالى، مجتنبا لكل نواهيه، فإذا ارتكب شيئا مما نهى عنه سقطت عنه العدالة، وترك حديثه.

«وتثبت العدالة بتنصيص عدلين عليها أو بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها، كفى فيها كمالك، والشافعى، والأوزاعى، وغيرهم، استغنى في مثل هؤلاء بذلك عن بينة شاهدة بعدالتهم تنصيصا، فلا يسأل عن عدالتهم وانما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين[2].

واشترطوا الإسلام في الراوى، لأن هذا أمر يختص بالدين والعقيدة، فلا يجوز لغير المسلم أن يقوم بروايته، فليست هناك عدالة بدون إسلام، وقد أخذ بهذا الشرط بعض الفقهاء.

روى عن عثمان أنه قال في النصرانى والصبى والمملوك: يشهدون شهادة فلا يدعون لها حتى يسلم هذا، ويعتق هذا، ويحتلم هذا، ثم يشهدون بها أنها جائزة، وهذا قول مالك وابن أبى ذئب.

(١) الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادى ص١٠٢ -. علوم الحديث ومصطلحه - د/ صبحى الصالح ص١٢٩.

(٢) الكفاية ص١٠٩، مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٨-٢٨٩، تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى - للسيوطى ٢٦٩/١.

قال الخطيب البغدادى: وإذا كان جائزا في الشهادة فهو في الرواية أولى، لأن الرواية أوسع في الحكم من الشهادة مع انه قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده»[1].

فشرط الإسلام في الراوى واضح، لأنه يؤدى أحاديث وأخبارا وآثارا تتعلق بهذا الدين، وبأحكامه وحكمه وتشريعاته، فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمنا بهذه العقيدة التى يحتمل مسؤلية تفهيمها للناس، لأن الإسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها[2].

والمقصود بالضبط أن يروى هذا الراوى الحديث كما سمعه من الرواة الثقات، دون تصحيف أو تحريف فيه، ولأن يكون فاهما وواعيا لألفاظ الحديث ومعانيه وما توحى به من الناحية اللغوية أيضا، إلى جانب الناحية التفسيرية للحديث، وأن يكون حافظا متقنا للحديث؛ قال ابن الصلاح:

يعرف كون الراوى ضابطا، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حيئنذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه[3].

فإذا لم يكن الراوى ضابطا حافظا متقنا لروايته، ردت روايته، لأنه طالما كان كذلك فإن روايته تخالف رواية الثقات من الناس، وفي مخالفته لعامتهم ما لا تقبله القواعد من الشذوذ والإنحراف، ومن يأت بذلك في روايته فقد حمل نفسه إثما كبيرا.

---

(١) الكفاية ص٩٨.
(٢) علوم الحديث. د/ صبحى الصالح ص١٢٨.
(٣) مقدمة ابن الصلاح . ص٢٩٠.

فمن عرف بالتساهل في سماع الحديث روايته، وعدم الضبط والإتقان ترك الاحتجاج به[1].

وأما الشرطان الأخيران، وهما: العقل والبلوغ، «فشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوى على التمييز، فيندرج تحته البالغ تحملا وأداء، والصبى المميز تحملا لا أداء. فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمنا، لأن في وسع الصبى أن يتحمل الرواية، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه»[2].

وبالنسبة للبلوغ فعلماء الحديث لم يتفقوا على سن معين فيه؛ فهناك قوم قالوا: الحد في السماع خمس عشرة سنة، وقال غيرهم ثلاث عشرة سنة، وأهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد إستكماله عشرين سنة، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن، وبالتعبد، وأهل الشام لثلاثين.

وقال جمهور العلماء يصح السماع لمن سنه دون ذلك؛ وقال الخطيب البغدادى: وهذا هو الصواب؛ لأن هناك الكثير من الصحابة سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في سن مبكر، ومن هؤلاء الحسن بن على بن أبى طالب روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ومولده سنة اثنتين من الهجرة، وكذلك عبد الله بن الزبير بن العوام وغيرهما. وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة - رضى الله عنها - وهى بنت ست سنين، وابتنى بها وهى بنت تسع، وروت عنه ما حفظته في ذلك الوقت.

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة وكان سماعه في الصغر أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدرى وغيرهم[3].

وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضا أن يكون الراوى في وقت أدائه عاقلا مميزا؛ والذى يدل

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٨٢-١٨٣.

(٢) علوم الحديث - د- صبحى الصالح ص١٢٧.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية ص٧٢-٧٥ باب ما جاء في صحة سماع الصغير.

على كونه بالغا عاقلا، ما روى عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»[1].

فحال الراوى إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذى هذه حاله غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مجتمعة على هذا، ولا خلاف بينهما في ذلك.

ويجب أن يكون وقت أدائه مسلما، لأن الله تعالى قال: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[2] وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده، فخبر الكافر بذلك أولى.

ويجب أن يكون عدلا مرضيا سليما من الجرح فيه[3].

رواية النساء والعبيد ومن ليس بفقيه

أجاز علماء الحديث الرواية لهؤلاء والأخذ عنهم طالما اكتملت فيهم شروط الراوي، والدليل على ذلك ما روى عن «عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرءا سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه»[4].

قال الخطيب البغدادى: وقد قبل علماء السلف ما رواه النساء والعبيد ومن ليس بفقيه، وإن لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين.

(١) هذا الحديث عزاه السيوطى في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، وأبى داود، والنسائى، وابن ماجة، والحاكم، عن عائشة، ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير بشرح الجامع الصغير - للمناوى ٤/٤٦-٤٧.

(٢) الحجرات من الآية ٦.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص٩٩، وراجع باب ذكر الكلام في أحكام الأداء وشرائطه ص١٩٢-٢٠١.

(٤) عزاه السيوطى في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والترمذى وابن حبان في صحيحه، ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير ٦/٣٦٩.

فإن قيل: كيف يقبل خبر العبد وليس هو من أهل الشهادة؟ قلنا لإجماع الناس على ذلك مع أن جماعة من السلف أجازوا شهادة العبد العدل، ولأن الشاهد يوافق المخبر في بعض صفاته ويفارقه في بعضها[1].

رواية أهـــل البـــدع والأهـــواء

اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالقدرية والخوارج والرافضة، وهل يحتج بما يرونه أو لا؟

فمنعت طائفة من السلف صحة الاحتجاج بما سمع عنهم، لأنهم كفار في مذهب من ذهب إلى كفر المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول؛ وقال بعضهم ممن ذهب إلى هذا المذهب أن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند، والفاسق العامد، فلا يقبل خبرها ولا تثبت روايتها.

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، وممن قال بذلك الشافعى حيث قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم؛ وإلى مثل مذهب الشافعى ذهب أبو يوسف من أصحاب أهل الرأى. فهم قد أجازوا الرواية عن أهل البدع والأهواء إلا الخطابية للعلة السابقة؛ وقد روى عن الشافعى أنه قال: لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

وقال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل؛ وإلى مثل هذا الرأى ذهب عبد الرحمن بن مهدى، فقد نقل عنه قوله: من رأى رأيا ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك[2].

(١) الكفاية في علم الرواية ص١١٧.
(٢) المصدر السابق ص١٤٨-١٦٠.

الرواية عن أهل المجون والخلاعة

رفض علماء الحديث الأخذ عن أهل المجون والخلاعة لأن مثل هؤلاء ليسوا من الثقات الذين يؤخذ بأقوالهم.

من أجل ذلك كان علماء الحديث «إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هئيته؛ ومما روى من ذلك:

قال العباس بن محمد، سمعت يحيى بن معين، وذكرت له شيخا كان يلزم سفيان بن عُيَيْنَة يقال له ابن منازر فقال أعرفه، كان صاحب حديث، وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفى، ويقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطردوه من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في المواضع التى يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس ليس يروى عنه رجل فيه خير»[1].

فمثل هؤلاء لا يثق أحد بروايتهم، فلا يؤخذ عنهم، لأن من شروط الرواى العدالة، فعليه أن يكون متبعا لأوامر الله، متجنبا لما نهى الله عنه؛ وإذا لم يكن الماجن أهلا لرواية الحديث فإن اللغويين يرونه مقبول الرواية اللغوية.

قال الخطيب البغدادى: «قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، نفى من البصرة، وذكر عنه مجونا وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال هذا نعم، كأنه لم ير بهذا بأسا، ولم يره موضعا للحديث»[2].

(١) السابق ص ١٨٨-١٨٩.
(٢) السابق ص١٨٩.

الرواية عن معروف العين والعدالة دون الاسم والنسب

أجاز علماء الحديث الرواية عمن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه، فهو بذلك تحققت فيه شروط الراوى، ولم يتخلف منها شرط، فالجهل باسمه ونسبه لا يخل في الرواية، ولا يخل بعدالته.

ومما ورد في ذلك، ما روى عن ثمامة بن حزن القشيرى قال: سألت عائشة عن النبيذ، فقالت: هذه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لجارية حبشية، فاسألها فقالت: كنت أنبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء عشاء، فأوكيه عشاء، فإذا أصبح شرب منه.

وروى عن محمد بن الطيب قال: ومن جهل اسمه ونسبه وعرف أنه عدل رضا، وجب قبول خبره، لأن الجهل باسمه لا يخل العلم بعدالته[1].

كراهة الرواية عن الضعفاء

كره علماء الحديث الرواية والنقل عن الضعفاء، وكانوا يأخذون عن الأمناء الثقات الذين لم يرد في شأنهم تجريح، فإذا كان قد حدث بالحديث راويان أحدهما ضعيف؛ والآخر عدل ثقة، فيأخذ برواية العدل؛ وقد روى الخطيب البغدادى ما يؤكد ذلك: «عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إنى لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعنى به قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به، فأدعه لا أحدث به.

قال الشافعى: كان ابن سيرين وإبراهيم النخعى وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب»[2].

وكانوا يرجحون الأخذ ممن علا إسناده، وقرب من النبى صلى الله

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٤١٢، تدريب الراوى ١/٢٨٦-٢٨٧.
(٢) الكفاية ص ١٦١.

عليه وسلم، معتقدين أن قرب الإسناد قربة إلى الله، وحين لا يتيسر لهم الإسناد القريب إلى النبى صلى الله عليه وسلم نفسه، يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام، واهتمامهم بالأسانيد العالية، يترتب عليه قوة الظن بصحة متونها[1].

رواية المجهول وموقف علماء الحديث منه

ذكر الخطيب البغدادى أن المجهول عند أصحاب الحديث هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولاعرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: «عمرو ذى مر، وجبار الطائى، وسعيد بن ذى حدان»، لم يرو عنهم غير أبى إسحاق السبيعى ...

قال الخطيب: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم.. إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه[2].

والمجهول عند أهل الحديث على ثلاثة أنواع:

الأول: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، لا تقبل روايته عند المجهول.

الثانى: المستور الذى جهلت عدالته الباطنه وهو عدل في الظاهر، فهذا المستور يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعية، لأن أمر الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى.

الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية مجهول العدالة، من لايقبل رواية مجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[3].

(١) علوم الحديث - د. صبحى الصالح ص١٣٥.
(٢) الكفاية ص١١-١١٢، مقدمة ابن الصلاح ص٢٩٦.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص٢٩٥ - ٢٩٦، تدريب الراوى ١/٢٨٢-٢٨٣.

ومجهول العين هو الذى ذكر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد ، فقالوا هذا لا تقبل روايته حتى يوثق، فأقل ما ترفع به الجهالة عنه أن يروى عنه اثنان فصاعدا من المشهورين، وهذا ما قصده الخطيب البغدادى في المجهول، فقد كان يهدف إلى المجهول العين.

والأحاديث المبهمة التى لا يصرح فيها باسم راوى الحديث، فحكمها لأنها مردودة، لا يحتج بها إلا بعد معرفة الراوى لها.

أما الأسباب التى تؤدى إلى جهالة الراوى، فهى كالتالى:

١- «كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشىء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض.

٢- قلة رواية الراوى، وقلة من روى عنه.

٣- عدم التصريح باسمه»[١].

بيان من تقبل روايته ومن ترد عند علماء الحديث

سبق أن وقفنا على ما وضعه علماء الحديث من شروط لرواة الحديث، حتى يقبل ما يروونه، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كان ما يروونه مرفوضا، ويجمع هذه الشروط العدل والضبط، ويعنون بالعدل أن يكون مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، هذه العدالة إنما تثبت بتنصيص عدلين عليها أو بالاستفاضة، كما يعنون بالضبط موافقته للثقات المتقنين غالبا، ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت اختل ضبطه ولم يحتج به[٢].

وهناك شروط أخرى تتصل بالجرح والتعديل، ورواية مقبول العدالة ظاهرا أو باطنا فهى لا تقبل عند الجماهير، ورواية المستور وهو عدل الظاهر دون الباطن، كما سبق، وكذلك من كفر ببدعته لم يحتج

(١) مباحث في علوم الحديث - مناع القطان - ص١٣٢.
(٢) تدريب الراوى ٢٦٨/١ وما بعدها.

به بالاتفاق، وكذلك رواية التائب من الفسق تقبل عندهم ومن أخذ أجرا على التحديث لا تقبل روايته عند أحمد وغيره، ومن عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه لا تقبل روايته، وهذه الشروط بلغت أكثر من اثنى عشر شرطا عند بعضهم وإن أعرض عنها كثير من المحدثين، ولكنهم يركزون على الشرط الأول، «اعرض الناس في هذه الأزمان المتأخرة عن اعتبار مجموع هذه الشروط المذكورة في رواية الحديث ومشايخه لتعذر الوفاء بها على ما شرط، ولكون المقصود الآن صار إبقاء سلسلة الإسناد المختص بالأمة المحمدية والمحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط ما يليق بالمقصود المذكور على تجرده وليكتف بما يذكر وهو كون الشيخ مسلما بالغا غير متظاهر بفسق أو سخف يخل بمروءته لتحقق عدالته، ويكتفى بضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط ثقة غير متهم، وبروايته من أصل صحيح موافق لأصل شيخه»[1].

ومن خلال هذه الشروط التى وضعها علماء الحديث لروايته نجد مدى حرصهم على سلامة الحديث الذى يعد المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى، وهم إذ يستمسكون بهذه الشروط لا يرون بأسا في قبول الحديث المروى بالمعنى، «فقد جوز سوق الحديث بالمعنى دون سياقه على اللفظ، جماعة منهم، على، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة من الصحابة، وأيضا غيرهم من التابعين، فقد نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة.

وقال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، والألفاظ مختلفة؛ وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنهم من يرويه تاما، ومنهم من يأتى

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٠٧، تدريب الراوى ١/٣٠٤.

بالمعنى، ومنهم من يورده مختصرا، وبعضهم يغاير بين اللفظين ويراه واسعا إذا لم يخالف المعنى، وكلهم لا يتعمد الكذب، وجميعهم يقصد الصدق، ومعنى ما سمع، فلذلك وسعهم، وكانوا يقولون: إنما الكذب على من تعمده»[١].

فعلماء الحديث توسعوا في رواية الحديث بالمعنى، ولم يقفوا على اللفظ، طالما أن الراوى تحققت فيه شروط قبول الرواية، وما دام لم يخالف المعنى، ولم يعتمد الكذب في حديثه.

ولقد دفعهم إلى الجواز في رواية الحديث بالمعنى، ان القرآن الكريم قد رخص فيه بالقراءة على سبعة أحرف، فقد روى«أن رجلا سأل يحيى ابن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحيى: يا هذا: ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى، قد رخص للقراءة فيه بالكلمة على سبعة أحرف، فلا تشدد»[٢].

ويمكن لمن لم يجوز الرواية بالمعنى أن يقول: القرءاة سنة متبعة، فالقارىء لم يغير لفظا بلفظ من تلقاء نفسه، بل الذى قرأ به مسموع من الرسول صلى الله عليه وسلم.

واشترط علماء الحديث في رواية المعنى «أن يكون الراوى عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينهما، فإن لم يكن كذلك لم تجز الرواية له بالمعنى، بل يتعين اللفظ الذى سمعه، واستدلوا بحديث ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم يبيح لهم الرواية بالمعنى، هذا الحديث مرفوع رواه ابن منده في معرفة الصحابة، والطبرانى في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن

(١) قواعد التحديث للقاسمى ص٢٢١.
(٢) السابق ص ٢٢١-٢٢٢.

آكيمة الليثى قال: قلت: يا رسول الله إنى أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أستمع منك، يزيد حرفا أو ينقص حرفا، فقال: إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا، وأصبتم المعنى فلا بأس؛ فذكر ذلك للحسن فقال: لولا هذا ما حدثنا»[1].

وإذا كان علماء الحديث أجازوا روايته بالمعنى، واستشهدوا بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[2]، فإن الشافعى قال بعد استدلاله بهذا الحديث:

«وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمنا منه بأن الكتاب قد نزل ليحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن فى اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه وتعالى أولى أن يكون فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه»[3].

وإذا كان الكثير من علماء الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى، واستدلوا بما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فيجوز أن نقيس هذا بذاك، إن القراءة سنة واردة عن النبى صلى الله عليه وسلم، وحكم علماء القراءات بأن ما لم يرد به نص عن رسول الله فى القراءة، فلا يقرأ به، ويحكم على القراءة بأنها شاذه مخالفة للمأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا يدل على أن ألفاظ القراءات الصحيحة قرأ بها الرسول صلى الله عليه وسلم؛ واللفظ المختلف فيه بالقراءة فقد أقره، وعلى ذلك فالقراءة بحرف آخر غير الموجود، لم يكن فيه تغيير للمعنى والسياق المراد منه، وإنما لابد وأن يكون لها وجه يتفق مع قواعد العربية.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٣٩٤-٣٩٥، تدريب الراوى ٢/٩٣-٩٤. والحديث فى فتح البارى لابن حجر ٢/٢١٧، والكفاية: ص٢٣٤.

(٢) الحديث فى فتح البارى ٩/٢١.

(٣) الرسالة للإمام الشافعى ص٢٧٤-٢٧٥، وقارن: بتدريب الراوى٢/٩٤.

فالقراءة ليس فيها رواية بالمعنى، وعندما يوجد فيها إبدال حرف مكان آخر، وبشرط أن يكون هذا المبدل موافقا لرسم المصحف، مخالفا له، وقبل ذلك وبعده أن يكون مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما الحديث النبوى فلم يرد فيه قراءات عن النبى صلى الله عليه وسلم، حتى يجوز لنا أن نقرأ بها، ولا يجوز لأى إنسان أن يتصرف في لفظ الحديث، وإنما المتصرف في هذا لابد أن يكون عالما بأسرار اللغة وخفايا الألفاظ، حتى يعرف مدى الفارق بين هذا الحرف وغيره؛ ولذلك قال القاضى عياض:

«ينبغى سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن أنه يحسن، كما وقع للرواة كثيرا قديما وحديثا، وعلى الجواز، الأولى إيراده الحديث بلفظه دون التصرف فيه»[1].

(١) تدريب الراوى ٢/٩٦.

ثانيـــاً: عند اللغوييـــــن

وقفنا على مدى اهتمام علماء الحديث بالسند من خلال ما وضعوه من الشروط التى تحقق الاطمئنان إلى صحة المتن والوثوق به، وشاعت هذه الشروط والضوابط، والتزم بها رجال الحديث مما كان له أثره على العلوم الأخرى وخاصة العلوم اللغوية، فالتزم اللغويون بها في رواية اللغة لتتحقق سلامة النص اللغوى وصحته، ولوجوب صحة الإسناد في الحديث النبوى أو جبوها في نقل اللغة، لأن اللغة يعرف من خلالها تفسير الحديث النبوى وتأويله.

والرواية في اللغة متمثلة في رواية الشعر والأخبار، وهما يرويان عن الرجال والنساء والصبيان والعبيد والإماء، ومما لا شك فيه أن هؤلاء الرواة - وخاصة رواة الحديث - كانوا أصح وأسلم من رواة اللغة، لأن راوى الحديث يمنعه الوازع الدينى من الخطأ في الحديث، فكان يخاف أن يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا، ومع هذا وجدنا الرواة في الأشعار والأخبار يفضلون الدقة البالغة والحذر الشديد، فاشترطوا في راوى اللغة ما اشترط في راوى الحديث؛ وذكرنا من قبل أن علماء الحديث اشترطوا في الراوى خمسة شروط هى:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط

قال ابن الأنبارى:

«اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله»[1].

وقال ابن فارس: تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوى الصدق

(١) لمع الأدلة في أصول النحو - لابن الأنبارى ص٨٥.

والأمانة، ويتقى المظنون؛ فحدثنا على بن ابراهيم عن المعدانى، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعنيت.

قال ابن فارس: فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة[1].

فاشترط أهل اللغة الأمانة والصدق والثقة والعدالة، ولم يشترطوا الإسلام فى راوى اللغة كما اشترط فى راوى الحديث، لأنه أمر يختص بالدين، ولم تتحقق العدالة فى راوى الحديث إلا بالإسلام؛ وبقية الشروط وهى الأمانة والصدق والعدالة، فقد سبق الكلام عليها عند المحدثين.

ومن الشروط التى اشترطها المحدثون فى الراوى البلوغ والعقل؛ وبيَّنا رأى علماء الحديث فى ذلك، أما علماء اللغة فاعتمدوا على أشعار العرب الجاهليين، وأخذوا عن الصبيان، وعن المجانين كما نوضح ذلك.

ومما يحسب لعلماء اللغة أنهم كانوا يتثبتون من صدق الراوى، وذلك عن طريق معاودة اختباره بين وقت وآخر، ليطمئنوا إلى نطقه الصحيح الخالى من العيوب والآفات الكلامية عند الأداء كالفأفأة واللثغة واللكنة وغير ذلك من العيوب، وهذا يعد شرطا فى الراوى، اختص به اللغويون - لأنه يمثل أصحاب اللغة كما نطقوها، فلابد أن يكون سليما من هذه الآفات، كما اشترطوا أن يكون الراوى من أبناء العرب الأصليين الذين يعتد بلغتهم.

هذا وعلماء اللغة فى هذا الموطن يختلفون عن المحدثين الذين لم يشترطوا عروبة الراوى للحديث، ولذلك كانت رواية الحديث عن غير العرب - أى من الموالى والأعاجم - جائزة طالما توفرت فى الراوى الشروط

(١) الصاحبى لابن فارس ص٤٨.

المذكورة عند المحدثين، لكن علماء اللغة اشترطوا أن يكون الراوى من بين أبناء اللغة الأصليين، لأنه يؤدى اللغة أداء صحيحا بوصفه أحد أبنائها.

أما بالنسبة لراوى اللغة غير العربى، فإذا اكتملت فيه شروط الراوى إلا أنه لا يستطيع أن ينطق اللغة نطقا صحيحا كما ورد عن أهلها، لأن الأعجمى لا يستطيع أن ينطق بعض الحروف العربية لعدم وجودها فى لغته الأصلية، فيضطر إلى أن يستبدل بهذه الحروف المفقودة فى لغته الأصلية حروفا أخرى، وربما أدى هذا الاستبدال إلى تغيير فى المعنى، فليس كل من تكلم بالعربية يؤخذ عنه، وإنما كان العلماء يأخذون الحيطة والحذر فى ذلك.

ومما يدل على تلك الحيطة والحرص الشديد على سلامة النص اللغوى، وبعده عن أى مؤثر عليه، أنهم لا يعتدون بكلام من خالط غيره من الأعاجم أو أصحاب العاهات، لأنهم يفهمون كلامهم، وما داموا قد فهموه فقد تأثروا بهم؛ والسبب فى عدم الاعتداد بكلام العربى الذى يفهم الكلام الملحون كما قال الجاحظ: «لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تفسد اللغة وتنقص البيان. لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة، وفى تلك الجيرة، ولفقد الخطأ من جميع الأمم»[(1)].

فالراوى اللغوى يعد الممثل الصحيح للغة، ولابد أن يكون من أبناء اللغة الأصليين، وأن يكون ممن يعتد بلغتهم، وهذا مما ذكره اللغويون فى ناقل اللغة، وهو «أن يكون النقل عمن قوله حجة فى أصل اللغة، كالعرب العاربة، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا»[(2)].

(١) البيان والتبيين للجاحظ: ١/١٦٢

(٢) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى ١/٥٨.

وعلى هذا وجدنا اللغويين أو الكثيرين منهم لا يعتدون بشعر الطبقة الثالثة من الشعراءالإسلاميين، كجرير والفرزدق وغيرهما، لأنهم يعدونهم إسلاميين ولدوا ونشأوا في بيئة إسلامية.

رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين وأهل الأهواء

أجاز اللغويون النقل عن النساء والعبيد على الانفراد مطلقا، ومن أمثلة ما روى عن النساء والعبيد، ما جاء في نوادر أبى زيد:

«قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة: مالك لاتأتين أهل الزقة؟

فقالت: إنى أخزى أن أمشى في الزقاق: أى أستحى ....

وقال ذو الرمة: ما رأيت أفصح من أمة بنى فلان: قلت لها: كيف كان مطركم؟

فقالت: غِثْنَا ما شئنا.

وأجاز اللغويون النقل عن الصبيان، لأنهم لم يشترطوا في العربى الذى يحتج بلغته البلوغ، فأخذوا عن الصبيان، ومن أمثلته ما جاء عن الأصمعى: سمعت صبية يتراجزون، فوقفت، وصدونى عن حاجتى، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع[1].

وعلى هذا وجدنا اللغويين ينقلون عن النساء والعبيد والصبيان، متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، ولكن الفرق بين اللغويين والمحدثين في الأخذ عن الصبى، أن الأرجح عند اللغويين عدم ارتباط السماع بسن محدد، فهم قد أجازوا السماع عن الصبيان في سن مبكر؛ بينما يرى علماء الحديث أن أداء الرواية لا يكون صحيحا إلا بعد البلوغ، لأن الراوى يجب ان يكون عاقلا مميزا، لكن اللغويين لم يشترطوا ذلك.

(١) انظر هذه الأمثلة في المزهر ١/١٣٩-١٤٠.

كما أجازاللغويون رواية أشعار المجانين واحتجوا بها، وكتب أئمة النحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح مجنون ليلى وغيره ... ومما روى من ذلك:

قال أبو العلاء العمانى الحارثى: رجل يرقص ابنته:

محكوكة العينين مُعطَاءُ القَفَا كأنما قُدّت على متن الصفا
تمشى على متن شِراك أعْجَفَا كأنما تنشر فيه مصحفا

قال أبو زيد: هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب، وكان مجنونا..[1]

فاللغويون أجازوا الرواية عن المجنون، أى أنهم لم يشترطوا في الراوى العقل كما اشترط المحدثون، وعلى ذلك وجدنا المحدثين يرفضون الأخذ عن أهل المجون والخلاعة، لأن هؤلاء لا يثقون في روايتهم أو النقل عنهم، لأنهم ليسوا من الثقات، فاشترط المحدثون العقل في الراوى، على العكس اللغويين في ذلك.

كما أجاز اللغويون الرواية عن أهل الأهواء، وأن النقل عن هؤلاء في اللغة مقبول، إلا أن يكونوا ممن يتدينون بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه[2].

فاللغويون في ذلك متفقون مع الطائفة التى ذهبت إلى قبول ما روى عن أهل الأهواء في الحديث؛ وهذا هو الرأى المقبول عند المحدثين واللغويين.

وذهبت طائفة أخرى من اللغويين كما ذهب إلى ذلك طائفة من المحدثين بانه لا يقبل نقل أهل الأهواء، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه، فلأن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى، وهذا ليس بصحيح[3].

(١) السابق ١/١٤٠-١٤١.
(٢) لمع الأدلة ص٨٦-٨٧، وقارن بالمزهر ١/١٤١.
(٣) لمع الأدلة ص٨٨.

والصواب هو الرأى الأول، أن اللغويين أجازوا النقل عن أهل الأهواء متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، وكذلك تأثروا بالفقهاء في ذلك.

كذلك لم يشترط اللغويون في الراوى الإسلام، لأنهم «اعتمدوا في العربية على أشعار العرب، (أى الجاهليين) وهم كفار، لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك.

قال السيوطى: ويؤخذ من هذا أن العربى الذى يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة؛ بخلاف راوى الأشعار واللغات»[1].

فالسيوطى وضح بأنه لا يشترط العدالة في ذلك، والسبب في عدم وجودها أن شرطها مفقود وهو الإسلام؛ وهذا في حال المروى عنهم. لكن العدالة شرط أساسى في الراوى حتى تقبل روايته، فإذا لم يكن الراوى عدلا ضابطا متقنا لم تقبل روايته.

وهكذا نجد اللغويين تأثروا بعلماء الحديث في بعض ما اشترطوا في الراوى بما يتناسب مع رواية اللغة، وهو من غير شك دون رواية الحديث ثانى مصدرى التشريع، تأثروا بهم في اشتراط الضبط إلى جانب العدالة والثقة.

أما شرط الإسلام والبلوغ والعقل فهو أنسب لرواية الحديث، فلم يشترطه اللغويون فيمن يروونه عنه.

موقف اللغويين من الأخبار المجهولة الرواة

كان للغويين موقف من الأخبار المجهولة التى لا يعرف قائلها أو ناقلها في الاحتجاج بها سواء كانت هذه الأخبار شعرا أم نثرا وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: رأى أنه لا يحتج بمثل هذه الأقوال المجهولة القائل أو الناقل، صرح بذلك ابن الأنبارى فقال:

(١) المزهر ١/١٤٠.

«المجهول الذى لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنبارى: حدثنى رجل عن ابن الأعرابى، غير مقبول، لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة»[1].

والسبب في عدم قبولهم ذلك الخوف من «أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته»[2].

وقال السيوطى: من هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

وقال ابن النحاس: أجاز الكوفيون إظهار «أن» بعد «كى» واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتى　　فتتركها شَنًّا ببيداء بلقع

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز ان يكون من ضرورة الشعر؛ وقال أيضا: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول «اللام» في خبر «لكن»، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكننى من حبها لعميد

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية، فإنه أورد الشعر الذى استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله:

قد علمتْ أُختُ بنى السَّعْلاء　　وعلمت ذاك مع الجراء
أن نِعْم مأكولا على الخواء　　يالك من تمر ومن شِيشَاء

(١) لمع الأدلة ص٩٠-٩١.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢/٥٨٢.

يَنْشَبُ فى المَسْعَل واللهاء

فمد «السعلا» و «الخوا» و «اللها» وهى مقصورات.

قال: والجواب عندنا (أى عند البصريين) أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه[1].

الفريق الثانى: يرى أنه يحتج بالأقوال المجهولة القائل أو الناقل، ودليلهم في ذلك أن «النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح ... لأن النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول»[2].

فأصحاب هذا الفريق يرون ان النقل المجهول ناقله، يعد في الحقيقة منقولا عمن لا يُتَّهم في نقله، ومثال ذلك ما جاء عن أبى على القالى قال:

«أخبرنا بعض أصحابنا عن أحمد بن يحيى انه قال: حكى لنا عن الأصمعى أنه قيل له: إن أبا عبيدة يحكى: وقع في رُوعى، ووقع في جَخيفى، فقال: أما الرُّوع فنعم، وأما الجخيف فلا»[3].

فهذا الخبر صدر بمن لا يتهم في ثقته وأمانته العلمية وهو أبو عبيدة، وكان أعلم من الأصمعى بالأنساب والأيام، وكذلك الأصمعى، وأحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وهو إمام في المدرسة الكوفية، كل هؤلاء مشهود لهم في ثقتهم وأمانتهم العلمية وشدة تمكنهم في اللغة؛ لكن الاتهام يوجه إلى المجهول الذى حكى عنه القالى هذا الخبر، لا نعرف شيئا عنه، هل هو من أهل الثقة والضبط والإتقان في اللغة أو لا.

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح - د- محمود فجال؛ ص ١٢٢-١٢٦، ومثل هذه الشواهد تعد مبهمة، لأنها لم يصرح باسم القائل لها.

(٢) لمع الأدلة ص٩١-٩٢.

(٣) المزهر ١/١٤٢.

ولكن ابن هشام كما سبق ذكر ما ورد عنه انه رأى ان مجهول القائل لا يحتج به؛ إلا أنه ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فإنه قال:

«طعن عبد الواحد الطواح في كتابه «بغية الآمل» في الاستشهاد بقوله: لاتكثرن إنى عسيت صائما[1].

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به.

(قال ابن هشام): ولوصح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه. فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها. وخمسين مجهولة القائلين»[2].

ومعنى كلام ابن هشام الأخير هذا أنه يحتج بالوارد عن العرب المجهول قائله، واستشهد على ذلك بالأبيات الخمسين المجهولة القائل، التى استشهد بها سيبويه في كتابه، ولكن لا يقاس ما أورده سيبويه في كتابه من أبيات مجهولة القائل، بما يأتى بعده بأبيات لا يعرف قائلها، ويحتج بها، فسيبويه عاش في عصور الاحتجاج، وأخذ عن الخليل بن أحمد الذى نزل البادية وشافه الأعراب، ونقل عنهم، فسيبويه تتلمذ على الخليل، كما أنه حامل لواء الخليل في علمه؛ وأخذ عن «يونس بن حبيب أيضا، وأبى الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، وأبى زيد، وغيرهم»[3].

فهؤلاء وصفوا بالثقة، ونقلوا العربية الصحيحة سليمة من أفواه أصحابها الفصحاء، وعلموها للناس.

---

(١) البيت ورد ذكره في الخصائص، انشده أبو على:

أكثرت في العدل ملحا دائما   لا تعذلن إنى عسيت صائما

والشاهد فيه مجيء مفعول عسى اسما صريحا، وهو قوى في القياس ولكنه ضعيف في الاستعمال.

انظر: الخصائص - لابن جنى ٩٨/١.

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص١٢٦-١٢٧.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطى ٢٢٩/٢.

ما الحكم لو كان الراوى من أهل الثقة ولم يسم من أخذ عنه عند المحدثين واللغويين كما لو قال الراوى: حدثنى الثقة، أو ممن لا يتهم، هل هو تعديل له؟

ذهب الأكثرون من علماء الحديث والفقه إلى أنه لو قال حدثنى الثقة، او نحوه، من غير أن يسميه لم يكتف به فى التعديل حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده، فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا فى القلب، وقيل: إن قائل ذلك متى كان ثقة مأمونا، فإنه يكتفى به كما لو عينه، إذ لو علم فيه جرحا لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشا فى الدين، ولا يلزم من إبهامه له تضعيفه عنده، لأنه قد يبهم لصغر سنه، أو لطبيعة المعاصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان[1].

هذا رأى علماء الحديث وأصول الفقه، ورجحوا أنه لا يكتفى به فى التعديل حتى يسميه، وهذا هو الرأى الراجح عندهم.

لكن ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان قائل ذلك ثقة مأمونا، فإنه يكتفى به كما عينه، كمالك والشافعى وكثيرا ما يقولان ذلك، فبعض المحققين منهم أخذ بهذا الرأى، واختار هذا الرأى إمام الحرمين فى البرهان، ورجحه الرافعى فى شرح السند، وقيل: لا يكفى أيضا حتى يقول كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل[2].

أما عند علماء اللغة، فقد ذكر السيوطى ذلك فى مسألة بعنوان:»التعديل على الإبهام: نحو أخبرنى الثقة، هل يقبل؟ فيه خلاف بين العلماء: وقد استعمل ذلك سيبويه كثيرا فى كتابه، يعنى به الخليل وغيره.

(١) تدريب الراوى ١/٢٧٧، قواعد التحديث: ص١٩٦.
(٢) الكفاية ص١١٥، تدريب الراوى ١/٢٧٨.

وذكر المرزبانى عن أبى زيد قال: كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرنى الثقة، فأنا أخبرته.

قال أبو حاتم عن أبى زيد: كان سيبويه ياتى مجلسا، وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول: وحدثنى من أثق بعربيته فغنما يريدنى.

وكان يونس يقول: حدثنى الثقة عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حى بعد، فأنا لا أسميه»[1].

وقال السيوطى: وينبغى الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع[2]. أى يجب أن لا نقف عند سماعنا لقول الراوى: حدثنى الثقة أو نحوه، ونكتفى بذلك ولا نوثق القول ونعرف مدى صدق قائله أو كذبه، فربما أن هذا الراوى وجد فيه جرحا خفيا لم يستطع أن يعرفه ذلك الموثق؛ فإذا كان الراوى لم يسم اسمه، أو كان مجهولا، فمن أين تعرف عدالته؛ فليس كل من قال حدثنى الثقة، أو حدثنى من لا أتهم، أو من أثق به أو بعربيته، ولم يسم راوية لهذا الخبر يقبل منه ذلك.

فإذا كان المخبر لهذا الخبر موصوفا بالصدق والأمانة والعدالة والثقة والضبط، عارفا بعدالة الراوى الذى أخبر عنه، فإنه يقبل منه ذلك.

معرفة من تقبل روايته ومن ترد عند اللغويين

بدأ تدوين الحديث النبوى الشريف منذ زمن مبكر، قبل تدوين اللغة، وكان علماء الحديث يروون الحديث بالمشافهة، ويحاولون الابتعاد عن كتابته.

وفي شأن كتابة الحديث وتدوينه، وردت أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين كراهة الكتابة، وأحاديث أخرى توضح إباحة الكتابة.

---

(١) المزهر ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص١٠٠.

فما ورد من أحاديث الكراهة: ما روى عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لاتكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فَلْيَمْحُه»[1].

ومما روى من أحاديث تبيح الكتابة: «ما روى عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنهما: كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم فى الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: أكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج منه إلا حق»[2].

وقد حاول العلماء التوفيق بين ما ورد من نهى عن الكتابة، وما ورد من إباحتها بوجوده وهى:

١- أن النهى عن الكتابة إنما كان فى أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن اللبس من ذلك وحفظ كثير من الصحابة القرآن، أذن لهم فى الكتابة، ونسخ النهى الأول.

٢- أن النهى كان فى حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن فى حق من لا يوثق بحفظه.

٣- إن النهى إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة مخافة الاشتباه[3].

ولم ينشط تدوين الحديث إلا فى نهاية القرن الأول الهجرى فى خلافة عمر بن عبد العزيز حينما كتب إلى أبى بكر بن عمرو ابن حزم أن:

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٢٢٩٨/٤.
(٢) الحديث فى سنن الدارمى ١٢٥/١. وغير ذلك من الأحاديث التى وردت فى إباحة التدوين وتحريمه بشأن الحديث.
(٣) راجع هذه القضية فى: السنة قبل التدوين -د/ محمد عجاج الخطيب ص٢٠٣-٢٠٩. وتدريب الراوى ٦٢/٢-٦٥.

انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، او سنة أو حديث أو نحو هذا. فأكتبه لى، فإنى خفت دروس العلم. وذهاب العلماء.

وروى عبد الرازق عن ابن وهب. سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى، وأن يعلموا بما عندهم، ويكتب إلى أبى بكر بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب بها إليه[1].

مما سبق يتضح أن تدوين الحديث بدأ منذ زمن مبكر، فالبعض منه تم تدوينه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم ينته القرن الأول الهجرى حتى اكتمل تدوينه.

أما تدوين اللغة، فقد بدأ في القرن الثانى الهجرى، وحينما قام علماء اللغة بتدوينها وروايتها رحلوا إلى البادية يستمعون إلى أحاديث الأعراب الخلص ويدونون عنهم ما يسمعونه منهم، لأن هؤلاء الأعراب أصحاب فصاحة، فمن هؤلاء الذين رحلوا إلى البادية وشافهوا الأعراب، أبو عمرو الشيبانى، والخليل بن أحمد، والمفضل الضبى، وعلى بن حمزة الكسائى وغيرهم كثيرون.

«ويقال: إن أبا عمرو الشيبانى دخل البادية ومعه آنيتان حبرا فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن الأعراب»[2].

وكان العلماء يدونون ما يروونه ويسمعونه، ولذلك قال شعبة: «كنت أجتمع أنا وأبو عمرو بن العلاء عند أبى نوفل بن أبى عقرب، فأسأله في الحديث خاصة، ويسأله أبو عمرو عن الشعر واللغة خاصة، فلا أكتب شيئا مما يسأله عنه أبو عمرو، ولا يكتب أبو عمرو شيئا مما أسأله أنا عنه»[3].

(١) قواعد التحديث ص٧٠-٧١.
(٢) رواية اللغة -د- عبد الحميد الشلقانى ص١٧١.
(٣) المزهر ٢/٣٠٤.

هكذا كان منهج علماء اللغة في جمع اللغة وتدوينها.

ومما لا يخفى على أحد أن علماء اللغة حينما قاموا بتدوين اللغة وروايتها، وضعوا منهج علماء الحديث أمام أعينهم، واستخدموا عباراتهم، وعدوا اللغة أداة تفسير للحديث، وأن الإسناد من شروط النقل الصحيح، واستخدموا نفس الشروط التى وضعها علماء الحديث وطبقوها على ناقل اللغة، كما وضحنا ذلك من قبل؛ وقد ذكر السيوطى عن الزركشى «أن اللغة لا تلتزم إلا بخمس شرائط:

أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بالسند صحيح يوجب العمل.

والثانى: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

والثالث: أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة...

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.

والخامس: أن يسمع من الناقل حسا»[(1)].

ورغم الاتفاق الموجود في شروط الحديث واللغة، إلا اننا نجد أن اللغويين قد أضافوا من الشروط ما ناسب اللغة، فاشترطوا في الراوى العدالة والضبط والثقة كما هو موجود عند علماء الحديث ومما زاده اللغويون ان يكون الناقل حجة في أصل اللغة ممن يعتد بكلامه في الاستشهاد، عربيا خالصا، بعيدا عن مواضع الاختلاط بالأمم الأخرى من الأعاجم، لم يتسرب إلى لسانه شيء من التحريف والتصحيف، كما اشترطوا أن يكون الراوى قد سمع من هؤلاء الفصحاء حسا، لا أن يسمع من غيرهم، كما اشترطوا أن يسمع من الراوى حسا كذلك.

وقد أجاز أهل اللغة الرواية عن النساء والصبيان وأهل الأهواء،

(١) المزهر ١/٥٨-٥٩.

كما أنهم اعتدوا بأشعار الكفار لفصاحتها وبعدها عن التدليس والتحريف فيها ، وقد أسلفنا ما رواه أبو زيد عن أعرابية بالعيون.

كما أنهم نقلوا أشعار المجانين، واحتجوا بها ، وقد ذكرنا ما رواه أبو العلاء العمانى من شعر المرقص المجنون بن جندب، فقد كان مجنونا.

فعلماء اللغة لم يشترطوا في الراوى الإسلام والبلوغ والعقل، وإنما اعتدوا بأشعار الكفار والجاهليين لفصاحتها وخلوها من أية شائبة من شوائب اللحن، ولم يشترطوا البلوغ، لأنهم اعتدوا بشعر الصبيان، وكذلك لم يشترطوا العقل، فاعتدُّوا بشعر المجانين.



المبحث الرابع
الأفراد والمفاريد

أولا: عند المحدثين

عرف علماء الحديث الفرد بأنه «هو الحديث الذى انفرد به راو وإن تعددت الطرق إليه؛ ويحكم للحديث المفرد بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعا لحال راويه»[1].

أقســام الفــرد

قال ابن الصلاح: الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقا، وإلى ما هو فرد نسبى إلى جهة خاصة.

أما الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد؛ أى لم يروه أحد من الرواة إلا هو.

وأما الثانى: وهو فرد النسبة: فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة، أى لم يروه أحد من الثقات إلا هو، وحكمه قريب من حكم القسم الأول، ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم أو: لم يــروه عن فـلان غيــر فلان، وإن كان مرويــا من وجوه أخــرى[2].

أقسام الفــرد المطلــق

الفرد المطلق يندرج تحته أربعة أقسام، هى:

١- قسم يكون مخالفا لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف، ويسمى شاذا أو منكرا.

---

(١) شرح نخبة الفكر - للهروى ص٤٨، علوم الحديث د/ صبحى الصالح ص٢٢٦.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٢٥٧.

٢- وقسم لا يكون مخالفا، ويكون هذا الراوى حافظا ضابطا متقنا فيكون صحيحا.

٣- وقسم يكون قاصرا عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حسنا.

٤- والقسم الرابع يكون بعيدا عن حاله فيكون شاذا منكرا مردودا[١].

فالفرد المطلق إما أن يكون ضعيفا أو صحيحا أو حسنا أو شاذا منكرا تبعا لحال رواته في الأقسام السابقة.

فالحال الأولى يكون مخالفا لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، لأن الرواية التى ورد بها الحديث مفردة، ومخالفة لرواية من هو أحفظ وأعلم لهذه الرواية؛ فانفرد هذا الراوى بهذه الرواية التى جاءت مخالفة، فهذا ضعيف، والحديث الضعيف له أقسام كثيرة ومتعددة تندرج تحته.

ذكر ابن الصلاح فقال: «أطنب أبو حاتم بن حبان البستى في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا»[٢].

وهذا يدل على توسعهم في التقسيمات والتفريعات للنوع الواحد، وسنتحدث عن بعضها عند حديثنا عن الضعيف.

فالحديث الضعيف هو «ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن»[٣].

وهذه الحال التى يكون الراوى فيها مخالفا لرواية من هو أحفظ منه، يسمى شاذا ومنكرا، فضعف الحديث بسبب طعن وجه إليه، ويجب أن نفرق بين التسميتين، متى يسمى شاذا ومتى يسمى منكرا.

فالشاذ قال الشافعى في تعريفه: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس»[٤].

(١) قواعد التحديث ص١٢٨.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٨٨.
(٣) السابق ص١٨٨.
(٤) السابق ص٢٣٧.

ومثاله: ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلا توفى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه ... الحديث.[1]

ورواه الترمذى والنسائى وابن ماجه بسندهم عن ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، محمد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه، وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول لمن هو أولى منه[2].

وأما المنكر فهو الفرد الذى لا يعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيدا عن درجة الضابط لا من الوجه الذى رواه منه، ولا من وجه آخر، ومعنى ذلك لا يلاحظ فى المنكر إلا مطلق التفرد، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث، فابن الصلاح ذهب إلى الترادف بين المنكر والشاذ[3]

والمنكر ينقسم إلى قسمين:

الأول: المتفرد المخالف لما رواه الثقات، رواية مالك عن الزهرى عن على بن حسين، عن عمر عن أسامة بن زيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»[4]؛ فخالف مالك غيره من الثقات فى قوله: عمر بن عثمان، بضم العين، وذكر مسلم فى

(١) سنن الترمذى ٤/٤٢٣، سنن ابن ماجة ٢/٩١٥.
(٢) تدريب الراوى ١/٢٠٧.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٤، علوم الحديث د/ صبحى الصالح ص٢٠٤.
(٤) الموطأ للإمام مالك ٢/٥١٩.

التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهرى قال فيه: بفتحها، وأن مالكا وهم في ذلك.

والثانى: وهو الفرد الذى ليس في راوية من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، ومثاله: ما روى من حديث أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: رضى الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه»[1] تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح أخرجه عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده[2].

ويرى بعض الباحثين أنه لا يجوز أن يتداخل الفرد المطلق مع الشاذ، لأن الشاذ يشترط فيه شرطان هما: التفرد والمخالفة[3].

فالتفرد والمخالفة أن يتفرد الراوى الثقة برواية يخالف فيها الناس، ومن خلال ما ذكرناه في تعريف الفرد بأنه: الحديث الذى انفرد به راو واحد وإن تعددت الطرق إليه؛ فإننا نجد أن الفرد المطلق لم ينطبق عليه الشرطان الموجودان في الشاذ، وهما التفرد والمخالفة، وإنما الذى توفر فيه شرط واحد وهو التفرد فقط، لكن المخالفة لم تتوافر فيه، فلا يدخل الفرد المطلق في الشاذ، وإنما في المنكر؛ وهذا ما كان يقصده الدكتور صبحى الصالح.

ولكننا لو تأملنا التعريفين السابقين في الشاذ والمنكر لوجدنا أنهما «يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدق، والمنكر راويه ضعيف»[4].

(١) سنن ابن ماجه ١١٠٥/٢.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٤ - ٢٤٦، تدريب الراوى ٢١١/١-٢١٢.
(٣) علوم الحديث د/ صبحى الصالح ص٢٢٦.
(٤) قواعد التحديث ص١٣١.

فالمنكر يكون سبب الطعن في راوية عدم اتصافه بالصدق، فقد يطعن فيه لفحش الغلط، أو كثرة غفلته أو فسقه، فيكون الحديث منكرا؛ أما الشاذ فراويه ثقة.

الحال الثانية من أقسام الفرد المطلق:

أن لا يكون مخالفا لرواية عامة الرواة، ويكون هذا الراوى حافظا ضابطا متقنا، فيكون صحيحا؛ لأن الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، ليس فيه شذوذ ولا علة، وقد مثلوا لذلك بحديث: «النهى عن بيع الولاء وعن هبته»[1]؛ وهذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر؛ وابن دينار تابعى جليل، ثقة ضابط متقن[2].

والحال الثالثة: أن يكون قاصرا عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسنا، والحديث الحسن هو الذى قرب من درجة الثقة وسلم من الشذوذ والعلة، فهم يقولون في تعريفه: «الحسن ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعله»[3].

والحديث الحسن حكمه كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان أقل منه في القوة، لأن راويه لم يبلغ درجة الحفظ والإتقان، واستدل الفقهاء ومعظم المحدثين بالحديث الحسن.

والحال الرابعة: هى التى يكون الفرد فيها بعيدا عن حاله فيكون شاذا منكرا مردودا.

مما سبق نرى أن «الفرد المطلق له قسمان: مقبول ومردود؛ المقبول ضربان: فرد لا يخالف، وراوية كامل الأهلية وهذا صحيح؛ وفرد هو قريب منه، وهو الحسن؛ والمردود ضربان: فرد مخالف للأحفظ وهذا شاذ، وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرده وهذا منكر»[4].

(١) الحديث ذكره السيوطى في التدريب أيضا ٢٠٩/١.
(٢) شرح نخبة الفكر ص٤٨، علوم الحديث د/ صبحى الصالح ص٢٢٦-٢٢٧.
(٣) تدريب الراوى ١٣١/١، علوم الحديث ص١٥٦.
(٤) قواعد التحديث ص ١٢٨.

أقسام الفرد النسبى

ينقسم الفرد النسبى بحسب صفته إلى قسمين:

الأول: ما قيد بثقة، كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان، انفرد به عن فلان؛ مثال ذلك: «ما تفرد به فلان عن فلان ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم «أَوْلَمَ على صفية بسويق وتمر»[1].

قال ابن طاهر: تفرد به وائل عن ابنه ولم يروه عنه غير سفيان، وقد رواه محمد بن الصلت التوزى عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهرى، ورواه جماعة عن سفيان عن الزهرى بلا واسطة»[2].

الثانى: ما قيد ببلد معين كمكة والبصرة ومصر، فهو فى ذلك ليس منسوبا إلى فرد بعينه، وإنما نسب إلى أهل بلد بعينه انفردت بروايته، وفى هذه الحالة تقبل مثل هذه الرواية، لأنها وإن لم توافق باقى الروايات الأخرى، إلا أنها رواية أهل بلد بأكمله، فهذا يدل على أن أهل هذا البلد أجمعوا عليها، وتضعف رواية البلد إذا تفرد بها واحد من أهل البلد، فهذا يكون من قبيل الفرد المطلق، أو إذا قيد براو معين.

«ومثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود عن أبى الوليد الطيالسى عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»[3]. قال الحاكم: تفرد بذكر الأمر فيه أهل

(١) سنن أبى داود ١٢٦/٤، سنن ابن ماجه ٦١٥/١.
(٢) تدريب الراوى ٢٢٣/١.
(٣) سنن أبى داود ٥١١/١.

البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم.

وما رواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى عليه وسلم : «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه»[1].

قال الحاكم: هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر، ولم يشاركهم فيها أحد»[2].

(١) صحيح مسلم ٢١١/١.
(٢) تدريب الراوى ٢٢٢/١.

ثانياً: عند اللغويين

هناك أخبار مفردة، رواها بعض أهل اللغة، لم يتوافر فيها شرط المتواتر، لأنها مسموعة عن واحد من العرب، فهل مثل ذلك يقبل ويحتج به أو يرد ولا يحتج به؟

وجدنا للغويين رأيا واضحا في هذه الأخبار المفردة، وقد قسموا الفرد فيها إلى ثلاثة أحوال:

الأول: فرد لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعا.

الثاني: أن يكون فردا، أى أن المتكلم واحد من العرب ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حاله.

الثالث: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

هذه هى الأحوال الثلاثة، وسنبين رأى اللغويين فيها.

الحال الأول من المسموع الفرد:

القياس على القليل لموافقته للقياس

أن يكون فردا، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل، ويحتج به، ويقاس عليه إجماعا، كما قيس على قولهم في شنوءة: شنئى، مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به(1).

ففى هذا المثال أجاز اللغويون القياس على القليل لموافقته للقياس، لأنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فيجيزون القياس على القليل لموافقته للقياس، ويمنعون على الكثير لمخالفته لهم.

(1) المزهر ١/٢٤٨، الإصباح في شرح الاقتراح ص١٠٢ - ١٠٤.

قال ابن جنى: «قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئ؛ فلك من بعد أن تقول في النسب إلى قتوبة: قتبى، وإلى ركوبة: ركبى، وإلى حلوبة: حلبى، قياسا على شنئى، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه:

احدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك؛ ومنها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد، نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومشى ومشو، ونهى عن الشىء ونهو؛ فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو شنؤءة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا: حنفى قياسا قالوا: شنئى أيضا قياسا»[1].

وعلى هذا إذا نسبت إلى ما كان على وزن فعولة؛ فمذهب سيبويه حذف الواو بعد حذف التاء، وإبدال ضمة العين فتحة، فتقول في النسب إلى حلوبة، وعدوة، وفروقه: حلبى، وعدوى، وفرقى، وحجة سيبويه السماع، فقد ورد عن العرب قولهم: شنئى في شنؤءة؛ والقياس على نحو حنيفة؛ وخالف المبرد سيبويه، فرأى وجوب بقاء الضم والواو في فعولة لا فرق بين المذكر والمؤنث وصحيح اللام ومعتلها، فيقول في حلوبة وحلوب، وعدوة وعدو: حلوبى وعدوى؛ أما شنئى فهو شاذ لم يسمع غيره لا يجوز القياس عليه»[2].

ووجهة نظر المبرد أن سبب التغيير في فعيلة وفعوله هو فرار العرب من توالى الأمثال الثقلاء من الكسرة والياء، ولكنهم لا ينفرون من الضمة ولا من الواو، ألا تراهم يقولون في عدو: عدوى، وفي سمره: سمرى،

---

(١) الخصائص ١/١١٥. الإصباح في شرح الاقتراح ص١٨٩-١٩٠.
(٢) التبيان في تصريف الأسماء - د/ أحمد كحيل ص٢٤٢-٢٤٣.

ويقولون في عدى: عدوى، وفي نمر: نمرى، فيفرون من الكسرة والياء ويبقون الضمة والواو[1].

فسيبويه قد قاس على شنوءة وهى على وزن فعولة على شنئى، وجعلها تجرى مجرى فعيلة في القياس، على الرغم من أنه لم يرد عن العرب إلا هذه الكلمة، وهى كلمة واحدة، إلا انه لم يرد ما يخالفها، فصارت أصلا يقاس عليه؛ وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، وإنما يقاس على القليل لموافقته للقياس، ولا يقاس على الكثير لمخالفته للقياس.

أما المبرد فلم يجز القياس على كلمة واحدة، لأنه لم يسمع غيرها، فلا يجوز أن يقيس ويبنى الكثير بعد ذلك على القليل وهو الكلمة الواحدة المسموعة.

قال ابن جنى: قال أبو الحسن (الأخفش):

«فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعنى شنوءة - قال: فإنه جميع ما جاء.

قال ابن جنى: وما ألطف هذا القول من أبى الحسن: وتفسيره أن الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شىء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شنئى (وهو عدم القياس على الكثير لمخالفته للقياس)، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفىّ، وفي قريش: قرشىّ، وفي سليم: سلمىّ، فهذا وإن كان أكثر من شنئى فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سعدىّ، ولا في كريم كرمىّ»[2].

---

(١) شرح المفصل - لابن يعيش ١١٦/٢.
(٢) الخصائص ١١٦/١.

وهناك خلاف بين سيبويه والمبرد فيما كان على وزن شنئى، وهو كثير، ولكنه ضعيف في القياس عند سيبويه؛ جائز عند المبرد؛ قال سيبويه:

«قال الخليل: كل شىء من ذلك عَدَلَتْه العرب تركته على عدالته، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس؛ فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم في هذيل: هذلى، وفي فقيم كنانة: فقمى، وفي مليح خزاعة: ملحى وفي ثقيف: ثقفى»[1].

وأما المبرد فقد أجاز القياس على ما ضعفه سيبويه، قال في المقتضب:

«واعلم أن الأسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك؛ وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى سليم: سُلَمى، وإلى ثقيف: ثَقَفى، وإلى قريش: قُرَشى»[2].

مما سبق وجدنا أنهم قاسوا على القليل الوارد، طالما أنه جاء موافقا للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته القياس الوارد عن العرب الفصحاء.

الحال الثانى من المسموع الفرد

ما جاء عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور

في الألفاظ التى ترد عن العربى الفرد، ولكنها تكون مخالفة لما ورد عن الجمهور، وهذا النوع من ناحية القبول والرد متوقف على قائله من حيث فصاحته وعدم فصاحته.

(١) الكتاب - لسيبويه ٢/٣٣٥.
(٢) المقتضب للمبرد ٣/١٣٢.

قال ابن جنى:

«أن يكون فردا، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور؛ فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحا في جميع ما قاله ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس. إلا أنه لم يرد به استعمال من جهة ذلك الإنسان. فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده.

فإن قيل: فمن أين لك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟.

قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبى خليفة الفضل بن الحباب قال: قال لى ابن عون عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه- كان الشعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشعر وروايته، فلم يئولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره.

وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقَلُّه. ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير.

قال ابن جنى: فلسنا نشك في بُعْد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار؛ فقد يمكن أن يقع شىء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.

ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن جنى عن أبى على الفارسى قال له: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْريت؟ قال ابن جنى: فخضنا فيه، فلم نحل بطائل منه، فقال أبو على: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابنى نزار، فلا ينكر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم.

وعن حماد الراوية قال: امر النعمان فنسخت له أشعار العرب من الطنوج - قال: وهى الكراريس - ثم دفنها في قصره الأبيض؛ فلما كان المختار بن أبى عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاحتفره، فأخرجت تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة؛ وهذا أو نحوه مما يدلك على تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغولها وتغيرها.

قال ابن جنى: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده؛ فإن لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول. وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغى أن يرد وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيفه، ولا مشكاة تجمع شعاعه؛ فأما قول الشاعر: فيما أنشده أبو الحسن:

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فإنه شبه للضرورة «لم» بـ «لا» فقد تشبه حروف النفى بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه؛ ألا ترى إلى قوله: أنشدناه:

أجدك لم تغتمض ليلة   فترقدها مع رقَّادها

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع «ما» النافية للحال ...

فأما ما حكاه الكسائى عن قضاعة من قولها: مررت بَهْ والمال لَهْ: فإن هذا فاشٍ في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة وهذا غير الأول.

فإن كان الرجل الذى سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله، مألوفا منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد عليه، ولا يقبل منه، وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة، فالصواب

أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه، فعلى هذا مقاد هذا الباب فاعمل عليه»[1].

من خلال هذا النص لابن جنى، عن الكلام المسموع من العربى مخالفا لما عليه الجمهور، وانفراده به دون أن يذكر لنا شيئا عن القبيلة التى سمعه منها، فينظر فى حال المتكلم وفصاحته فإن كان فصيحا قبل كل ما ورد عنه ما عدا هذا القدر الذى ذكره مخالفا للجمهور، أما هذا الذى رواه مخالفا لما عليه الجمهور فينظر فيما رواه منه، فإن كان هذا الذى ذكره يقبله القياس وتجيزه القواعد، فيجب أن نحسن الظن، ولا نخطئه، لأن ما ذكره مما يقبله القياس، ولكنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان الذى تكلّم به، فيجب ألا نحمل اللفظ على فساده، لأنه ربما قد وقع على لسانه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها ودليل ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأبى عمرو بن العلاء فى النص السابق؛ ومما يدل على ذلك قول ابن جنى السابق: «فلسنا نشك فى بعد لغة حمير ونحوها». أى أن لغة حمير، وهى من العربية الجنوبية، تختلف عن لغة ربيعة ومضر وهما من عربية أهل الشمال؛ ويدل على ذلك أيضا قول أبى عمرو بن العلاء:

«ما لسان حمير وأقاصى اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا، فكيف بها على عهد عاد وثمود مع تَدَاعيه وَوَهْنِه»[2].

ومما نسب إلى عربية أهل الجنوب ما جاء فى قول الشاعر:

فظلت لدى البيت العتيق أُخِيله ... ومِطْواى مشتاقان لهْ أَرِقان

والشاهد فيه سكون الهاء فى قوله: له.

قال ابن جنى: حكى أبو الحسن أن سكون الهاء فى هذا النحو لغة لأزد السراة.

---

(١) الخصائص ١/٣٨٥ - ٣٩٠. وقارن بالمزهر ١/٢٤٨-٢٤٩. الإصباح فى شرح الاقتراح ص١٠٤.

(٢) المزهر ١/١٧٤.

ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

وأشرب المـــاء مـا بى نحــوه عطش ... إلا لأن عـيـونَـهْ سيـلُ واديـهـا[1]

فالأزد قبيلة من القبائل العربية الجنوبية التى عاشت في اليمن، وهى متفرعة من كهلان بن سبأ بن قحطان، فسبأ تفرعت إلى فرعين: حمير، وكهلان، وكل فرع منهما تفرع إلى عدة قبائل، والأزد قبيلة متفرعة من كهلان، كما أن الأزد تفرعت إلى بطون كثيرة: أزد عمان، وأزد السراة، وأزد غسان، والأوس، والخزرج، وخزاعة.

فتسكين المتحرك في الشاهدين السابقين، أى أنه عَامَلَ المتحرك في الوصل معاملة الساكن الموقوف عليه، فأجرى المتحرك في الوصل مجرى الساكن في الوقف، فهذا من قبيل اللغات التى تكلمت بها العرب، فيؤخذ بها، ولا يخطأ من تكلم بها.

أما إذا كان الرجل الذى سمعت منه تلك اللغة التى جاء بها مخالفا لما عليه المشهور من لغات العرب، مضعوفا في قوله، مألوفا منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد، ولا يقبل منه، كما ذكر ابن جنى من قبل.

والأعراب الخلص الذين ظلوا في أوطانهم مستقرين، لم يبعدوا عنها حتى لا تردد ألسنتهم بعض الألفاظ الخارجة عن فصاحة لغتهم، وظلوا محافظين على لغتهم التى نشأوا عليها في البادية؛ فإذا ورد عنهم شيء ووجد فيه مخالفة للجمهور، فإنه لا يرد، بل يؤخذ به لأنهم فصحاء، ولم تتأثر لغتهم بأى مؤثر أجنبى عنها.

وهناك بعض الأعراب كان يترك البادية، وينزل إلى الحضر لقضاء مصالحه ثم يعود مرة اخرى إلى البادية بعد انتهائه من مهمته التى خرج من أجلها، ويحاول أن يظل محتفظا بعربيته التى نشأ عليها في البادية،

---

(١) الخصائص ١/١٢٨.

ولكن مهما تحفظ على لغته، فلابد وأن يصيبها شىء من التأثر بلغة أهل الحضر.

«وهناك من يتظاهر بعدم المكث في الحضر، فقد توسل ذو الرمة لأبى عمرو أن يكتم أن رآه في حانوت بالبصرة قائلا: «اكتم على يا أبا عمرو» ولكن ماذا يجدى كتمان أبى عمرو؛ لقد كان ذو الرمة من الأعراب البداة، ولكن تردده على الحضر قد هَوَّن من أعرابيته في نظر الأصمعى الذى غمزه بقوله: قد أكل البقل والمملوح من حوانيت البصرة.

ويبدو أن ذا الرمة كان كثير التردد على البصرة، وأنَّ رأى الأصمعى فيه صحيح، لقد رأته أيضا عجوز، ولاحظت تردده على البصرة، فقالت له: طال ترددك على هذا البلد، أفإلى زوجة سعدت بها، أم إلى خصومة شقيت بها؟ فقال لراويته، وكان يبحث عن مطلع لقصيدة يمدح بها بلال ابن أبى بردة: جاء والله ما أريد، ثم قال:

تقول عجوزٌ مُدْرجَى متروِّجًا على بابها من عند أهلى وغاديا
إلى زوجة بالمصر أم لخصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا»[1]

فهذا يدل على أن ذا الرمة من الذين ترددوا كثيرا على البصرة؛ وكانت البصرة بالنسبة له تعد من مواطن الحضر، وكان رأى الأصمعى فيه صحيحا، وأنه تأثر أو كاد يتأثر بطباع اهل الحضر.

وهناك كلام لبعض الأعراب وردت فيه ألفاظ، جعلت رواة اللغة الأوائل، يسألون عن معانى هذه الألفاظ، لأن هذه الألفاظ لم يألفوها من قبل؛ ومن ذلك حديث أم الهيثم:

«قال عمر بن خالد العثمانى: قَدِمَتْ علينا عجوز من بنى مِنْقر، تكنى أم الهيثم، فغابت عنا، فسأل أبو عبيدة عنها، فقالوا: إنها عليلة، قال:

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٧٢، الأعراب الرواة -د/ عبد الحميد الشلقانى ص١٠٢- ١٠٤.

فهل لكم أن نأتيها؟ قال: فجئناها، فاستأذنا عليها، فأذنت لنا وقالت: لِجُوا، فولجنا، فإذا عليها بُجُد[1] وأهدام، وقد طرحتها عليها، فقلت: يا أم الهيثم، كيف تجدينك؟ قالت: أنا في عافية، قلنا: وما كانت عِلَّتُك؟ قالت: كنت وَحْمى بِدَكَة[2]، فشهدت مأدبة، فأكلت جُبْجُبه[3]، من صفيف[4] هِلَّعة، فاعترتنى زُلَّخة[5]، فقلنا لها: يا أم الهيثم: أى شىء تقولين؟ فقالت: أو للناس كلامان: ما كلمتكم إلا الكلام العربى الفصيح»[6].

فهؤلاء الرواة الأوائل الذين سمعوا كلام هذه المرأة، كانوا يسألونها عن معانى هذه الكلمات التى قالتها، فهذا يدل على مدى تمكن هؤلاء الأعراب أهل البداوة من اللغة، وأنهم كانوا يستعملون ألفاظا تتناسب مع طبيعة بيئتهم البدوية التى نشأوا فيها، وهذه الألفاظ التى قالتها المرأة لا يعرفها هؤلاء العلماء لأنهم أهل حضر، وإنما هذه الألفاظ التى قالتها وغيرها أيضا تستعمل في بيئة هذه المرأة الأصلية، وهم بنو مِنْقر؛ وهذا يدل على أن الرواة لا يحيطون بكل ما قيل في اللغة، وإنما هم يعرفون ما سمعوه أو قرؤوه، وما دونهما فليس لديهم معرفة به.

وهناك بعض العلماء تسرب الشك إلى قلوبهم من ناحية الرواة، لأنهم وجدوا فيهم ضعفا لغويا، ولانت سليقتهم اللغوية، ومن هؤلاء العلماء نفطويه، يقول الزبيدى:

«كان أديبا متفننا في الأدب، حافظا لنقائض جرير والفرزدق وشعر

(١) البجد: جمع بجاد، والبجاد: كساء مخطط من أكسية الأعراب. انظر: الصحاح (ب ج د).
(٢) الدكة: أى تشتهى الودك، وهو دسم اللحم.
(٣) الجبجبة: الكرش يجعل فيه اللحم يتزود به في الأسفار.
(٤) الصفيفك ما يصف من اللحم، والهلعة: العناق.
(٥) الزلخة: وجع يعرض في الظهر.
(٦) المزهر ٢/٥٣٩ - ٥٤٠.

ذى الرمة وغيرهم من الشعراء، وكان يروى الحديث، وكان ضعيفا في النحو»[1].

فالزبيدى وصفه بالضعف، وعدم براعته في النحو، وطالما كان كذلك فهو لا يجيد صناعة الكلام على الوجه الذى تقتضيه القواعد اللغوية؛ ولكن ياقوت قال فيه:

«كان نفطويه عالما بالعربية واللغة والحديث، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان زاهر الأخلاق، حسن المجالسة، صادقا فيما يرويه، حافظا للقرآن، فقيها على مذهب داود الظاهرى، رأسا فيه، حافظا للسِّيَر وأيام الناس والتواريخ والوفيات، جلس للإقراء أكثر من خمسين سنة، وكان يبتدىء في مجلسه بالقرآن على رواية عاصم، ثم يقرىء الكتب.

وقال الدانى: «أخذ القراءة عرضا عن أبى عون محمد بن عمر بن عون الواسطى وغيره»[2].

وربما يرجع السبب في وصف الزبيدى له بضعفه في النحو لمكثه في بغداد، وإقامته في الحضر، ولكن ليس هذا دليلا كافيا لكى يصفه بالضعف في النحو، وكيف يكون ضعيفا في النحو، وقد ألف فيه، فقد ذكر السيوطى من مصنفاته:

«إعراب القرآن، والمقنع في النحو، والمثال، والمصادر، وأمثال القرآن، والرد على القائل بخلق القرآن، والقوافي، وغير ذلك»[3].

الحال الثالث من المسموع الفرد

اللفظ يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره

«أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه»[4].

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٥٤.
(٢) بغية الوعاة ١/٤٢٨.
(٣) السابق ١/٤٢٩.
(٤) المزهر ١/٢٥٠، الإصباح في شرح الاقتراح ص١٠٨.

فإذا انفرد المتكلم بشىء لم يسمع من غيره ولم يوافقه غيره عليه، فينظر في حال المتكلم بذلك، فإن كان المتكلم مما ثبتت فصاحته، فإنه يقبل ذلك منه ولا يرد، فربما كان الذى نطق به أخذه من لغة أخرى قديمة سبق للمتكلم بهذه الألفاظ علم بهذه اللغة؛ وربما أن يكون المتكلم بذلك ارتجل شيئا، وتحدث به، فهو لم يسمعه، وإنما ارتجله وتأوله، فالعربى إذا قويت فصاحته، استطاع الارتجال والتصرف في اللغة، وأتى بما لم يسبقه أحد في ذلك.

وممن اشتهر بالارتجال والمقدرة على ذلك «خلف بن حيان الأحمر، كان من أعلم الناس بالشعر وأقدرهم على القافية.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والأصمعى، وأبو عبيدة، وخلق كثير رواة؛ مثل أبى خالد النميرى، وأبى البيداء؛ وكان خلف شاعرا، وكان وضع على عبد القيس شعرا مصنوعا، عبثا منه، ثم تقرأ فرجع عن ذلك وبينه.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمعى يقول: سمعت خلفا الأحمر يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى يقول فيها:

خيل صيام وخيل غير صائمة ... تحت القتام وأخرى تعلُكُ اللُّجُما»[1]

فخلف كان من أعلم الناس بالشعر، كما أنه كان فصيحا، فاستطاع أن يرتجل ويتصرف في اللغة، وأن يأتى بألفاظ ويدخلها في صلب اللغة لم يقلها أحد قبله، فمثله تقبل منه، لأنه ثبتت فصاحته، فربما كانت هذه الألفاظ سمعها من لغة قديمة، لم يشاركه أحد في سماع هذه الألفاظ؛ وقد عقد ابن جنى في خصائصه بابا بعنوان:

باب في الشىء يسمع من العربى الفصيح لا يسمع من غيره، قال فيه:

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٦٣.

«وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الحروف المحفوظة عنه؛ قال أحمد بن يحيى: حدثنى بعض أصحابى عن الأصمعى أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلى. ومنها الجبر، وهو الملك، وإنما سمى بذلك - أظن - لأنه يجبر بجوده، وهو قوله:

اسلم براووقٍ حُبيت به　　وانعم صباحا أيها الجبر

ومنها قوله: كأس رنوناة، اى دائمة، وذلك قوله:

بَنَّتْ عليه الملك أطنابها　　كأس رنَوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ»[1]

فما ورد عن خلف يؤخذ به، وذلك لما روى عن فصاحة خلف، فهو ممن يعتد بلغته، لأن هذه الألفاظ التى وردت عنه، تعد غريبة وإن لم تسمع من أحد إلا منه، فهى ألفاظ مقبولة يجب أن تقبل لفصاحة قائلها، وكذلك لوجود أبنيتها في اللغة، والأبنية هى الأصل الذى نقيس عليه: «وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب»[2].

فإذا كانت هذه الألفاظ المرتجلة غير مألوفة للسامع، ولم يسمعها من قبل، وكانت هذه الألفاظ موافقة لأوزان الأبنية في اللغة، جاز أن نقبلها ولا نردها، لأنها وردت على أوزان معروفة وموجودة في اللغة، وأقرها القياس.

ومما ورد عن رؤبة وأبيه، ما ذكره ابن جنى فقال:

«قال أبو على: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمى النكرة، كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤبة:

هل ينجينى حلف سِخْتيت　　أو فضة أو ذهب كِبريت

(١) الخصائص ٢/٢١ وما بعدها، فهناك الكثير من الأمثلة.

(٢) السابق ٢/٢٥.

قال: فسِخْتِيت من السخت؛ كزِخْلِيل من الزحل.

وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أظنه قال: يقال درهمت الخبازى: آى صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمى ....

قال ابن جنى: ومما يدلك على آن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف؛ نحو قولهم في مثال: صمحمح من الضرب: (ضربرب)، ومن القتل (قتلتل) ... ونحو ذلك. فإن قال لك قائل: بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[1].

فكلمة (سختيت) التى وردت في بيت رؤبة هى على وزن (فعليل) وكذلك (درهم) فهو ملحق بهجرع على وزن (فعلل) وكذلك بقية الأبنية التى ارتجلها، فكلها أبنية موجودة في العربية، وليس في هذه الأبنية بناء ليس موجودا فيها، وهذه الكلمة قيست على كلمات لها وزنها في العربية، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، كما انها وردت عن علماء مشهود لهم بالفصاحة، فتقبل منهم.

وعلماء اللغة فيهذا اللفظ المسموع من الفرد الفصيح ولم يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، لم يكونوا متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، فإن راوى الحديث إذا عهد عليه كذب أو اصطناع رد ولم يقبل منه، وذلك لأن الشروط في رواية اللغة ليست تماما كالشروط في رواية الحديث، فعلماء اللغة أجازوا الرواية عن أهل المجون والخلاعة، ولكن علماء الحديث رفضوا الرواية عنهم لأنهم ليسوا من الثقات.

كذلك رفض علماء الحديث الرواية عمن وصف بالكذب، فكل من

(١) السابق ١/٢٥٨-٢٦٠.

اختلق خبرا ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو من قبيل الحديث الموضوع، وهذا يعد كذبا وافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحرم أن نروى حديثا عليه لم يقله، فيرد ولا يقبل، لأنه من شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها.

وما جاء عن رؤبة في مجال اللغة فهو من قبيل المصنوع، أى يقابله الموضوع عند المحدثين، والفرق بين المحدثين واللغويين، أن المحدثين رفضوا الأخذ به، أما اللغويون، فكما سبق عنهم إذا كان هذا قد ورد عمن يعتد بلغته، قبل منه ذلك، أما إذا كان غير ذلك رد ذلك ورفضوه؛ وعلى ذلك قال ابن جنى:

«لو جاء شىء من ذلك عن ظنين او متهم، او من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل ..ثم قال أيضا:

والأقوى أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يرويه، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره ... فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه، ولا تنكر شيئا من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك، فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك، ويكفى من هذا ما تعلمه من بُعْد لغة حمير من لغة ابنى نزار؛ روى الأصمعى أن رجلا من العرب دخل على ملك (ظَفَار) - وهى مدينة لهم، فقال له الملك: ثِبْ، وثِبْ بالحميرية: اجلس، فوثب الرجل، فاندقت رجلاه، فضحك الملك، وقال: ليست عندنا عربية، من دخل ظفار حمر، أى تكلم بكلام حمير، فإذا كان كذلك، جاز جوازا قريبا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنها لغة عربية قديمة»[1].

(١) الخصائص ٢/٢٥ - ٢٨.

مما مضى وجدنا اللغويين كان هدفهم إتقان الرواية وضبطها، والتأكد من راويها، حتى يصلوا من خلالها إلى الهدف المنشود، وهو سلامتها من الخطأ واللحن والتحريف، وتنقيتها من الاختلاط بغيرها من كلام الأمم الأخرى؛ وقد وصف ابن جنى أهل البادية بالجفاء، وذلك راجع إلى البيئة التى يسكنون فيها إلا أنه وصفهم بقوة الفصاحه[١]، وذلك لسلامة لغتهم وحفظها من الخطأ واللحن الذى تسرب إلى بعض الحضر نظرا لاختلاطهم بغيرهم، فهؤلاء أهل البدولغتهم الفصحى سليمة، لأنها لغتهم اليومية التى يتحدثون بها ـ في كل وقت، فإذا سمعوا كلاما يخالف لغتهم الفصحى تناكروا هذا الكلام نظرًا لما فيه من الخطأ الذى لم يقع ـ في كلامهم، كما كانوا يتداركون الألفاظ الغريبة على لغتهم التى تسربت إليها من لغة أخرى أجنبية عنها، وهذا يدل على حسهم المرهف، وسلامة السليقة عندهم؛ ومما روى من ذلك: «أن أبا مهدية سمع رجلا من العجم يقول لصاحبه زوذ، فسأل أبو مهدية عنها، فقيل له: يقول له: اعجل، فقال أبو مهدية: فهلا قال له: حيهلك، فقيل له: ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية»[٢].

من أجل ذلك وضع العلماء القواعد بعد أن تأكدوا من تنقية اللغة من أية شوائب علقت بها، فكانت هذه القواعد تصويرًا لحال اللغة الصحيحة ـ في ذلك الوقت.

وقد ورد ـ في كتب اللغة أمثلة مفردة، تفرد بنطقها واحد من العرب، وـ في مثل ذلك ينظر ـ في حال الناطق إن كان أمينا صادقا ثقة، أخذ بنطقه، وإن كان غير ذلك فلا يعمل بقوله؛ ومن الأمثلة التى تفرد بالنطق بها واحد من العرب، ما ذكره السيوطى فقال:

---

(١) السابق ٢/٢٧.

(٢) السابق ١/٢٣٩ وبه نماذج أخرى من هذا.

«قال الأصمعى: لم تأت الخَيْطة فى شعر ولا نثر غير بيت واحد، وهو قول أبى ذؤيب فى رجل يَشْتَارُ عسلا:

تدلى عليها بين سِبٍّ وخَيْطَةٍ ... شديدُ الوَصَاة نابلٌ وابنُ نابلِ

السِّبُّ بلغة هذيل: الحبل ....

وفى الجمهرة يقال: هو ابنُ أَجْلَى فى معنى «ابن جَلَا» قال العجاج:

لاقَوْا بـه الحجاج والإصْحَارا ... بـه ابن أجْلَى وافَقَ الإسفارا

قال الأصمعى: ولم أسمع بابن أَجْلى إلا فى هذا البيت ..

وقال ابن دريد: ذكر أبو زيد أنه سمع أعرابيا يقول: نَسَيْماء بالمد. قال: والواحد إذا أتى بشاذٍّ نادر لم يكن قوله حجة مع مخالفة الجميع»[1].

(١) انظر المزهر ١/٢٥١-٢٥٢.

معرفة الإفـــــراد

المقصود بذلك الأخبار المفردة التى نقلها واحد من أهل اللغة الثقات عن العرب الفصحاء، فيجب الأخذ بما رواه، لأنه موثوق به، وقد تكلم السيوطى عن هذا النوع وجعله نوعا قائما بنفسه وهو النوع الخامس «معرفة الأفراد» وذكر أمثلة له.

«والفرق بين المفاريد وبين الأفراد، أن اللفظ في الأفراد تفرد بنقله عن العرب واحد من أئمة اللغة، وأن اللفظ في المفاريد تفرد به واحد من العرب، فذاك في الناقل، وهذا في القائل»[1].

وقد تحدث السيوطى عن هذا النوع وهو معرفة الأفراد، فقال:

«هو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان، كأبى زيد، والخليل، والأصمعى، وأبى حاتم، وأبى عبيدة، وأضرابهم؛ وشرطه ألا يخالفه فيه من هو اكثر عددا منه، وهذه نبذة من أمثلته:

فمن إفراد أبى زيد الأوسى الأنصارى:

قال في الجمهرة: المَنْشَبَةُ: المال، هكذا قال أبو زيد، ولم يقله غيره.

وفيها: رجل ثَطٌّ، ولا يقال أثط؛ قال أبو حاتم: قال أبو زيد: مرة أثط...[2]

وفي الصحاح: البداوة: الإقامة في البادية يفتح ويكسر، قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبى زيد وحده[3].

قال في الجمهرة: الرَّتُّ، والجمع رتوت، وهى الخنازير الذكور،

---

(١) المزهر ٢٥١/١.
(٢) الجمهرة (ن ش ب، ث ط ط) والثطط: خفة اللحية من العارضين.
(٣) - الصحاح (ب د و)

ولم يجىء به غير الخليل، وقال: الحُضَض والحُضُض: دواء معروف، وذكروا أن الخليل كان يقول: الحضظ، بالضاد والظاء[1]، ولم يعرفه أصحابنا، وقال: يوم بعاث، سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء[2]، وذكر عن الخيل بغين معجمة، ولم يسمع من غيره.

ومن إفراد يونس بن حبيب الضبى:

قال في الجمهرة: الصنتيت بمعنى الصنديد، هكذا يقول يونس، ولم يقله غيره ...[3]

وهؤلاء العلماء الذين تفردوا بألفاظ كثيرة من اللغة كثيرون كأبى عمرو بن العلاء، والفراء، وابن الأعرابى، والأزهرى وشمر، والنضر بن شميل، إضافة إلى الخليل، وأبى زيد والأصمعى، وغيرهم.

فالأخبار المفردة التى ترد عن هؤلاء وأمثالهم، يجب الأخذ بها ولا ترد، لأنهم أئمة مشهورون ثقات، وصفوا بالصدق والأمانة، كما أنهم أهل ضبط وإتقان، وما قالوه حجة لهم ولغيرهم.

وهذا النوع يعد صحيحا في اللغة، لأننا لو بحثنا فيما جاء مفردا عن هؤلاء العلماء، لوجدنا أن ما قالوه ليس فيه شبهة للمخالفة عما ورد مأثورا عن العرب، فهى متمشية مع البناء العربى، ولم تختلف عنه.

ولو قارنا هذا النوع الذى تفرد به الثقات من العلماء، لوجدناه متفقا مع القسم الثانى من أقسام الفرد المطلق، وهو الذى يطلقون عليه: الحال التى لا يكون الفرد فيها مخالفا، وإنما يكون الراوى حافظا

---

(١) الحضض: بضم الضاد الأولى وفتحها: دواء معروف، وهو صمغ مر كالصبر، وفي مادة (ح ظ ظ) والحظظ والحظظ: لغة في الحضض، وهو دواء، وحكى أبو عبيد عن اليزيدى الحضظ أيضا، فجمع بين الضاد والظاء، وأنشد شمر:

أرقش ظمآن إذا عصر لفظ … أمر من صبر ومقر وحضظ

الصحاح (ح ض ض، ح ظ ظ)

(٢) يوم بعاث بالعين أو بالغين) يوم في الجاهلية للأوس والخزرج.

(٣) راجع هذه الأمثلة وغيرها في المزهر ١/١٢٩ - ١٣٥، الجمهرة ٣/٢١٥.

ضابطا متقنا، فيكون خبره صحيحا. معنى ذلك أن خبر الفرد ـ في اللغة، طالما تفرد به واحد من أهل الضبط والإتقان فهو صحيح.

وإذا كان هـؤلاء العلماء تفردوا برواية بعض الألفاظ، فهم على صواب ـ في ذلك، لأنهم ما قالوا ذلك من تلقاء أنفسهم، وإنما قالوه بعد سماعهم لهذه الألفاظ من بعض الأعراب الفصحاء الذين يعتد ويحتج بلغتهم؛ ومما ورد من ذلك ما جاء ـ في لسان العرب قال: «امرأة شابة من نسوة شواب؛ واستدل ابن منظور على هذا الجمع بهذا القول، فإياه وإيا الشواب»[1].

وقال ابن جنى: «ذهب الفراء ـ في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه. وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها، فقلت لها: ردى عليه، فقالت: أخاف أن يجوهنى بأكثر من هذا. قال: وهو من الوجه، أرادت: يواجهنى، وكان أبو على - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضا»[2].

وـ في المثال الأول من هذين المثالين نجد أن ابن منظور ذكر هذا الجمع، وهذه الصيغة التى ورد بها ليست من الصيغ الواردة ـ في جمع التكسير، وهذا الجمع لا يكون مرتبطا ـ في جميع أحواله بهذه الصيغ الواردة له، وإنما هو أيضا مبنى على السماع، وهذه الصيغة التى ورد بها سمعها الخليل بن أحمد من أعرابى فصيح يحتج بكلامه، فقيس عليه.

ويمكن ان نقول ذلك ـ في كلام الفراء، حيث رأى أن الجاه مقلوب من الوجه، لأنه سمع ذلك من أعرابية بنى غطفان.

وقبيلة غطفان من قبائل العرب الشمالية، ومنازلهم كانت بنجد،

(١) لسان العرب - لابن منظور (ش و ب). الأعراب الرواة - للشلقانى ص٢٧٧.
(٢) الخصائص ٢/٧٢.

وهى متفرعة من قيس عيلان، وتفرع من غطفان: عبس، وذبيان، وفزارة.

ويقول الأصفهانى: «وأهل القصيم يسكنون في خيام الخوص، وهى منازل بنى عبس وغيرهم.

وقال ابن خلدون: وأما بنو غطفان، فبطن عظيم متسع، ومنازلهم بنجد مما يلى وادى القرى، وجبل طيىء»[1].

ويمكن القول بأن هذه الأخبار المفردة التى تفرد بنقلها أئمة اللغة المشهورون، تقبل ولا ترد، لأن الذين تفردوا بنقلها أئمة ثقات، مشهورون بالضبط والإتقان، كما أنهم رحلوا إلى البوادى، وتكلموا مع الأعراب، وسمعوا منهم في وقت مبكر، ودونوا عنهم ما سمعوه، فالخليل ابن أحمد كان عربيا، ولا يروى إلا عن العرب الخلص، ولا يروى إلا أصح اللغات، وكذلك بقية العلماء الآخرين كأبى عمرو بن العلاء، وأبى زيد، والأصمعى، وغيرهم.

وكان أهل العربية الفصيحة على مقربة من البصرة، وكانت تقام الأسواق التى يلتقى فيها الخطباء والشعراء، ويجتمع في هذه الأسواق، علماء العربية وطلابها، ويسمعون الخطباء والشعراء الذين وفدوا إلى هذه الأسواق من القبائل المختلفة، كما كان العلماء يبحثون عن العربية في المربد، حيث كان اللغويون يسمعون من أبناء البادية، ويطابقون بين كلامهم وكلام أبناء الحضر.

«فسوق المَرْبَد تعد مدرسة - يأتى إليها من الحضر من يسمع، لا رغبة منه في إرضاء النزوع الفنى، ولا في إلقاء قصائد تتناقلها الرواة فقط، ولكن لتدور في مسامعه الألفاظ، ويلحظ مخرجها، منهم من يعى ذلك ويحفظه، ومنهم من يدونه في ألواحه حرصا عليه كشىء ثمين.

(١) بلاد العرب - للأصفهانى ص٢٤٠، تاريخ ابن خلدون ٢/٣٠٥.

سأل أبو عمرو بن العلاء تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمعى، من أين أقبلت يا أصمعى؟ قال: من المربد. قال: هات ما معك، يقول الأصمعى: فقرأت عليه ما كتبت في ألواحى، ومرت به ستة أحرف لم يعرفها، قال له أبو عمرو: شمرت في الغريب يا أصمعى»[1].

حكم خبر العدل إذا انفرد بزيادة لم يروها غيره بين المحدثين واللغويين

قال الخطيب البغدادى:

مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها.

وقال فريق آخر ممن يقبل زيادة العدل، إنما يجب قبولها إذا أفادت حكما يتعلق بها، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا.

ورأى ثالث قال: تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوى، فأما أن كان الذى روى الناقص ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل منه.

ورأى رابع زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة ما لم يروها معه الحفاظ.

قال الخطيب البغدادى: والذى نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه معمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا متقنا ضابطا.

والدليل على ذلك اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله، وإن لم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه وذهابهم عن العلم به معارضا له قادحا في عدالة راوية ولا مبطلا له، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة»[2].

(١) الأعراب الرواة - ص١٢٩.
(٢) انظر: الكفاية ص٤٦٤-٤٦٦، مقدمة ابن الصلاح ص٢٥٠-٢٥١، تدريب الراوى ١/٢١٧.

فالرأى الراجح والمختار عند الفقهاء والمحدثين أن الزيادة الواردة عن فرد ثقة عدل ضابط، فهى زيادة مقبولة.

وكذلك الحال عند اللغويين، طالما أن الزيادة نقلها واحد من أهل الضبط والإتقان، يحتج بلغته، فهى مقبولة؛ ومما ورد من ذلك ما نقله السيوطى من أفراد أبى عبيدة. قال:

«يوم الأربعاء بكسر الباء، وزعم قوم أنهم سمعوا الأربعاء بفتح الباء، وأخبرنا أبو عثمان الأشناندانى عن التوزى عن أبى عبيدة الأربعاء بالضم، وزعم أنها فصيحة»[١].

وقال الجوهرى: «والأربعاء من الأيام، وقد حكى عن بعض بنى أسد فتح الباء فيه»[٢].

وذكر صاحب المصباح فقال: «ويوم الأربعاء ممدود وهو بكسر الباء ولا نظير له فى المفردات، وإنما يأتى وزنه فى الجمع وبعض بنى أسد يفتح الباء، والضم لغة قليلة فيه»[٣].

فما قاله الفيومى يؤكد صحة ما نقل عن أبى عبيدة بأن الضم لغة فيه، سمعها أبو عبيدة عن بعض الأعراب، لكنه لم ينسب هذه اللغة لأصحابها.

---

(١) المزهر ١٣٢/١.
(٢) الصحاح (ر ب ع).
(٣) المصباح المنير / للفيومى (ر ب ع).

تعقيب:

مما سبق وجدنا اللغويين تأثروا بمنهج المحدثين في الأخبار المفردة، ورأينا المحدثين قسموا الفرد إلى قسمين: مطلق، ونسبى، ثم قسموا الفرد المطلق إلى أربعة أقسام:

الأول: يكون مخالفا لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف.

والثانى: لا يكون مخالفا، والراوى حافظ ضابط متقن، وهذا هو الصحيح.

والثالث: يكون قاصرا عن هذا (أى عن الصحيح) وهو قريب من درجته، وهذا هو الحسن.

والرابع: يكون بعيدا عن حاله فيكون شاذا منكرا مردودا.

ورأينا اللغويين قسموا المسموع الفرد إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون فردا، بحيث لا يكون له نظير في الألفاظ المسموعة من غيره مع إطباق العرب على النطق لموافقته للقياس اللغوى وعدم مخالفته؛ فهذا النوع مقبول على الرغم من قلته لأنه موافق للقياس؛ ولذلك أجاز العرب القياس على القليل لموافقته للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته للقياس.

وهذا القسم يقابل الحال الثانى عند المحدثين من حال الفرد المطلق وهو الصحيح.

الثانى: أن يكون فردا واحدا من العرب تكلم به، وخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال المتكلم، فإن كان فصيحا في جميع ما أتى به ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، فهذا يقبل منه، ويحسن الظن به؛ فربما أتى هذا إلى المتكلم من لغة قديمة كما وضحنا ذلك في موضعه.

وهذا القسم يقابل القسم الثالث عن المحدثين من الفرد المطلق، وهو ما يسمى بالحسن.

الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

وهـذا القسم يقابل القسم الأول مـن أقسـام الـفـرد المطلق عند المحدثين، وهو مايسمى عندهم بالضعيف.

وسنعرض فيما يلى بشىء من التفصيل لكل من الصحيح والضعيف لأهميتهما في هذا البحث.

المبحث الخامس
الصحيــح

أولاً: عند المحدثين

عرفوا الصحيح بأنه «الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذا ولا معللا»[1].

فاتصال السند معناه أن كل راو سمع الحديث من فوقه بحيث لا يروى فيه أحد عمن لم يسمع منه مباشرة، ولذلك يقال في وصفه أيضا بأنه متصل أو موصول، لأن إسناده موصول لم ينقطع.

والمقصود بالعدالة في التعريف جميع الصفات التى تشترك في تكوين الثقة بصدق الراوى من حسن العقيدة، والقيام بأوامر الشرع واجتناب ما نهى عنه، وترك كل ما يخل بالمروءة والاتصاف بمحاسن الأخلاق والورع والتقوى.

والضبط: معناه إتقان ما يرويه الراوى، متيقظا، حافظا لروايته إن روى من حفظه، ضابطا لروايته إن روى من الكتاب عالما بما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته المتتبع لأحواله بانه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا.

ولا يكون شاذا: وهو ما رواه الثقة مخالفا لرواية الثقات، فخرج بذلك المنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمرسل.

ولا معللا: أى ما كان فيه أسباب خفية قادحة، فقد ينقله مجهول عينا أو حالا، أو معروف بالضعف[2].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٥١.

(٢) تدريب الراوى ١/٤٧-٤٩، علوم الحديث. د/ صبحى الصالح ص١٤٥، الحديث النبوى - للصباغ ص١٨٩.

فإذا توفرت هذه الشروط في الحديث كان صحيحا من حيث الإسناد المتصل، وعدالة الرواة الضابطين، أما إذا فقد شرط من هذه الشروط، كالعدالة والضبط، فإن الحديث يكون ضعيفا.

أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين:

ذكروا له ثلاثة أقسام:

الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والمتواتر.

فالصحيح لذاته: هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها؛ **وأما الصحيح لغيره**، فهو ما صحح لأمر أجنبى عنه، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحسن، فإنه إذا روى من غير وجه، ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة، وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة[1].

والمتواتر فقد سبق أن قلنا هو الحديث الذى يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره.

والحديث المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، لأن علم الإسناد علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم، ليعمل به أو يترك، والمتواتر صحيح قطعا، فيجب الأخذ به من غير توقف، وهو يفيد العلم بطريق اليقين[2].

فهوعكس الآحاد يكون له إسناد، فالمتواتر لا يكون في حاجة إلى

(١) قواعد التحديث ص٨٠.
(٢) الحديث النبوى - للصباغ ص١٩٥، علوم الحديث -د/ صبحى الصالح ص١٥٠-١٥١.

إسناد، وإذا وجد له إسناد فلا يبحث عن أحوال رواته، وطرق أدائهم، لكن الآحاد يبحث عن أحوال رواته ومعرفة طرق أدائهم.

ثانيا: عند اللغويين

اشترط اللغويون في الصحيح الشروط السابقة التى اشترطها المحدِّثون في معرفة الحديث الصحيح من صحة في الإسناد والعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة، وطبقوا هذه الشروط في معرفة الصحيح من اللغة.

«وضابط الصحيح من اللغة هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حد الصحيح من الحديث.

ثم اشترط أهل اللغة شروطا وقالوا: لا تلزم اللغة إلا خمس شرائط:

أحدهما: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثانى: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

والثالث: أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا.

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.

والخامس: أن يسمع من الناقل حسا»[1].

فهذه الشروط التى وضعها أهل اللغة لمعرفة الصحيح مأخوذة عن علماء الحديث، فاشترط اللغويون في الصحيح أولا صحة ثبوته عن العرب الفصحاء بسند صحيح، أى أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول مصدره إلى منتهاه؛ ثم اشترطوا ثانيا عدالة الناقلين، وهى نفس شروط العدالة عند المحدثين.

---

(١) المزهر ١/٥٨.

كما اشترط اللغويون أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، لا أن يكون من عامة القوم، وإنما يكون النقل عن أهل الفصاحة الذين يعتد بلغتهم، ولم تختلط بلغتهم آية شائبة تؤدى إلى ضعف لغتهم وخروجها عن الفصاحة.

وقد احتج العلماء بالفصيح الثابت عن العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم، وحددوا القبائل التى يعتد بلغتها.

قال أبو نصر الفارابى في أول كتابه المسمى «بالألفاظ والحروف»:

كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس؛ والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[1].

وظل اللغويون يعتدون بلغة هذه القبائل التى لم تتأثر بلغة أخرى أجنبية حتى نهاية القرن الرابع، ولم يأخذوا عن سكان الحضر لاختلاطهم بغيرهم، فاستبعدوا هؤلاء للحفاظ على اللغة.

قال ابن جنى في الخصائص: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدَر كما أخذ عن أهل الوبر. علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شىء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

(١) المزهر ١/٢١١-٢١٢. الإصباح في شرح الاقتراح ص٩٠-٩١.

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها»[1].

وعلى هذا فقد حدد اللغويون القبائل التى يؤخذ عنها ويعتد بلغتها، ولم يفتحوا الباب أمام الرواة ليقولوا كل ما سمعوه، فلم يأخذوا عن سكان المدن، وإنما كانوا يذهبون إلى أعراب البادية، ويعيشون معهم، ويأخذون منهم الكَلم الصحيح من أفواههم.

ومما يدل على أن الرواة لم يسجلوا كل ما قالته العرب، وإنما كانوا ينتقون الكَلم الصحيح فقط، المعتد بفصاحته، ويهملون الكثير من الكلام شكًا منهم في فصاحة أهله؛ ما روى عن أبى عمرو بن العلاء قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير».

واضح أن هذا القول بصدد المروى من الفصحى، فإنه يتحدث عما قالت العرب لا الأعراب من البدو، هؤلاء الذين تستخدم لغتهم في العلم والأدب الذى يمثله الشعر آنذاك»[2].

ومما اشترطه اللغويون أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا، وهذا ما فعله علماء العربية الأوائل الذين ذهبوا إلى البادية، وخالطوا العرب الفصحاء، وعاشوا معهم يسمعون منهم ويدونون عنهم، كما فعل أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن احمد، والأصمعى وغيرهم، ونقلوا ما سمعوه من هؤلاء العرب الفصحاء إلى الناس؛ فهؤلاء سمعوا أصوات اللغة من أفواه العرب الخلص بآذانهم، ولم يسمعوا هذه الأصوات عن غيرهم.

(١) الخصائص ٢/٥.
(٢) لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر- د/ عبد محمد الطيب ص٦٤.

ومما يروى في ذلك، أن «أبا عمرو بن العلاء سئل عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فمر أعرابى، فأراد السائل سؤال الأعرابى، فقال له أبو عمرو: دعنى، فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، فسأله، فقال الأعرابى: اشتقاق الاسم من فعل المسمى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابى، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخُيلَاء التى في الخيل والعُجْب؛ ألا تراها تمشى العِرَضْنَة خُيلاءً وتكبُّرًا»[1].

ومما يدل على أن علماء اللغة ملتزمون بالسماع، ولم يأخذوا بالقياس فيما قيس على كلام العرب، وإنما كانوا يسألون الأعراب الخلص فيفتونهم فيما يختلفون فيه؛ ومن ذلك ما روى عن أبى حاتم قال:

«قلت للأصمعى: أتجيز: إنك لتُبْرِق لى وتُرْعِد؟ فقال: لا، إنما هو تَبْرُقُ وتَرْعُدُ، فقلت له: فقد قال الكميت:

أبْــرِق وأرْعِــد يايزيــــد فما وعيدك لى بضائــر

فقال: هذا جُرْمقُانى من أهل الموصل (أصلهم من العجم)، ولا آخذ بلغته، فسألت عنها أبا زيد الأنصارى، فأجازها. فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابى مُحْرِم، فأخذنا نسأله. فقال أبو زيد: لستم تحسنون أن تسألوه. ثم قال له: كيف تقول: إنك لتُبْرِق لى وتُرْعِد؟ فقال له الأعرابى: أفي الجخيف تعنى؟ أى التهدد. فقال: نعم. فقال الأعرابى: إنك لتبرِق لى وترعِد. فعدت إلى الأصمعى فأخبرته، فأنشدنى:

إذا جـاوزَتْ من ذات عـرق ثَنِيَّةً فقل لأبى قابوس: ما شئت فارعُدِ

ثم قال لى: هكذا كلام العرب.

وقال أبو حاتم أيضا: قرأت على الأصمعى رجز العجاج حتى وصلت إلى قوله:

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣٦.

جَـأْبًا تـــرى بليتــه مُسَحَّجَـــا

فقال: تليله، فقلت: بليته، فقال: تليله مسحجا، فقلت له: أخبرنى به من سمعه من فلق في رؤبة (أى شق الفم و مخرجه) أعنى أبا زيد الأنصارى، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعل مُسَحَّجا. مصدر أى تَسْحِيجًا، فقال: هذا لا يكون.

فقلت: قال جرير:

ألم تعلم مُسَرَّحِى القوافي فلا عِيًّا بهن ولا اجتلابا

أى تسريحى. فكأنه توقف. فقلت: قد قال الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[1]، فأمسك»[2].

فكانوا لا يعتمدون على القياس إلا بعد السماع، ويشترط أن يكون السماع من عربى يحتج بلغته موثوق منه، وهذا واضح من النص السابق. فقد أجاز أبو زيد الأنصارى اللغتين. تبرِق، وترعِد، وأجاز الأصمعى لغة واحدة وهى «فارعد، واستند على بيت الشعر الذى أنشده».

من أجل ذلك وجدنا اللغويين يشترطون في الناقل أن يسمع منه حسا، لا أن يبلغ عن الناقل، فيسمع من غيره، لأنه ربما يكون الذى سمع الخبر ونقله إلى الناس ليس أهلا للنقل، فيلحق بالخبر التصحيف والتحريف وينسب ذلك إلى الناقل الذى سمعه منه، ولهذا قال ابن فارس:

«تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ويتقى المظنون»[3].

فاشترطوا السماع أولا إلى جانب الصدق والأمانة.

(١) سبأ: من الآية ١٩.
(٢) الخصائص ٢/٢٩٣-٢٩٤.
(٣) الصاحبى ص٤٨، وقارن بالمزهر ١/٥٨.

وعلى هذا وجدنا اللغويين الذين التزموا بجمع الصحيح فقط في معاجمهم واقتصروا عليه، لايدونونه إلا بعد تثبتهم من صحته؛ ومن هؤلاء الجوهرى، فعل ذلك في الصحاح، فلم يدون شيئا من مادة معجمه إلا بعد تأكده من صحته سواء بالمشافهة والرواية أو النقل عن اللغويين الثقات، وقد وضح ذلك في مقدمته فقال:

«قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطا بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتى بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية»[(١)].

ويمكن القول بأن الجوهرى تأثر بعلماء الحديث الذين كانوا يحاولون تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما دخله من الموضوعات؛ وممن التزم بالصحيح من اللغويين الأزهرى في تهذيبه، فقد كان هدفه تنقية اللغة من الألفاظ التى ليست منها، وكذلك كان اختيار ابن دريد في الجمهرة، حيث بين في مقدمته بأنه اختار له الجمهوز من كلام العرب، وكذلك ابن فارس في معجميه: المجمل، والمقاييس، وذكر فيهما بأنه التزم الواضح والصحيح من كلام العرب[(٢)].

ويرى السيوطى «أن غالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح، بل جمعوا فيها ما صح وغيره، وينبهون على ما لم يثبت غالبا، وأول من التزم الصحيح مقتصرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى؛ ولهذا سمى كتابه بالصحاح»[(٣)].

---

(١) الصحاح ١/٣٣، المزهر ١/٩٧.
(٢) معجمات العربية مادتها ومناهجها - د/ عيد محمد الطيب ص٢٩٢.
(٣) المزهر ١/٩٧.

المبحث السادس
الضعيف

الضعيف عند المحدثين

الضعيف كما سبق أن ذكرناه هو ما لم تتحقق فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن.

ولما كان صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى فقدان صفة منها أو أكثر، فإن للحديث الضعيف أنواع متعددة، منها: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، والمنقطع، وغير ذلك مما تكفلت به كتب علوم مصطلح الحديث بالشرح والتفصيل.

وهذه الأنواع التى ذكرها العلماء للحديث الضعيف تندرج تحت أصلين أساسيين:

أحدهما: يتصل بسبب سقط في سند بعض الرواة، ومن هذا النوع: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس.

والنوع الثانى: يتصل بسبب طعن في الراوى، ومن هذا النوع: الموضوع، والمتروك، والمنكر، والمعروف، والمعلل، والمدرج، والمقلوب، والمقطوع ...

وهذه الأنواع المذكورة لن نتوقف عند كل نوع منها، وإنما سنقف عند بعضها، وذلك بحسب ضرورة البحث ومتطلباته، والأنواع التى نتناولها هى التى ورد ذكرها عند علماء اللغة حتى نعرف مدى تأثير منهج علماء الحديث في منهج علماء اللغة، أو تأثرهم بما وضعوه من قواعد لضبط النص وسلامته، وما إذا كان بينهم فرق في استخدام هذه المصطلحات.

وقبل أن نعرض لهذه الأنواع سنتحدث عن الضعيف عند اللغويين على الإجمال.

الضعيف عند اللغويين

استخدم علماء اللغة مصطلح «الضعيف» وعرفوه بأنه: «ما انحط عن درجة الفصيح»[1].

وعلماء اللغة الأوائل جعلوا مدار الفصاحة في الكلمة قائما على شيوعها وكثرة استعمال العرب لها، وهذا ما ذكره ثعلب في كتابه «الفصيح» فقال:

«هذا كتاب اختيار الفصيح، مما يجرى في كلام الناس وكتبهم؛ فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك؛ ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك؛ فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما»[2].

فمدار الفصاحة عند هؤلاء قائم على كثرة الاستعمال للكلمة وشيوعها على ألسنة الناطقين بها، ولكن هذا لا يعد مقياسا تقاس به فصاحة الكلمة، لأن هناك كلمات كثيرة فصيحة، ولكنها مجهولة وليست مشهورة، أو معروفة إلا عند قلة قليلة من المتكلمين، ولا يعرفونها إلا عن طريق المعجم، فهذه مثلا كلمات عربية فصيحة استعملت في العصور الأولى، ثم بعد ذلك على امتداد العصور المتلاحقة تنوسيت هذه الكلمات وسقطت من استعمال المتكلمين وذلك للفارق الزمنى، وظروف العصر وما يتطلبه من استعمال ألفاظ معينة، فمثل هذه الكلمات التى تركت لا نقول عنها بانها ليست فصيحة لعدم كثرة استعمال الناس لها.

---

(١) المزهر ٢١٤/١.
(٢) السابق ١٨٥/١.

ولكن المتأخرين من علماء البلاغة وضعوا ضابطا يعرف به فصاحة الكلمة، قال الخطيب القزوينى: «الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى.

فالتنافر منه أن تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها؛ كما في لفظ «الهُعْخُع»؛ وهناك من التنافر ما هو دون ذلك في الثقل كما في لفظ «مستشزرات» في قول امرىء القيس:

غدائره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل

فقرب مخارج الحروف في «مستشزرات» أدى إلى الثقل، وكذلك توسطت الشين وهى مهموسة رخوة بين التاء وهى مهموسة شديدة، والزاى وهى مجهورة[1].

أما الغرابة التى تخل بفصاحة الكلمة، فأن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بالتنقير عنها في كتب اللغة المبسوطة؛ ومثلوا لذلك بما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حماره، فاجتمع عليه الناس، فقال: ما لكم تكأكأتم علىّ تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. أى اجتمعتم، تنحوا[2].

فهناك كثير من الكلمات لا يقف الباحث على معناها إلا بالرجوع إلى المعجم والبحث والتنقيب عن معناها، ولا يعنى ذلك أنها توصف بعدم الفصاحة، لأن وحشية الكلمة وبُعدها ليس مخلا بفصاحتها. والوحشية التى تسبب الغرابة نوعان: **وحشية قبيحة** ووحشية حسنة، أما القبيحة فهى المستكرهة في الذوق العام لعدم تداولها على ألسنة العرب الخلص وهم أهل البادية، فهى مخلة بالفصاحة مثل «تكأكأتم». **والوحشية**

(1) الإيضاح في علوم البلاغة مع بغية الإيضاح - للخطيب القزوينى ٥/١، وانظر: سر الفصاحة - لابن سنان الخفاجى ص٥٤.
(2) الإيضاح ٧/١.

الحسنة التى تجعل الكلمة غريبة، وغير مخلة بالفصاحة، وذلك أن تكون الكلمة متداولة بين العرب الخلص وهم أهل البادية، ولم تكن متداولة بين غيرهم، ويدخل في هذا النوع غريب القرآن والحديث.

أما الأمر الثالث المخل بفصاحة الكلمة، «وهو مخالفة القياس، كفك الإدغام في قول الشاعر:

الحمـد لله العـلى الأجـلل

فالقياس: الأجلّ، بالإدغام.

وزادوا في شروط الفصاحة[1]: خلوصه من الكراهة في السمع، بأن يمج الكلمة، وينبو عن سماعها، كلفظ «الجرشى في قول أبى الطيب:

كـريم الجـرشى شريف النسب

وقال الخطيب القزوينى: كون الكلمة فصيحة، ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها، فالمراد بالفصيح ما كثر استعماله في ألسنة العرب»[2].

فالكلمة تكون فصيحة إذا خلت من التنافر، والغرابة، وعدم مخالفة القياس اللغوى، فإذا فقد شرط من هذه الشروط في الكلمة أخرجها من فصاحتها لإخلالها بشرط من شروط فصاحتها، وهذا يجعل الكلمة غير مطردة في الاستعمال على ألسنة العرب، وإنما يكون نطقها عند فرد واحد تكلم بها، فمعنى ذلك أن الكلمة لو كانت مخالفة للقياس اللغوى، وشاع استعمالها فهى تعد فصيحة، طالما ان هذه المخالفة وردت في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان»، فقلة الاستعمال وحدها هى التى تخرج الكلمة من فصاحتها.

---

(١) انظر هذه الشروط في: سر الفصاحة - لابن سنان ص٦٧ وما بعدها.
(٢) المزهر ١/١٨٥-١٨٧.

ومن أمثلة الضعيف التى ورد ذكرها في كتب اللغة كثيرة، وقد ذكر السيوطي الكثير منها، ومما ذكره ما نقله عن صاحب ديوان الأدب، فقال: «اللَّهَجَةُ لغة في اللَّهْجَة وهى ضعيفة.

وأَنْبَذ نَبيذا لغة في نَبَذَ. وانتفع لونه ضعيفة في امتقع. وتمندل بالمنديل لغة ضعيفة في تندل. وواخاه لغة في آخاه وهى ضعيفة؛ والامتحاء لغة ضعيفة في الامحاء وفيه: الجَلَدُ أن يسلخ الحُوَار فيُلْبسَ جلدُه حُوارًا آخر.

وقال ابن الأعرابى: الجِلْد والجَلَدُ واحد، وهذا لا يعرف...

وفي الصحاح: المْزراب لغة في الميزاب، وليست بالفصيحة؛ ولَغِب بالكسر يلْغَبُ لغة ضعيفة في لَغَب يَلْغُب. والإعراس لغة قليلة في التعريس، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل»[1].

فضعف اللغة وعدم شيوعها وانتشارها وقلة استعمالها جعلها ضعيفة، ولم ترق إلى درجة الفصيح؛ لأن هذه اللغة التى وردت بما أنها وردت عن قبيلة لا يعتد بكلامها لعدم توافر الشروط اللازمة للاحتجاج بلغتها، فربما أن هذه القبيلة اختلطت بغيرها من القبائل الأخرى المجاورة لها التى لم تتوافر في لغتها شروط الاحتجاج، أو ربما أن القبائل المجاورة لها ليست عربية فصيحة.

ولذلك ورد في الصحاح قوله: يقال: نبذت نبيذا، أى اتخذته. والعامة تقول: أنبذت[2].

فأنبذ لغة العامة، واللغة الفصحى نَبَذَ.

وفي المصباح قال: لَغَب لَغَبًا من باب قتل ولُغُوبا تَعب وأعيا، ولَغِبَ لَغَبًا من باب تعب لغة[3].

(١) المزهر ١/٢١٤-٢١٥.
(٢) الصحاح (ن ب ذ).
(٣) المصباح المنير (ل غ ب).

ومما وصف بالضعف ما جاء في شرح الفصيح لابن درستويه قوله: جمع الأم أُمَّات لغة ضعيفة غير فصيحة، والفصيحة أمَّهات[1].

قال الفيومى: «وأم الشىء أصله، والأم الوالدة، وقيل أصلها أمهة، ولهذا تجمع على أمهات، وأجيب بزيادة الهاء وأن الأصل أمات.

قال ابن جنى: دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف، وكثر في الناس أمهات، وفي غير الناس أمات للفرق، والوجه ما أورده في البارع أن فيها أربع لغات (أم) بضم الهمزة وكسرها، و (أمة) و(أمهة) فالأمهات، والأمات لغتان ليست إحداهما أصلا للأخرى ولا حاجة إلى دعوى، حذف ولا زيادة»[2].

فالضعيف عند أهل اللغة هو ما خالف الصحيح، وكان غير مشهور في الاستعمال، فعدم شهرة الكلمة يؤدى إلى ضعفها.كما هو الحال في أمهات، وأمات؛ فالمشهور والأكثر أمهات.

وهناك بعض اللغات التى وصفت بالضعف تفسر على أنها من قبيل تداخل اللغات، فيأتى صاحب هذه اللغة بالماضى من باب وبالمضارع من باب آخر كما في لَغِب بالكسر يَلْغَبُ لغة ضعيفة في لَغَبَ يلْغُبُ.

وقد يرد في الكلمة لغتان فصيحتان وردتا عن العرب الفصحاء، ولكن إحدى اللغتين منتشرة والأخرى قليلة الشيوع رغم فصاحتها، فتوصف بالضعف لعدم شيوعها وقلتها، او قد يرد في الكلمة لغتان وتكون إحداهما رديئة عن الأخرى فتكون ضعيفة، ومن ذلك ما ذكره السيوطى عن البطليوسى فقال:

«المشهور في كلام العرب: ماءٌ مِلْحٌ، ولكن قول العامة مالحٌ لا يُعَدُّ خطأ، وإنما هو لغة قليلة.

(١) المزهر ٢١٥/١.
(٢) المصباح (أ م م).

وقال ابن درستويه: قول العامة حَرِصت بالكسر أحرص لغة معروفة صحيحة، إلا أنها في كلام العرب الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل»[1].

وذكر الفيومى في المصباح فقال:

وحَرَص عليه حرصا من باب ضرب إذا اجتهد، وحَرَصَ على الدنيا من باب ضرب أيضا، ومن باب تعب لغة إذا رغب رغبة مذمومة فهو حريص، وجمعه حِرَاص.

وفي مادة (م ل ح) قال: وسمك مِلْح ومَمْلُوح ومليح وهو المقَدَّد، ولا يقال مالِحٌ إلا في لغة رديئة[2].

من أنواع الضعيف عند المحدثين واللغويين

١- المتروك عند المحدثين

يوصف الحديث بالمتروك وذلك إذا كان الطعن في الراوى بسبب اتهامه بالكذب، فلذلك سمى الحديث متروكا.

وعرف علماء الحديث المتروك بأنه «ما يرويه متهم بالكذب، ولا يعرف إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، أو معروفا بالكذب في غير الحديث النبوى، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة»[3].

ومثاله: حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفي الشيعى، عن جابر، عن أبى الطفيل، عن على وعمار قالا: كان النبى صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفه من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

(١) المزهر ٢١٥/١-٢١٦.
(٢) المصباح (ح ر ص، م ل ح).
(٣) قواعد التحديث ص١٣١.

قال النسائى والدارقُطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر: متروك الحديث(١).

المتروك عند اللغويين

وهو ما كان قديما من اللغات، ثم ترك واستعمل غيره.

ومن أمثلة ما جاء في الجمهرة:

كان أبو عمرو بن العلاء يقول: مَضَّنى، كلام قديم قد تُرِك؛ قال ابن دريد: وكأنه أراد أن أمضَّنى هو المستعمل.

قال في الجمهرة: خَوَّان يوم من أيام الأسبوع من اللغة الأولى، وخَوَّان شهر من شهور السنة العربية الأولى.

وفي الصحاح: جَفَـأت القــدر: كفأتها وصببَبْتُ ما فيها، ولا تقل أجفأتها.

وأما الحديث الذى فيه: «فأَجْفَئُوا قُدُورَهم بما فيها»، فهى لغة مجهولة؛ فهذا يحتمل أن يكون من أمثلة المتروك، ويحتمل أن يكون من أمثلة المنكر.

وقال الكسائى: محبوب من حببت، وكأنها لغة قد ماتت؛ كما قيل: دمت أدوم، ومت أموت، وكان الأصل أن يقال: أمات وأدام في المستقبل، إلا أنها قد تركت.

قال في الجمهرة: أسماء الأيام في الجاهلية: السبت: شيَار؛ والأحد: أوَّلُ؛ والاثنين: أهَـوَن وأوْهَد؛ والثلاثاء: جُبَار؛ والأربعاء: دِبُار؛ والخميس: مُؤْنِس؛ والجمعة: عَرُوبة.

وأسمـاء الشهور في الجاهلية: المؤتمر وهـو المُحـرَّم؛ وصفر وهو ناجِر، وشهر ربيع الأول وهو خَـوَّان، وقالوا: خُـوَّان؛ وربيع الثانى وهو

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص١١٨-١١٩.

وَبْصَان؛ وجمادى الأولى الحَنِين؛ وجمادى الآخرة: رُبَّى ورجب: الأصَمّ؛ وشعبان: عادل؛ ورمضان: نَاتِق، وشوال: وَعْل؛ وذو القعدة: وَرْنَة؛ وذو الحجة: بُرَك[1].

وقال الجوهرى: «يقال: إنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سَمَّوْها بالأزمنة التى وقعت فيها، فوافق هذا الشهر (وهو شهر رمضان) أيام رَمَض الحَرّ، فسمى بذلك»[2].

فالمتروك عند اللغويين هو ما كان مستعملا قبل ذلك من اللغات فى القرون الأولى، ثم بعد ذلك ترك واستعمل غيره من الألفاظ، كما مر بنا فى الأمثلة السابقة؛ ولو راجعنا إلى معانى كلمات أسماء الأيام فى الجاهلية لوجدناها تدل على هذا الاستعمال القديم؛ فقد سبق ذكر سبب تسمية العرب لشهر رمضان بهذا الاسم؛ وأما باقى الأيام فقد قال الجوهرى فى الصحاح فى مادة (ج ب ر):

وجُبَار أيضا: اسم يوم الثلاثاء من أسمائهم القديمة.

وفى مادة (د ب ر) قال:

ودِبُار بالضم: اسم يوم الأربعاء من أسمائهم القديمة.

وفى مادة (أ ن س) قال:

والإيناس: خلاف الإيحاش، وكذلك التأنيس؛ وكانت العرب تسمى يوم الخميس: مؤنسا.

ولو راجعنا أسماء الشهور العربية فى المعجم، لوجدنا أن هذه الأسماء القديمة كانت لها دلالة لغوية واجتماعية عند العرب الأوائل، فسموا كل شهر بالزمن الذى وقع فيه؛ فمن أسماء الشهور العربية: ناجَر، وهو شهر صفر.

---

(١) انظر: الجمهرة ١٠٦/١ (م ض ض)، ٢٤٢/٢ (خ و ن)، الصحاح، المواد التى ذكرها، وراجع: المزهر ٢١٤/١-٢١٩ وبه أمثلة أخرى.

(٢) الصحاح (ر م ض).

قال الجوهرى في الصحاح في مادة (ن ج ر):

والنجَر، بالتحريك: عطش يصيب الإبل والغنم عن أكل الحبة فلا تكاد تروى من الماء ... ومنه شهر ناجر، وهو كل شهر في صميم الحر، لأن الإبل تَنْجَرُ في ذلك الشهر.

وفي مادة (ص م م) قال:

وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم؛ قال الخليل: إنما سمى بذلك لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث، ولا حركة قتال، ولا قعقعة سلاح؛ لأنه من الأشهر الحرم.

وهكذا بقية أسماء الشهور العربية؛ هذه الأسماء وغيرها كانت مستعملة في القديم، ثم تركت بعد ذلك واستبدلت بأسماء أخرى جديدة تناسبها، وقد يكون سبب إهمال وترك الأسماء القديمة واستبدال أسماء أخرى بها راجعا إلى لفظها وعدم فصاحتها؛ يقول السيوطى:

«الفرق بين هذا النوع (يقصد به الضعيف والمنكر والمتروك)، وبين النوع الثانى (يقصد بالثانى ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت) أن ذاك فيما هو ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت، وهذا فيما هو ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته في النقل؛ فذاك راجع إلى الإسناد، وهذا راجع إلى اللفظ»[1].

٢- المنكر عند المحدثين

عرف علماء الحديث المنكر بأنه: «الحديث الذى لا يعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيدا عن درجة الضابط»[2].

أو هو الحديث الذى ينفرد به راو فَحُشَ غَلَطُه، أو كثرت غفلتُه، أو ظهر فِسْقُه، أو ضعفت الثقة فيه بما لا يتحمل معه تفرده.

(١) المزهر ٢٢٠/١.
(٢) تدريب الراوى ٢١٠/١-٢١١.

الفرق بين الشاذ والمنكر:

الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن أولى منه؛ والمنكر ما رواه الضعيف مخالفا للثقة.

ومن هذا يتبين أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف[1].

فالمنكر عند المحدّثين هو ما رواه الضعيف مخالفا لأهل الثقة من الرواة؛ وهذا الراوى الذى تفرد برواية الحديث المنكر فخالف الثقات قد يكون من الرواة الثقات الذين احتج برواياتهم أهل الصحيح، ولكنه خالف الرواة الثقات في غير الرواية كما ذكر السيوطى في رواية همام بن يحيى[2] فحكم على الحديث بالنكارة، لأنه خالف الناس في روايته.

وحكموا على الحديث بالنكارة أيضا إذا لم يكن راوية من أهل الثقة والإتقان، فطالما أنه ليس ثقة، قد يكون راويا فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ضعفت الثقة فيه وغير ذلك من الأسباب التى لا تؤهله للانفراد بالرواية، فيحكم على روايته بالضعف لأنها منكرة. لعدم اكتمال شروط الراوى؛ ومثال ذلك أيضا:

«ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات وهو غير ثقة - عن أبى إسحاق، عن العَيْزَار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:

«من أقام الصلاة وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرِى الضيف، دخل الجنة».

---

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص١١٩-١٢٠.

(٢) الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهرى. عن أنس قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. قال أبو داود: هذا حديث منكر. وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم: اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه؛ قال: والوهم فيه من همام ولم يوه إلا همام. تدريب الراوى ١/٢١١-٢١٢.

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفا وهو المعروف[1]. والمنكر يأتى في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك»[2].

المنكر عند اللغويين

المنكر عند اللغويين أضعف من الضعيف وأقل استعمالا، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يَعْرِفه.

ومن أمثلة المنكر ما جاء في الجمهرة:

قال قوم: بَلَق الدابة، وهذا لا يعرف في أصل اللغة.

وفيها قال قوم: نَبْلة واحدة النبل، وليس بالمعروف[3].

وفي الصحاح: جرَعت الماء بالفتح لغة أنكرها الأصمعى، والمعروف جرِعت بالكسر.

وفي المقصور للقالى: يقال: سقط على حَلاوِىّ القفا وحَلاوَة القفا وحُلاوى القفا.

وقال أبو عبيدة: يجوز أيضا على حَلاوَةِ القَفَا: (وسطه)، وليست بالمعروفة[4].

والسبب في إنكار مثل هذه الأمثلة أنها لم ترد عن العرب، وهذه الأمثلة مخالفة للمأثور والوارد عن العرب.

ففى الصحاح قال: وفرس أبْلَقُ، وفرسٌ بَلْقَاء، وقد أبْلَقَّ ابْلِقَاقًا. وبَلَقْتُ الباب وأبْلَقْته، إذا فتحته كله فانبلق[5].

---

(١) المعروف هو ما رواه الثقة مخالفا لرواية الضعيف.

(٢) تدريب الراوى ١/٢١٣، مباحث في علوم الحديث - للقطان ص١٢٠.

(٣) الجمهرة ١/٣٢٨، ٣٢٠ (ب ل ق، ن ب ل).

(٤) المزهر ١/٢١٤-٢١٨.

(٥) الصحاح (ب ل ق).

وكذلك قال إن «نَبْلة» ليس بالمعروف، لأن «النَّبْل»: السهام العربية، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سهم، فهى مفردة اللفظ مجموعة المعنى[1].

وفى المصباح قال: جَرَعت الماء جرعا من باب نَفَع، وجَرِعت أجرع من باب تَعِب لغة، وهو الابتلاع[2].

وأما قول أبى عبيدة: يجوز أيضا على حلاوة القفا، وليست بالمعروفة؛ والسبب فى عدم معرفتها ما ذكره صاحب المصباح فقال:

والحلواء: التى تؤكل تمد وتقصر بفتح الواو[3].

فالشائع فيها حَلَاوِىّ على أنها ممدودة، فتجمع على فَعَالِىّ؛ وأما إذا كان مقصورة فتعامل معاملته فى الجمع، ووصفت اللغة الثانية بأنها ليست معروفة أى منكرة، لأن الكلمة ممدودة وليست مقصورة.

٣- المرسل والمنقطع عند المحدثين

علماء الحديث يعرفون المرسل بأنه: ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعى، أى ما سقط منه الصحابى.

فالعلماء متفقون على أن قول التابعى الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعله، يسمى مرسلا، فإن انقطع قبل التابعى واحد أو أكثر، لا يسمى مرسلا، بل يختص المرسل بالتابعى عن النبى صلى الله عليه وسلم، فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمُعْضَل[4] ومتقطع.

وهناك اختلاف بين العلماء فى الاصطلاح والعبارة لا فى المعنى. فالمحدثون خصوا الحديث المرسل بالاول، وهو ما سقط منه التابعى

(١) انظر: الصحاح، والمصباح (ن ب ل).
(٢) المصباح (ج ر ع).
(٣) السابق (ح ل و).
(٤) هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالى.

أو الصحابى. والفقهاء والأصوليون عمموا، إذا أن كل منقطع عندهم مرسل على آى وجه كان انقطاعه[1].

ومثاله: ما أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب البيوع، قال: حدثنى محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن المزابنة»[2].

فسعيد بن المسيب تابعى كبير، روى هذا الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعى، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابى، ويحتمل أن يكون قد سقط منه غيره كتابعى مثلا[3].

أما المنقطع، فقد عرفوه بأنه: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه[4].

سواء ترك ذكر الإسناد من أوله أو وسطه أو آخره، وعلى ذلك فإن الحديث يكون منقطعا، والمنقطع يشمل المرسل والمُعْضَل.

ومثال المنقطع:

ما رواه أبو داود عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، ان عمر بن الخطاب. رضى الله عنه.

قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

(١) تدريب الراوى ١/١٦٧-١٦٨.
(٢) الحديث في صحيح البخارى ٤/٣٨٧، صحيح مسلم ٣/١١٧٥، فيض القدير ٦/٤١٨.
(٣) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص١٠٦.
(٤) تدريب الراوى ١/١٧٩.

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده واحد لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضى الله عنه[1].

المرسل والمنقطع عند اللغويين

ذكر ابن الأنبارى في لمع الأدلة فصلا بعنوان: في قبول المرسل والمجهول، فقال فيه:

«اعلم أن المرسل هو الذى انقطع سنده، نحو أن يروى ابن دريد عن أبى زيد. والمجهول هو الذى لم يعرف قائله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنبارى: حدثنى رجل عن ابن الأعرابى.

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر لم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله؛ وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل، ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرسالهن فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله ...

قال ابن الأنبارى: قلنا هذا اعتبار فاسد، لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل، وكذلك أيضا النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل، فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول»[2].

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان. ص١٠٩-١١٠.
(٢) لمع الأدلة ص٩٠-٩٢.

المرسل والمنقطع والمجهول عند أهل اللغة سواء، لأن كلا منها يعنى انقطاع السند وعدم اتصاله، فالمرسل انقطع سنده والمنقطع أيضا مقطوع سند نقله، والمجهول مقطوع سند نقله ولا يعرف من أين تم نقله، فهو مجهول، ولم تتحقق فيه العدالة، والمنقطع عند علماء الحديث هو الذى لم يتصل إسناده، فهو مجهول الإسناد والجهل بالإسناد يوجب الجهل بعدالة الراوى، فمن لا يذكر لا يعرف عدله كما قال أهل اللغة؛ هل هذا الراوى عدل ثقة، أو أنه متهم بالكذب في غير الحديث النبوى، أو أنه يأتى بالحديث مخالفا للقواعد اللغوية، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو نحو ذلك.

ومن أمثلة المرسل ما جاء في الجمهرة لابن دريد:

يقال: فَسَأْتُ الثوبَ أفْسَؤُه فَسْأً إذا مددته حتى يتفزَّر؛ وأخبر الأصمعى عن يونس قال: رآنى أعرابى مختبئا بطيلسان فقال: علام تفسؤه؟ - وابن دريد لم يدرك الأصمعى[1].

فابن دريد لم يدرك الأصمعى، لأن ابن دريد ولد سنة ٢٢٣هـ بالبصرة، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢١هـ[2].

والأصمعى كان متقدما على ابن دريد، فكما تذكر كتب الطبقات أن الأصمعى توفي سنة ست عشرة ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة في صفر، وفي بعض الحكايات في رمضان[3].

معنى ذلك أن الأصمعى ولد سنة ١٢٥هـ، أى أنه ولد قبل ابن دريد بما يزيد عن مائة عام، وتوفي قبل ولادته بحوالى سبع سنين؛ فابن دريد

---

(١) جمهرة اللغة ٢٨٦/٢، المزهر ١٢٥/١.
(٢) بغية الوعاة ٨٦/١.
(٣)- طبقات النحويين واللغويين ص١٧٤.

لم يعاصر الأصمعى ولم يسمع منه، وهذا الخبر الذى رواه ابن دريد عنه به سَقْط في آخره وهو الراوى الذى رواه عن الأصمعى وسمعه منه؛ فهذا خبر مرسل لسقوط آخر راو منه.

ومن أمثلة المنقطع: ما ذكره ابن دريد في أماليه قال: أخبرنا الأشناندانى عن التَّوزى عن أبى عبيدة قال: اجتمع عند يزيد بن معاوية أبو زبيد الطائى، وجميل بن معمر العذرى، والأخطل التغلبى، فقال لهم: أيكم يصف لى الأسدَ صفة في غير شِعْر، فقال كل واحد منهم يصف الأسد كما طلبه يزيد في وصفه منهم[1]. ثم قال السيوطى في آخر الخبر: هذا منقطع، أبو عبيدة لم يدرك يزيد.

فالخبر منقطع، فالذى أخبر به أبو عبيدة معمر بن المثنى عن يزيد بن معاوية. وسبب انقطاع الخبر أن يزيد بن معاوية توفي سنة ٦٤هـ؛ وأما أبو عبيدة فقد ولد سنة ١١٢هـ، أما تاريخ الوفاة فاختلف فيه، فقيل سنة تسع، وقيل ثمان، وقيل إحدى عشرة ومائتين من الهجرة[2].

والتَّوَّزى هو عبد الله بن محمد بن هارون التوزى من أكابر أئمة اللغة، وكان من أكثر الناس رواية عن الأصمعى، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين[3]. واما الأشناندانى فهو سعيد بن هارون الأشناندانى، ويكنى أبا عثمان، اللغوى الراوية البصرى، كان واسع الرواية، روى عن ابن دريد. ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن ولادته ووفاته[4].

فهذا الخبر منقطع، لأن الذى أخبر به عن يزيد هو أبو عبيدة، وأبو عبيدة لم يعاصر يزيد بن معاوية، لأن أبا عبيدة ولد بعد وفاة يزيد

(١) انظر الخبر كاملا في المزهر ١/١٢٥-١٢٩.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص١٧٥، بغية الوعاة ٢/٢٩٤.
(٣) بغية الوعاة ٢/٦١.
(٤) ترجم له السيوطى مرتين، انظر: السابق ١/٥٩١، ٢/١٣٧، والزبيدى في طبقات النحويين واللغويين ص١٨٢- لم يذكر له ترجمة.

بحوالى ثمان وأربعين سنة ، فإسناد الخبر هنا منقطع سقط من وسط إسناده أكثر من واحد ، لأن أبا عبيدة كما قلنا لم يدرك يزيد بن معاوية.

٤- الموضوع عند المحدثين

الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا ، وهذا النوع شَرُّ أنواع الحديث الضعيف ، وتحرم روايته مع العلم بواضعه في أى معنى كان إلا مبينا ، لحديث مسلم: «من حَدَّثَ عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذّابين»[١].

ويعرف الحديث الموضوع بإقرار واضعه ، أو ما ينزل منزلة إقراره ، أو قرينة في الراوى ، كأن يكون الراوى رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت ، أو وجود قرينة في المروى مثل كون الحديث مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ، فالأحاديث الموضوعة يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها.

ومن الأحاديث الموضوعة ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً : «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا ، وصلت عند المقام ركعتين» ؛ ومثل:

«لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»[٢].

فسمى ذلك موضوعا لطعن في راويه وهو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأسباب التى أدت إلى وجود الحديث الموضوع ، استمالة قلوب العامة من الناس بالقصص والمواعظ التى ترغبهم في عمل المعروف ،

---

(١) صحيح مسلم ٩/١ ، وعزاه السيوطى في الجامع الصغير لأحمد بن حنبل ، ومسلم ، وابن ماجه. انظر: فيض القدير ١٥١/٦ عن سمرة ورمز له بالصحة

(٢) تدريب الراوى ٢٤٦/١ ، مباحث في علوم الحديث - للقطان ص١١٥.

وتبعدهم عن المنكر؛ ومن الأسباب الانتصار للمذهب، ولا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وأكثرهم كذبا الرافضة، فقد سئل عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»؛ ومما رووه: «أنا ميزان العلم، وعلى كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا»[1].

والوضع ظاهرة أدبية عامة عرفها العرب، كما عرفتها الأمم الأخرى التى لها تاريخ أدبى.

ولقد بدأ الوضع والكذب فى الحديث النبوى الشريف فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب على متعمدا فَلْيَتَبوَّأْ مقعدَهُ من النار»[2].

وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المنقع بن الحصين فقال: يا رسول الله إن الناس خاضوا فى كذا وكذا، فرفع النبى صلى الله عليه وسلم يديه وقال: «اللهم لا أحل لهم أن يكذبوا على». قال المنقع فلم أحدث بحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا حديثا نطق به كتاب أو جرت به سنة، يكذب عليه فى حياته فكيف بعد موته؛ وقد تنبه الصحابة فى الصدر الأول إلى شيوع الكذب والوضع فى الحديث. حتى إن سعد بن أبى وقاص حينما سئل عن شىء فى الحديث استعجم وقال: إنى أخاف أن احدثكم واحدا فتزيدوا عليه المائة[3].

لذلك كان علماء الحديث لا يدونون الحديث إلا إذا تأكدوا وتثبتوا منه ومن رواته، وهؤلاء العلماء كانوا على جانب كبير من الوعى والاطلاع،

(١) السابق ص١١٦، ١١٧.
(٢) عزاه السيوطى فى الجامع الصغير لأحمد بن حنبل، والبخارى ومسلم والترمذى، والنسائى، وابن ماجة، ومصادر اخرى كذلك، ورواته كثيرون؛ ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير ٢٧٨/٦.
(٣) مصادر الشعر الجاهلى - د/ ناصر الدين الأسد ص٣٢٢.

وكانوا يحفظون الصحيح والشاذ والضعيف والموضوع والمرسل والمنكر والمتروك، وغير ذلك من أنواع الحديث، حتى لا يختلط عليهم الحديث الصحيح بالضعيف، وكانوا يفرقون بين كل نوع منها، كما أن علماء الحديث درسوا رواة الحديث، وتعرفوا على أحوالهم وأخلاقهم معرفة تمكنهم من الحكم بالصدق أو بالكذب فيما يروونه.

المصنوع عند اللغويين

وهو يقابل الموضوع عند علماء الحديث، وقد وقع المصنوع في اللغة كثيرا، وأدخل في سياق الكلام، ونسب إلى ناس لم يقولوه، ولكنه أُلصق بهم ودُسَّ في كلامهم، والذى يقوم بهذا العمل ليس رجلا عاديا، وإنما لابد أن يكون رجلا عالما وخبيرا بأمور اللغة وأسرارها.

وقد وقع المصنوع في اللغة وفي الشعر أيضا، وكان هناك من ينحل شعرا ويصنعه ويضيفه إلى شعر الشاعر، والشاعر لم يقل هذا المصنوع على شعره؛ قال ابن فارس:

«حدثنا على بن إبراهيم عن المعدانى عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة للبس والتعنيت»[1].

والنحارير جمع نحرير، والنحرير هو العالم المتقن الماهر البصير بكل شىء في أمور اللغة، ومما يدل على ذلك، ما روى عن أبى على القالى، قال:

«كان خلف الأحمر يقول القصائد الغر، ويدخلها في دواوين الشعراء فيقال:

إن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التى أولها:

أقيموا بنى أُمّى صُدُورَ مَطِيِّكُم ... فإنى إلى أهلٍ سِواكم لأمْيَلُ

هى له.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والأصمعى، وأبو عبيدة، وخلق كثير رواة، مثل أبى خالد النميرى، وأبى البيداء، وكان خلف شاعرا، وكان وضع على عبد القيس شعرا مصنوعا، عبثا منه، ثم تَقَرَّأَ، فرجع عن ذلك وبَيَّنَه.

(١) الصاحبى ص٤٨، المزهر ١/١٧١.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمعى يقول: سمعت خلفا الأحمر يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى يقول فيها:

خيلٌ صِيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمة ... تحت العَجَاج وأخرى تَعْلُكُ اللُّجمَا[1]

فهذا دليل على أن صناعة الشعر وانتحاله لا يقوم بها إلا عالم باللغة شاعر، ولم يكن الانتحال بيتا أو بيتين فقط، وإنما قصائد كاملة كانت تنظم وتوضع وتنسب إلى من يريدون ان يلصقوها به؛ وممن كان مشهورا برواية الشعر وانتحاله حماد الراوية؛ فقد كان غير ثقة ولا مأمونا عند البصريين. قال عنه ابن سلام:

«وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية، وكان غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل وغيره ويزيد فى الأشعار، أخبرنى أبو عبيدة عن يونس قال: قدم حماد البصرة على بلال بن أبى بردة، فقال: ما أطرفتنى شيئا، فعاد إليه فأنشدنى القصيدة التى فى شعر الحطيئة مديح أبى موسى[2] فقال: ويحك يمدح الحطيئة أبا موسى شعرًا لا أعلم به وأنا أروى للحطيئة، ولكن دعها تذهب فى الناس»[3].

«وقال أبو حاتم: كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يصنعون الشعر، ويقتنون المصنوع منه، ويُنسِبونه إلى غير أهله، وقد حدثنى سعيد بن هريم البرجمى، قال: حدثنى من أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابى فأنشده قصيدة لم تعرف، ولم يدر لمن هى؛ فقال حماد: اكتبوها، فلما كتبوها، وقام الأعرابى، قال: لمن ترون أن نجعلها؟ فقالوا أقوالا، فقال حماد: اجعلوها لطرفة»[4].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٦٢-١٦٣، المزهر ١/١٧٦-١٧٧.

(٢) أنشده للحطيئة فى أبى موسى الأشعرى يمدحه:

جمعت من عامر فيها ومن جشن ... ومن تميم ومن سام ومن حام

مستحقبات رواياها جحا فلها ... يسمو بها اشعرى طرفه سامى

(٣) طبقات الشعراء - لابن سلام ص٤٠، المزهر ٢/٤٠٦.

(٤) المزهر ٢/٤٠٦.

فالشعر صناعة كغيره من الصناعات الأخرى، وكل صنعة لا يعرفها إلا أهلها، والشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم والعارفون بأموره، والرواة له، العارفون به، وهؤلاء يعرفون المصنوع من غيره، ويردون المصنوع من الصحيح، ويعرفون المفتعل، كما أن هؤلاء الرواة نقاد، يروون الشعر وينتقدونه، ومما يدل على ذلك «ما أخبر به ابن سلام قال، أخبرنى أبو عبيدة أن داود بن متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوى في الجلب والميرة، فأتيته أنا وابن نوح، فسألناه عن شعر أبيه متمم، وقمنا له بحاجته، وكفيناه ضيعته، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا؛ وإذا كلام دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم، والوقائع التى شهدها، فلما توالى علمنا أنه يفتعله»[1].

من خلال هذا النص، نرى أن أبا عبيدة عرف المصنوع من الصحيح مما رواه داود من شعر أبيه متمم، وعلم أن المصنوع كلام خال من الفائدة ليس فيه ترابط وتناسق بينه وبين الصحيح؛ فهؤلاء الرواة للشعر نقاد له في الوقت نفسه حكام على ما يروونه عن الشعراء، فإذا رابهم شىء من الشك فيما يروونه انتقدوه، وبينوا الصحيح من الموضوع المكذوب فيه؛ ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سلام قال: «حدثنى يحيى بن سعد القطان قال: رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعا كثيرا، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع»[2].

ومن الأمثلة التى وردت مصنوعة في الشعر ما روى أن السيدة «عائشة» - رضى الله عنها - سألت من صاحب هذه الأبيات:

(١) طبقات الشعراء ص٣٩-٤٠، المزهر ١/١٧٥.
(٢) المزهر ١/١٧٥.

جزى الله خيرا من إمام وباركَتْ ... يدُ الله في ذاك الأديم المُمزَّق
فمن يَسْعَ أو يركب جناحَيْ نعامة ... ليُدْرك ما حاولْتَ بالأمس يُسْبَقَ
قضيتَ أمورًا ثم غادَرْتَ بعدها ... بوائقَ في أكمامها لم تَفَتَّق
وما كنتُ أخشى أن تكون وفاتُه ... بكفى سَبَنْتَى أزْرَق العين مُطْرِق

فقالوا: مُزَرَّد بن ضرار. قالت عائشة: فلقيت مزَرَّدًا بعد ذلك فحلف بالله ما شهد تلك السنة الموسم»[1].

ومما روى أن أبا عمرو بن العلاء ذكر أن الإصبع العَدْوانى قال يرثى قومه:

وليس المرءُ في شيء ... من الإبرام والنَّقْض
إذا يَفْعَلُ شيئا خا ... لَهُ يَقْضى وما يَقْضى
جَدِيدُ العيش ملبوسٌ ... وقد يوشَكُ أن يُنْضى

ثم نص على أنه لا يصح من أبيات ذى الإصبع الضادية هذه إلا الأبيات التى أنشدها وأن سائرها منحول، على حين نرى أبا الفرج الأصفهانى يورد من هذه القصيدة غير الأبيات المتقدمة نحو من أربعة وعشرين بيتا أخرَ»[2].

«وروى عن المازنى قال: سمعت اللاحقى يقول: سألنى سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال فَعِل؟ قال: فوضعت له هذا البيت:

حَذِر أمورًا لا تضير وآمن ... ما ليس مُنْجِيه من الأقدار

وأنشد المبرد في الكامل:

أقْبَلَ سَيْلٌ جاء من أمر الله ... يَحْرِدُ حَرْدَ الجنة المُغِلَّة

وقال أبو اسحاق البطليوسى في شرحه يقال: إن هذا الرجز لحنظلة ابن مطيح، ويقال: إنه مصنوع صنعه قطرب محمد بن المستنير»[3].

(١) مصادر الشعر الجاهلى - ص٢٢٤.
(٢) السابق ص٢٢٦.
(٣) المزهر ١/١٨٠-١٨٢.

فالشعر المصنوع مكذوب فيه على قائله، ونسب إلى شاعر، وهذا الشاعر الذى نسب إليه لم يقله، ولكنه انتحل. وألحق به؛ فالطعن هنا يكون في الراوى الذى نسب شعرا إلى شاعر لم يتلفظ به، أو في القائل الذى قاله وانتحله ونسبه إلى من شاء.

وهناك ألفاظ مفردة وردت مصنوعة، ومن ذلك:

قال ابن دريد في الجمهرة: قال الخليل: أما ضَهيد، وهو الرجل الصلب، فمصنوع لم يأت في الكلام الفصيح[1].

والذى ورد في الصحاح: ضَهَدْتُه فهو مَضْهُودٌ ومضْطَهَدٌ، أى مقهور مضطر[2].

وزعم قوم أن اشتقاق شراحيل من شرحل، وليس بثبت، وليس للشرحلة أصل[3].

ومن ذلك: البُدُّ: الصَّنَم الذى لا يُعْبَدَ، ولا أصل له في اللغة[4].

وقال ابن فارس: الألط: نبت[5]، أظن أنه مصنوع[6].

فكلمة: شراحيل كما في الصحاح اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة، فإن حقَّرْتَه انصرف عندهما، لأنه عربى، وفارق السراوايلَ لأنها أعجمية.

- وأما البُدُّ، فقال: الصنم، فارسى معرب؛ أى ليس بعربى.

- والألط: الذى سقطت أسنانه، أو تآكلت وبقيت أصولها[7].

(١) الجمهرة لابن دريد ٣/١٤٤، المزهر ١/١٨٢.
(٢) الصحاح (ض هـ د).
(٣) الجمهرة ٣/٢٢٨.
(٤) الجمهرة ١/٢٦.
(٥) مجمل اللغة ١/١٠٢ (أ ل ط).
(٦) راجع المزهر في هذه الأمثلة ١/١٨٢.
(٧) راجع الصحاح في المواد التالية: (ش رح ل، ب د د، ل ط ط).

ومما ورد مصنوعا ما جاء على وزن فَيْعَلُون، فقالوا: «ليس في الكلام فيعلون إلا حَيْزبون: العجوز؛ وقيدحون: سيء الخلق، وديدبون: اللهو.

قال ابن دريد: لا أحسب في الكلام غير هذه الثلاثة. قال: وقد جاءت كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عَيْدَشُون: دُوَيْبة، وليس بثبت، وصَيْخَدُون: قالوا: الصلابة، ولا أعرفهما»[1].

فالمصنوع من الألفاظ في اللغة هو ما خالف الأصول الواردة عن العرب، فقد تكون المخالفة في اللفظ، أى في بنيته، كما في ضَهْيد فهو مصنوع كما قال الخليل، لأنه لم يرد بهذه الصورة، وكذلك وردت المخالفة في معنى هذا اللفظ.

ومما ورد مصنوعا فجاء مخالفا في معناه: الألط، فقيل بأنه نبت، ولم يرد بذلك وإنما هو الذى سقطت أسنانه أو تآكلت.

ومما ورد مصنوعا فجاء مخالفا للبنية: البُدُّ، وهو الصنم، فهو ليس عربيا.

٥- الشـاذ عند المحدثيـــن

الشاذ عند الشافعى وجماعة من علماء الحجاز هو ما رواه الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يَرْوِى ما لا يَرْوِى غيره.

وقال الخليلى: والذى عليه حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به؛ وقال الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع[2].

فمطلق التفرد في الحديث لا يجعله شاذا، وإنما يكون الحديث شاذا إذا تفرد به راو وخالف بروايته ما رواه العامة.

(١) الجمهرة ٤٠٤/٣، المزهر ٥٩/٢.
(٢) تدريب الراوى ٢٠٤/١-٢٠٥.

وأما قول الخليلى فإنه يجعل الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، لأن الطعن هنا وجد في الراوى فيترك الحديث، ولذلك وصف بالمتروك، وهو الحديث الذى في إسناده راو متهم بالكذب.

ووصف الراوى بالكذب لأنه لم يأت بالحديث إلا من جهته، ويأتى به مخالفا للقواعد المعروفة التى استنتجها العلماء من نصوص الشريعة، ويمكن أن يكون الراوى قد وصف بالكذب في كلامه العادى.

وقول الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع.

قال السيوطى: «ويغاير المعلَّل بأن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف على علة كذلك، فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلى.

وقال النووى: وما ذكراه (أى الخليلى والحاكم) مشكل بأفراد الضابط كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، والنهى عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح، فالصحيح فيه التفصيل: فإن كان بتفرده مخالفا أحفظ منه وأضبط، كان شاذا مردودا وإن لم يخالف الراوى، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرده صحيحا، وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا، وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا، والحاصل أن الشاذ المردود: هو الفرد المخالف والفرد الذى ليس في رواته من الثقة والضبط ما يُجبرُ به تفرده»[1].

فالشذوذ في الحديث هو ما تفرد به راو وخالف عامة الرواة بروايته، فالتفرد في رواية الحديث لا يجعل الحديث شاذا، وإنما المخالفة في الرواية هى من أسباب الشذوذ فيه.

(١) السابق ١/٢٠٥-٢٠٧.

والحديث الشاذ يقابله في الاصطلاح الحديث المحفوظ، «وهو ما رواه الأرجح صفة أو عددا أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفا للراجح»(1).

والشذوذ في الحديث إما أن يكون شذوذا خارجيا، وهذا يتعلق بالسند والرواة، وإما ان يكون شذوذا داخليا، يتعلق بالمتن ومدى موافقته للثابت من القرآن والسنة؛ فإذا كان الشذوذ في السند أو في المتن فهذا هو المحفوظ.

مثال الشذوذ في السند: «ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس، أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه(2).

وتابع ابن عيينه على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه، وعرف من هذا التقدير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح.

ومثال الشذوذ في المتن، ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأصمعى، عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعا: «إذا صلى احدكم ركعتى الفجر فليضجع عن يمينه»(3).

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس

(1) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص131.
(2) أخرجه الترمذى في سننه 4/422، وابن ماجه في سننه 2/915.
(3) عزاه السيوطى في الجامع الصغير إلى أبى داود والترمذى، وابن حبان في صحيحيهما ورمز له بالصحة. فيض القدير 1/500.

إنما رووه عن فعل النبى صلى الله عليه وسلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ»[1].

فعبد الواحد بن زياد من الثقات، ولكنه تفرد بروايته لهذا الحديث، فروى أمرا لم يروه غيره.

الشـاذ عند اللغويين

ذكر علماء اللغة أن الكلام المسموع الوارد عن العرب ينقسم إلى قسمين: مطرد وشاذ.

قال ابن جنى:

«وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتَها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، ألا ترى ان هناك كراً وفراً، فكل يطرد صاحبه .....

وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم: فهو التفرق والتفرد من ذلك قوله:

يتركن شَذَّان الحَصَى جَوَا فلا

أى ما تطاير وتهافت منه. وشذَّ الشيء يشُذّ ويشِذ شذوذا وشذا، وأشذذته وشذذته أيضا أشذه (بالضم لا غير)، وأباها الأصمعى وقال: لا اعرف إلا شاذا أى متفرقا. وجمع شاذ شُذّاذ؛ قال:

كبعض مَنْ مَرَّ من الشُّذّاذ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»[2].

(١) تدريب الراوى ١/٢٠٧-٢٠٨.
(٢) الخصائص ١/٩٦-٩٧، وقارن بالمزهر ١/٢٢٦-٢٢٧.

مما سبق نجد أن هناك علاقة بين المعنى اللغوى لهاتين الكلمتين، وبين المعنى الاصطلاحى لهما، فكل ما جاء موافقا لأبنية اللغة وقواعدها فهو مطرد، وجعلوا الكلمات التى فارقت بابها وانفردت عنه إلى غيره لورود سماع جاء فيها عدوا ذلك شاذا، لأنه خالف بذلك المعروف والمأثور عن العرب، ثم ذكر ابن جنى أقسام الكلام، فقال:

«اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد؛ (أى وهذا هو الصحيح المقصود الموافق لقواعد العربية والوارد عن العرب).

ومطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضى من: يذر ويدع؛ وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، وهذا هو القياس، والكثير في السماع باقل، والأول مسموع أيضا، قال أبو دُواد لابنه دُواد: يا بنى ما أعاشك بعدى؟ فقال دواد:

أعاشنى بعدك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ من حوذانه وأنْسِلُ

وحكى أبو زيد في كتاب «حيلة ومحالة»: مكان مُبْقل؛ ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا؛ نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما. هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و «عسى الله أن يأتى بالفتح»؛ أنشدنا أبو على:

أكثرت في العَذْلِ مُلحًا دائما لا تعذُلَنْ إنى عسيت صائما

ومنه المثل السائر: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[(1)].

هذا النوع الثانى المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال، أى أن

(1) الخصائص ١/٩٧-٩٨، المزهر ١/٢٢٧-٢٢٨.

الشذوذ جاء إليه من ناحية السند، لأن السند جاء بما خالف المأثور عن العرب في الصحيح، فالماضى من: يذر ويدع، جاء على القياس من ناحية الصياغة اللغوية، اى مطردان، لكنهما في الاستعمال شاذان، لأن «أصل المضارع الكسر، (فيدع الأصل: يَوْدِع) ومن ثم حذفت الواو ثم فُتح لمكان حرف الحلق؛ وقال بعض المتقدمين، وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضى (يَدَع) ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عبلة ويزيد النحوى «ما وَدَعَك رَبُّك» بالتخفيف؛ وفي الحديث «لينتهين قوم عن وَدْعهم الجُمُعات»، أى عن تركهم؛ فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ونقلت من طريق القراء، فكيف يكون إماتة، وقد جاء الماضى في بعض الأشعار وما هذه سبيله، فيجوز القول بقلة الاستعمال ولايجوز القول بالإماتة»[1]. وكذلك القول في يَذَر، فإذا أريد الماضى منه قيل: تَرَك، وربما استعمل الماضى على قلة، ولا يأتى منه اسم الفاعل.

وأما قولهم: مكان مُبْقِل. فقالوا عنه بأنه القياس، وسمع فيه «باقل» وحكموا على سماعهم الصيغة الثانية وهى صيغة فاعل بأنها شاذة في الاستعمال؛ «والسبب في ذلك أن «مُبْقِل» اسم فاعل من غير الثلاثى؛ واسم الفاعل إذا صيغ من غير الثلاثى فإنه يصاغ على صيغة مضارعه، أى بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: دحرج، مدحرج؛ فكذلك «مُبْقِل» اسم فاعل من أبقل فيصاغ على وزن مُفْعِل، وهذا هو القياس، لكنه قد يستعمل فاعل بمعنى مفعل، أى يستغنى عن مفعل بصيغة فاعل، وهذا في اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهذا شاذ مثل: أيفع الغلام فهو يافع، كما استغنى بمُفْعِل عن فاعل من الثلاثى، فقالوا: حب فهو محب»[2].

(١) المصباح (و د ع).
(٢) التبيان في تصريف الأسماء -د/ كحيل ص٦١،٦٠.

ومما هو ضعيف في الاستعمال مجيء خبر عسى اسما صريحا، ولكن الوارد في القياس ان أفعال المقاربة لا يكون خبرها إلا مضارعا، مثل: كاد الماء يغلى، عسى الفرج أن يأتى، لكنه ورد مجيء الخبر اسما بعد «عسى» كما في البيت السابق، والشاهد فيه: إنى عسيت صائما. حيث ورد مجيء خبر «عسى» مفردا، وهو «صائم» وهذا نادر، وكان القياس أن يكون الخبر مضارعا، وكذلك المثل السائر: عسى الغوير أبؤسا. فهذا نادر كذلك[1].

والنوع الثالث: «المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْثُ، واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال: استصوبت الشىء، ولا يقال استصبت الشىء؛ ومنه استحوذ، وأَغْيَلت المرأة، واستنوق الجمل، واستَتْيَسَتِ الشاةُ، وقول زهير.

هنالك إن يُسْتَخْوَلُوا المال يُخْوِلوا»[2]

وعد هذا النوع مطردا في الاستعمال، شاذا في القياس، مثل أخوص، واستصوب، وغيرهما - لأن هذه الأفعال، جاءت عينها حرف علة، أى أن الفعل فيها معتل العين، فهو أجوف، وهذا الفعل يدخله الإعلال بالنقل، ومن مواضع الإعلال بالنقل، « أن يكون الفعل أجوف ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فإذا تحركت عين هذا الفعل، وكانت العين واوا أوياء، وقبلها ساكن صحيح، واستوفي بقية الشروط، فجاء صحيح اللام غير مضعفها ولم يكن فعل تعجب، وجب أن تنقل الحركة من العين إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو: أقام ويقيم وأقم، والأصل: أَقْوَم، ويُقْوِم، وأقوم، فنقلت فتحة الواو في أقام إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم

(١) توضيح النحو - د/ عبد العزيز فاخر ٥٨/٢.
(٢) الخصائص ٩٨/١.

قلبت الواو ألفا ، وفي يُقْوم نقلت كسرة الواو إلى القاف الساكنة ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر ، وفي أقم حذفت العين بعد النقل والقلب لالتقاء الساكنين»[(١)].

أما هذه الأفعال أخوص، واستصوبت، واستحوذ، وأغيلت، واستنوق، واستتيست، وغير ذلك. هذه الأفعال وغيرها مما جاء على صيغتها حكم عليها بأنها مطردة في الاستعمال، شاذة في القياس؛ وسبب الشذوذ أن هذه الأفعال تحقق فيها شرط الإعلال بالنقل كاملة، ولكنها لم تعل بل جاءت مصححة شذوذا عن القياس وربما جاءت هذه الأفعال على أصلها الأول وهى مصححة لم تعل «بقصد التنبيه على الأصل، فتحفظ هى نظائرها ولا يقاس عليها، وهذا رأى الجمهور»[(٢)].

فهذه الأفعال وما جاء على مثالها شاذة في القياس لا يجوز أن نقيس عليها طالما أن شروط الإعلال بالنقل تحققت فيه، ولكنه جاء مخالفا للوارد والمسموع. فيكتفى بالمسموع فقط ولا نقيس عليه لأنه شاذ عن القاعدة الخاصة به، وهذا البناء الشاذ في القياس مطرد في الاستعمال وورد منه أفعال كثيرة.

والنوع الرابع: «الشاذ في القياس والاستعمال جميعا. وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف، حكى البغداديون؛ فرس مَقْوُود، ورجل مَعْوُود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه، ولا يحسن أيضا استعماله إلا فيما استعملته فيه العرب إلا على وجه الحكاية»[(٣)].

---

(١) المنهج الصرفي في الإبدال والإعلال - د/ إبراهيم البسيونى ص١١٥.
(٢) السابق ص١١٧.
(٣) الخصائص ١/٩٨-٩٩.

اسم المفعول إذا صيغ من الفعل الأجوف الواوى كقال، واليائى كباع، يقال: مقول، ومبيع، والأصل مَقْوُول ومَبْيُوع بزنة مفعول، فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان عين الكلمة وواو مفعول فوجب حذف إحداهما؛ واختلف العلماء في المحذوف.

فسيبويه يرى أن المحذوف الساكن الثانى، وهو واو مفعول، والأخفش يرى أن المحذوف هو الساكن الأول وهو عين الكلمة؛ وعلى هذا فمقوول تصير على كلا الرأيين إلى: مقول بزنة مَفُعْل عند سيبويه، ومَفُول عند الأخفش، وهكذا يكون حال الأجوف الواوى.

أما مبيوع فتصير عند سيبويه إلى مُبيْع بضم الباء، فنقلت الضمة كسرة لتسلم الياء فتصير إلى مَبِيع بزنة مَفِعْل. وعند الأخفش بعد حذف العين تصير إلى مَبُوع، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء للفرق بين الواوى واليائى، فتصير: مبيع بزنة مَفِيل، وهكذا يكون حال الأجوف اليائى[1].

هذه كيفية صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوى واليائى، وهذا هو القياس، ومع ذلك فقد روى «أن بنى تميم - على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعى - يتمون مفعولا من اليائى فيقولون: مخيوط ومكيول؛ وقول الشاعر:

قد كان قومُك يزعمونك سيِّدًا وإخال أنك سيِّد معْيُون

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رَذَاذٍ عليه الدجن مغيوم

وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولا منها على

(١) التبيان - د/ كحيل ص٦٥-٦٦.

أصله؛ وإن كان أثقل من الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه؛ وأنشدوا فيه:

والمســك فــى عنبــر مدووف

ولهذا نظائر كثيرة؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها»[1].

فإذا كان قد ورد عن بنى تميم أنهم يتمون اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائى، فيقولون: مبيوع ومديون، فجاءوا به على أصله في موضع يجب فيه الإعلال والحذف، وقد ورد ذلك عندهم في الأجوف اليائى فقط، وذلك لخفة الياء عن الواو، أما الواو فقد اتفقوا على أن اسم المفعول لا يأتى منها تاما لثقلها، فلم يتموه، وما جاء من الواوى تاما مثل مصوون، ومدووف وغيرهما فهذا شاذ.

ومن الواجب أن نعرف تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائى والواوى على صيغة «مفعول» هذا هو الأصل، لكن يجب آن نعرف أنه أصل مرفوض في القياس، لأن مجىء اسم المفعول على هذه الصيغة فيه ثقل في النطق، وذلك لاجتماع ساكنين فيه، ولابد من التخلص من التقاء الساكنين مع حدوث تغيير في صيغة مفعول كما مر من قبل، وهذا هو المسموع من كلام العرب، لأن اللغة تؤخذ بالسماع.

قال ابن فارس: «تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبى العربى يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات، وتُؤْخَذ تَلَقُّنًا من مُلَقِّن، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات»[2].

فاللغة تؤخذ بالسماع، وما وصلنا من لغة العرب فهو عن طريق السماع، وإذا كان القياس يبيح شيئا وورد السماع بشىء آخر فيجب ان نقف عند المسموع، ولا يجب أن نتخذ هذا السماع أصلا نقيس عليه، ولهذا يقول ابن جنى:

---

(١) الخصائص ١/٢٦٠-٢٦١.

(٢) الصاحبى ص٤٨، المزهر ١/١٤٤-١٤٥.

«واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى انك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في أعاد: أعْوَد، لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْث؛ فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العربُ من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من: وَذَرَ، ووَدَع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وزن ووعد؛ لو لم تسمعها....

ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم؛ وهو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس»[1].

فاللفظ إذا كان مطردا في الاستعمال وشذ في القياس، فالمسموع لا يتخذ قاعدة نقيس عليه بقية الألفاظ، وإنما نقف عند اللفظ على حالته، وما لم يرد فيه سماع عن العرب فيجرى على القياس.

وإذا كان اللفظ شاذا في السماع، مطردا في القياس، فطالما ان اللفظ ذاته لم يرد فيه سماع عن العرب، فيجب علينا أن لا نقيسه على المطرد في بابه، ولا مانع من أن نقيس غيرهذا اللفظ على بابه، مثال ذلك كما قال ابن جنى:

«وزن ووعد لو لم تسمعهما، فأما قول أبى الأسود:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله في الحب حتى ودَعه

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾؛ فأما قولهم: وَدَع الشيء يَدَعُ - إذا سكن - فاتَّدع؛ فمسموع مُتَّبع. وعليه أنشد بيت الفرزدق:

(١) الخصائص ١/٩٩-١٠٠.

وعَضُّ زمانٍ يا بن مَرْوان لم يَدِعْ　　من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفٌ

فمعنى «لم يدِع» - بكسر الدال - أى لم يتَّدع ولم يثبت..[1]

لأن الفعل وَدَع يَدَعُ أُميتَ ماضيه، ولذلك لا يقال وَدَعه، وإنما يقال تركه[2].

٦- الغريب عند المحدثيـــن

هو ما رواه رَاوٍ منفرد بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة فى متنه، أو إسناده، سواء انفرد به مطلقا، أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته، كالزهرى وقتادة وسمى غريبا لانفراد راويه عن غيره[3].

فالغريب هو الذى تفرد بروايته راو واحد، أو انفرد بزيادة متنه أو إسناده، فمن رواه أكثر من واحد سمى عزيزا، وإذا رواه جماعة سمى مشهورا.

قال ابن الصلاح: وينقسم الغريب إلى غريب متنا وإسنادا وهو الحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد؛ وإلى غريب متنا كالحديث الذى متنه معروف مروى عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب؛ ومن أمثلته حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى داود، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبى سعيد الخدرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات»؛ فهذا الحديث إسناده غريب ومتنه صحيح، فوصف بالغرابة فى طرفه الأول من الإسناد، ووصف بالشهرة فى طرفه الآخر، لأن عبد المجيد

(١) السابق ١/٩٩.
(٢) الصحاح (و د ع).
(٣) تدريب الراوى ١٦٧/٢، قواعد التحديث ص١٢٥.

أخطأ فيه وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه. وهذا مما أخطأ فيه الثقة؛ ولا يوجد حديث غريب مشهور غريبا متنا فقط لا إسنادا إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريبا مشهورا غريبا متنا لا إسنادا بالنسبة إلى أحد طرفيه المشتهر وهو الأخير، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[1].

هذا بالنسبة للغريب والعزيز والفرق بينهما، وهما من أقسام الحديث الآحاد لكن هناك نوع آخر، وهو غريب الحديث؛ وقد عرفوه بأنه «ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة الفهم لقلة استعمالها. وهو فَنٌّ مُهِمٌّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه صعب، فليتحر خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبيت؛ فقد روى أن أحمد بن حنبل سئل عن حرف منه فقال: «سلوا أصحاب الغريب فإنى أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فسأخطىء»؛ وسئل الأصمعى عن معنى حديث: «الجار أحق بسقبه»، فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم ان السَّقَبَ اللزيقُ[2].

فليس المقصود بغريب الحديث غرابة اللفظ نفسه، وإنما الغريب هو ما غاب معناه، وأصبح بعيدا عن الفهم لقلة استعماله ولا يفهم إلا بعد التنقيب في المعاجم بحثا عن معنى هذا اللفظ الذى غاب معناه عن القارىء، وغريب الحديث يندرج تحته النادر لأن ألفاظ الحديث ليست كلها غريبة، وإنما اللفظ الغريب يكون نادرا جدا، قد يوجد في الحديث لفظ نادر، وقد لا يوجد؛ وقد أكثر العلماء من التأليف في غريب الحديث، فممن ألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والنضر بن شميل،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٤٥٦-٤٥٧، تدريب الراوى ٢/١٦٩-١٧٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٤٥٨، تدريب الراوى ٢/١٧١.

والأصمعى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابى، والزمخشرى، وابن الأثير، وغيرهم كثيرون.

فالكتب التى أُلّفت في غريب الحديث كانت تقوم على جمع الكلمات التى يغيب معناها عن بعض الناس، فتفسر لهم، وهذه الكتب جمعت هذه الكلمات ورتبتها ترتيبا منظما يسهل على الباحث الرجوع إليها، ويصل إلى ما يريد معرفته من معانى ألفاظ الحديث النبوى الشريف.

الغريب عند اللغويين

ورد في المعجم: غَرُب الشخص بالضم غرابة، بَعُدَ عن وطنه فهو غريب فعيل بمعنى فاعل وجمعه غرباء، وأغرب بالألف دخل في الغربة، مثل: أنجد إذا دخل نجدا، وأغرب جاء بشىء غريب، وكلام غريب بعيد من الفهم[1].

فالغريب عند علماء اللغة البعيد عن الفهم، ولا يدرك معناه إلا بالبحث عنه في بطون الكتب والمعاجم التى توضح ذلك، والغرائب جمع غريبة، وهى بمعنى الحوشى.

وتحدثنا فيما مضى عن الغرابة التى تخل بفصاحة الكلمة، وضربنا أمثلة لهذا النوع الذى لا يعرف معناه إلا بعد البحث عن معناه في كتب المعاجم.

وقد تكون الكلمة غريبة لا يفهم المراد منها إلا على وجه بعيد، فيبحث عن معنى الكلمة الاشتقاقى كما في كلمة «مُسَرَّج» في قول العجاج.

ومقلة وحاجبا مزججا   وفاحما ومَرْسِنًا مُسَرَّجَا

فإنه لم يعرف ماذا أراد بقوله: مُسَرَّجا، حتى اختلف في تخريجه؛ فمن قائل يقول إنها نسبة إلى حداد يقال له سريج بمعنى أنه في الاستواء

(١) المصباح (غ ر ب).

والدقة كالسيف السريجى، وقيل من السراج، أى كالسراج في البريق واللمعان، وهذا التشبيه مخالف للمشهور عند البلاغيين، لأن اسم المفعول معناه ذاتٌ وقَعَ عليها الفعل، فاستعماله هنا في التشبيه غير مألوف في كلامهم؛ ووجه البعد في التخريج هو أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه، فجعلها للتشبيه هنا بعيد[1].

ومما ورد من أمثلة للغريب ما نقله السيوطى قال:

- الخَازباز: السِّنَّوْر عن ابن الأعرابى قال: وهو من أغرب الأشياء، والمشهور أنه اسم للذباب، ولِدَاء يأخذ الإبل في حلوقها، ولِنَبت[2].

- الوَطْبُ: وعاء اللبن مشهور، وكذلك المِحْقَن، وهو غريب.

- وفي المجمل لابن فارس: الإبرة معروفة، وأبرته العقرب: ضربته بإبرتها، وإبرة الذراع مستدقها، والإبار: تلقيح النخل، ونخلة مأبورة ومُؤَبرَّة، وتأبرَّ النخل قَبل الإبار، وذلك كله مشهور.

ومما يستغرب قليلا: المآبر وهى النمائم الواحد مِئْبَرَة.

- وفيه: الجُود: الجوع، سمعت القطان يقول: سمعت عَلِيًّا يقول: هذا أعزب حرف فيه، يريد في باب الجوع[3].

ونحن لو راجعنا بعض هذه الألفاظ الغريبة في المعاجم، لوجدنا أن بعض المعانى الغريبة التى وردت تفسيرا لبعض الألفاظ لم ترد في المعاجم بهذا التفسير، وذلك مثل: الخازباز الذى ورد عن ابن الأعرابى بأنه السِّنَّور؛ ففى الصحاح يقول: الخازباز: ذُبَابٌ.

وقال الأصمعى: الخازباز حكاية لصوت الذباب، فسماه به؛ وقال ابن الأعرابى: نَبتٌ[4].

(١) انظر: المطول - للتفتازانى ص١٨، شرح التلخيص ١/٨٤-٨٥ مطبعة السعادة - ط - الثانية ١٣٤٢هـ.
(٢) الصحاح (خ و ز).
(٣) مجمل اللغة ١/٨٣ (أ ب ر)، ١/٢٠٢ (ج و د)، وانظر: المزهر ١/٢٣٨-٢٣٩.
(٤) الصحاح (خ و ز).

فالمعنى الغريب هو السِّنَّوْر، ولذلك لم يرد في المعجم، وإنما الذى ورد المعنيان الآخران، وهما الذباب، والنبت، ونسب الثانى لابن الأعرابى.

أما المعنى الذى ذكره ابن فارس حيث قال: ومما يستغرب قليلا: المآبر وهى النمائم، الواحد مِئْبَرَة؛ فقد ورد في الصحاح بهذا المعنى، وفيه «والمآبر واحدتها مئبرة، وهى النميمة وإفساد ذات البين»[(١)].

وهناك بعض الكلمات فَسَّرت بمعنى غريب جدا فلم نجده في المعجم، فابن فارس فسر الجود بالجوع.

وفي المعجم وجدنا: الجُواد بالضم: العطش ... والجودة: العطشة.

وفي مادة (ج و ع): الجوع: نقيض الشبع[(٢)].

ولم نجد الجود بمعنى الجوع، وإنما الجوع ضد الشبع، فقد فسر اللفظ بضده.

مما سبق نجد أن اللفظ الغريب المعنى يكون في حاجة إلى البحث عن معناه في بطون الكتب حتى يستوضح معناه المراد والحقيقى له.

(١) السابق (أ ب ر).
(٢) السابق ـ ج و د، ج و ع).

من مصطلحات اللغويين

استخدم اللغويون بعض المصطلحات التى رددوها مع بعض الأمثلة، منها ما استعمل عندهم بقولهم: لم يصح، ولم يثبت؛ واستخدمت هذه المصطلحات إما أن يكون استخدامها طعنا فى السند، أو ليس له وجه صحيح فى اللغة.

وقد تكلم السيوطى عن ذلك فى النوع الثانى، فقال:

«معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت، هذا النوع يقابل النوع الأول الذى هو الصحيح الثابت؛ والسبب فى عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط راو منه، أو جهالته، أو عدم الوثوق براويته لفقد شرط القبول فيه، أو للشك فى سماعه.

ومن أمثلة هذا النوع التى وردت، ولكنها لم تقبل لسقوط راو وعدم اتصال السند فيها، ما جاء فى الجمهرة، ونقله السيوطى أيضا، ومنه:

- فى بعض اللغات: ثَبَطَت شفة الإنسان ثَبْطًا إذا وَرِمَت، وليس بالثبت[1].

- وفيها: استعمل ضَبَجَ ضَبْجا، إذا ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب، ولبس بثبت[2].

- وفيها: بَتَأَ يبْتَأُ بتأ: إذا أقام بالمكان، وليس بالثبت[3].

- وفيها: هَتَأَ الشىء يهتَؤُه إذا كسره وطْأً برِجْله، زعموا، وليس بثبت[4].

(١) الجمهرة ٢٠١/١.
(٢) السابق ٢١١/١.٢١٠.
(٣) السابق ١٩٩/٣.
(٤) السابق ٤٣/١، وراجع المزهر ١٠٣/١-١٠٤.

فهذه الألفاظ التى رويت بهذا المعنى، ليس هذا هو المعنى العام لها الوارد عن العرب الفصحاء والمعمول به عند أهل اللغة، ولكن هذه الألفاظ بهذه المعانى التابعة لها وردت عن رواة مجهولين غير معروفين، فمثل ذلك يرفض ولا يقبل لعدم معرفة راويه، ولا عمن نقله، أو من الذى قال بهذا، ومثل هذه الألفاظ وغيرها لو بحثنا عن المعنى العام لها في المعجم لوجدنا لها معنى غير ذلك؛ ففى الصحاح قال في مادة (ث ب ط):

ثَبَّطَه عن الأمر تثبيطا: شغله عنه، ومنعه تخذيلا ونحوه، مثل: أثبطه المرض، إذا لم يَكَدْ يفارقه.

فلعدم معرفة الراوى وعدم معرفة مصدر المعنى لذلك، فأصبح غير ثابت وغير معروف، فبذلك فقد شرط القبول، وهو عدم معرفة سنده.

- ومثاله ما روى من ذلك ولم تصح روايته لسقوط راو منه، أو جهالته، أو لعدم الوثوق بروايته، ما جاء في الجمهرة:

- ناقة رجَّاء ممدود زعموا، إذا كانت مرتجة السنام، ولا أدرى ما صحته[1].

- وفيها: زعم قوم من أهل اللغة أن القشبة: ولد القرد، ولا أدرى ما صحته[2].

- وفيها: الهَبَقُ: نبت زعموا، ولا أدرى ما صحته[3].

-وفيها: القَلْسُ: حَبْل من لِيفٍ أو خُوص، ولا أدرى ما صحته[4].

(١) الجمهرة ٢/٢٢٣.
(٢) السابق ١/٢٩٣.
(٣) السابق ١/٣٢٥.
(٤) السابق ٣/٤٢.

- وفيها: الهَزْوُ لا أصل له في العربية، إلا أن مالكا جاء بحرف أنكره أهل اللغة، قال: هَرَوْتُ اللحمَ أنضَجْتُه، وإنما هو هرأته[1].

- وفيها: الطائر الذى يسمى اللَّقْلَق، ما أدرى ما صحته[2]).

وغير ذلك الكثير من هذه الأمثلة التى ليست صحيحة لأنها لم ترد بهذا المعنى في المعجم، فمثل ذلك آخبار مفردة لا يعرف أين مصدرها كما أنها مخالفة للمأثور عن العرب.

فلو رجعنا إلى المعجم وبحثنا عن معانى بعض هذه الألفاظ، لوجدنا عكس ذلك؛ ففى الصحاح في مادة (ر ج و) قال:

- والرجاء من الأمل ممدود؛ يقال: رَجَوْت فلانا رجْوًا ورَجَاءً ورَجَاوَةً ... والرجا مقصور: ناحية البئر وحافتاها. وكل ناحية رجًا. يقال منه: أرجَيْتُ.

- وفي مادة (هـ ب ق) لم يرد لفظ الهَبَق فيه، وإنما فيه الهِبْنِيق: الوصيف.

- وفي مادة (ق ل س) قال: القَلْسُ: حبل ضخم من ليف أو خوص من قلوس السفن؛ والقَلْسُ أيضا: القَذْفُ ... وقال الخليل: القَلْسُ ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء.

- وفي مادة (ل ق ق) قال: واللَقْلَقُ: اللسان. واللَقْلاقُ: الصوت... واللَّقْلَاقُ: طائر أعجمى طويل العنق يأكل الحيات، وربما قالوا اللَقْلَقُ، والجمع اللَّقَالِقُ.

- وفي مادة (هـ ر و): وهروته بالهراوة وتَهَرَّيْتُه، إذا ضربته بها.

---

(١) السابق ٢/٤٢٢.

(٢) السابق ١/١٦٣، وراجع المثلة في المزهر ١/١٠٤-١٠٧.

وهكذا وجدنا أن المعنى المتداول في المعاجم لهذه الألفاظ وغيرها مختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى الذى لم يعرف أين مصدره، ولا ندرى ما صحته.

ومما روى من ذلك ولم يقبل، وذلك للشك في سماعه أو لاختلاف الرواة، ما ذكره ابن دريد، فقال:

- قال أبو حاتم: الأَتَانُ: مقام المُستَقَى على فم الرَّكيَّه، فسألت عبد الرحمن فقال: الإتان بكسر الألف. قال ابن دريد: والكف عنها أحب إلى لاختلافهما[1].

- وقال: سمعت عبد الرحمن بن أخى الأصمعى يقول: أرض جِلَحظاء - الظاء معجمية والحاء غير معجمة - وهى الصلبة التى لا شجر بها، وخالفه أصحابنا فقالوا: الجِلَخطَاء، بالخاء معجمة، فسألته فقال: هذا رأيته في كتاب عمى. قال ابن دريد: وأنا أَوْ جَل من هذا الحرف، وأخاف ألا يكون سمعه.

وقال سيبويه: جِلَخِطاء بالجيم والخاء والطاء، فلا أدرى ما أقول فيه[2].

- وفي الصحاح يقال: ورَضَتِ الدجاجة إذا كانت مرخمة على البيض؛ ثم قامت فذرقت بمرَّة واحدة ذرقا كثيرا[3].

قال الأزهرى في التهذيب؛ بعد أن حكى هذه المقالة عن الليث وزاد، وكذلك التوريض في كل شىء. هذا الحرف عندى مريب، والذى يصح فيه التوريص بالصاد.

أخبرنى المنذر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء، ورص الشيخ بالصاد

(١) الجمهرة ٤٦٥/٢.
(٢) السابق ٤١٢/٢.
(٣) الصحاح (و ر ض).

إذا استرخى فأبدى؛ وحكى عن ابن الأعرابى نحوه؛ قال: أَوْرَصَ وَوَرَّص إذا رمى بغطائه، قال الأزهرى: فهذا هو الصحيح، ولا أعرف الحرف بالضاد[1].

ثم قال السيوطى: ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثيرا مما حكاه ابن دريد[2].

أى لولا حسن الثقة بهؤلاء العلماء لأهمل الكثير من الألفاظ التى رووها ولم تثبت أو لم تصح، وهذه الألفاظ المروية عندهم لا يعرف الكثير منها من آين مصدرها، أو راويها، فهى تعد مجهولة إلا قلة معدودة نسبت إلى أفراد معدودة، أما الباقى فلا نعرف عنها شيئا، والتى نسبت فقد كان لحدوث شك فى راويتها.

(١) المزهر ١/١١٠.
(٢) السابق ١/١١٣.

المبحث السابع
معرفة الأسماء والألقاب وما يتعلق بها

أولا: عند المحدثين

١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب من الصحابة والرواة والعلماء هذا النوع مما يتصل بضبط الأسماء ومعرفة أصلها وبيان الاسم من اللقب، والهدف من ذلك هو الوقوف على حقيقة الاسم حتى نتعرف من خلال هذا الاسم على ذلك الراوى وبيان حقيقته، هل هو من الرواة الثقات الذين توافرت فيهم الشروط اللازمة للرواية أم لا؟ وهذا يدل على مدى الدقة التى التزم بها علماء الحديث لكى يصلوا من خلالها إلى النص الصحيح.

«ولهذا فإن معرفة هذا النوع مليح في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال، مجموعا مفرقا في أواخر أبوابها؛ وهو على أقسام ثلاثة:

الأول: في الأسماء:

فمن ذلك: أَحْمَدُ بن عُجْيَان الهمذانى، صحابى ذكره ابن يونس؛ وعُجَيَّان كنا نعرفه بالتشديد على وزن عُلَيَّان، ثم وجدته بخط ابن الفرات، وهو حجة: عُجْيَان، بالتخفيف على وزن سُفْيَان..

ومن ذلك: شَمْعُونَ بن زيد أبو ريحانة: بالشين المنقوطة والعين المهملة، ويقال: بالغين المعجمة؛ قال أبو سعيد بن يونس: وهو عندى أصح - أحد الصحابة الفضلاء.

القسم الثانى: الكنى المفردة، فمنها:

أبو العُبَيْدَين، مُصَغَّر مثنى، واسمه معاوية بن سَبْرةَ من أصحاب ابن مسعود. له حديثان أو ثلاثة.

أبو المُدِلَّة: بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه، روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة، ولا نعلم أحد تابع أبا نعيم الحافظ في قوله إن اسمه عبيد الله المدنى...

القسم الثالث: الأفراد من الألقاب، فمثالها:

«سفينة» مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة: لَقَبُ فَرْد، واسمه مهران على خلاف فيه.

«مِنْدَلُ بنُ على» وهو بكسر الميم عن «الخطيب» وغيره، ويقولونه كثيرا بفتحها، وهولقب، واسمه عمرو»[1].

معرفة الأسماء والكنى

والمراد بهذه الترجمة، بيان أسماء ذوى الكنى. والمصنف في ذلك يُبَوِّب كتابه على الكنى مبينا أسماء أصحابها، وهو فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم وينتقصون من جهله.

وأصحاب الكنى فيها على ضروب:

الضرب الأول: الذين سُمُّوا بالكُنَى فاسماؤهم كُناهم لا أسماء لهم غيرها.

وينقسم هذا الضرب إلى قسمين:

أحدهما: من له كنية أخرى سوى الكنية التى هى اسمه، فصار كأن للكنية كنية، وذلك طريف عجيب. وهذا كأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى، احد فقهاء المدينة السبعة. وكان يقال له: راهب قريش، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن...

الثانى: من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية التى هى اسمه: مثاله

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٥٦٢-٥٦٩، تدريب الراوى ٢٤٨/٢-٢٥٥.

أبو بلال الأشعرى الراوى عن شريك وغيره، روى عنه أنه قال: ليس لى اسم، اسمى وكنيتى واحد.

الضرب الثانى:

الذين عرفوا بكُناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هى كُنَا هُم أو غيرها، مثاله من الصحابة: أبو أُناس: بالنون، الكنَانى، ويقال: الديلى، من رهط أبى الأسود الديلى: ويقال فيه: الدؤلى بالضم والهمزة مفتوحة فى النسب عن بعض أهل العربية، ومكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه...

الضرب الثالث:

الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء: مثاله: على بن أبى طالب - رضى الله عنه، يلقب بأبى تراب، ويكنى أبا الحسن...

الضرب الرابع:

من له كنيتان أو أكثر، مثال ذلك: عبد الله بن عبد العزيز بن جريج، كانت له كنيتان أبو خالد وأبو الوليد...

الضرب الخامس:

من اختُلفَ فى كنيته فذكر له على الاختلاف كنيتان أو أكثر، واسمه معروف، مثالَه: أسامه بن زيد: حِبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبدالله، وقيل: أبو خارجة...

الضرب السادس:

من عُرفَت كنيته واختلف فى اسمه، مثاله من الصحابة: أبو بَصْرة الغفارى، علَى لفظ البصرة البلدة: قيل اسمه وهب بن عبدالله، وقيل: وهب الله بن عبدالله ...

الضرب السابـع:

من اختلف في كنيته واسمه معا، وذلك قليل: مثاله: سفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم: قيل اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البَخْترى.

الضرب الثامـن:

من لم يختلف في كنيته واسمه وعُرِفَا جميعا واشتُهِرَا: ومن أمثلته: أئمة المذاهب ذوو أبى عبدالله، مالك، ومحمد بن إدريس الشافعى...

الضرب التاسـع:

من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمُه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث، مثاله: أبو إدريس الخولانى، اسمه: عمرو بن عبدالله[1].

كما تناول علماء الحديث معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، وكذلك معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، والسبب في تناولهم ذلك أن هذه الألقاب كثيرة، ومن لا يعرفها يشك في أنها أسامى، فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع آخر شخصين.

ولذلك كان الهدف عند علماء الحديث من تناولهم لهذه الأنواع السابقة كلها، التثبت من اسم الراوى ومعرفته، هل هو ممن تقبل روايته ويؤخذ عنه نظرا لاكتمال الشروط التى يجب توافرها في الراوى أم لا، فمعرفة الراوى نقف من خلالها على أن هذا الراوى ثقة عدل ضابط أم لا.

٢- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

تناول المحدثون هذا النوع بالدراسة، لأنه من خلاله يعرف صحة

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٥٧٠ وما بعدها، تدريب الراوى ٢/٢٥٦-٢٦٣.

الحديث وسقمه، ولهم في ذلك مؤلفات تحدثت عن الثقة والضعيف من هؤلاء الرواة.

قال الرازى: «لم نجد سبيلا إلى معرفة شىء من معانى كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، فوجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة؛ ولما كان الدين هو الذى جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل»[1].

فاهتم المحدثون بالبحث عن أحوال الرواة، «وأول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج؛ ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء يعنى أنه أول من تصدى لذلك وعنى به. وإلا فالكلام فيهم جرحا وتعديلا، متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجُوِّزَ ذلك صونا للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها؛وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة. ورويت عن أبى بكر بن خلاد قال: قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خُصَمَاءَك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خصمائى أحبُّ إلى من أن يكون خَصْمى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يَقولَ لى: لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذبَ عن حديثى.

(١) الجرح والتعديل - للرازى ٥/١.

وعلى الآخذ في ذلك أن يتقى الله تبارك وتعالى يتثبت ويتوقى التساهُلَ كيلا يجرح سليما ويَسِمَ بريئا بسمة سوء يبقى عليه الدهر عارُها[1].

فالثقات هم الرواة الذين وصفوا بالأمانة والدقة في روايتهم، وأن روايتهم متفقة مع رواة الثقات المعروفين في الضبط والإتقان.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا بسبب يفسره ويوضحه، لأن الناس مختلفون فيه، فبعضهم يطلق الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه ليبحث فيه: أهو جرح أم لا؟.

قال ابن الصلاح: «وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له، من ذلك جرح أبى عبد الرحمن النسائى لأحمد بن صالح وهو حافظ إمام ثقة لا يعلق به جرح، أخرج عنه البخارى في صحيحه، وقد كان من أحمد إلى النسائى جفاءٌ أفسد قلبه عليه، وروينا عن أبى يعلى الخليلى الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلامُ أمثالِه فيه.

قلت: النسائى إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا، كان وجهه أن عين السخط تبدى مساوىء لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمدا لقدح يعلم بطلانه.

وقال ابن الصلاح في المحاسن: كان أحمد بن الصالح، منع النسائى حضور مجلسه، فلعل ذلك كان سببا لما تقدم»[2].

فلا يجوز ان يجرح الراوى لأغراض نفسية، وإنما الواجب أن يجرح

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٦٥٤-٦٥٦.
(٢) السابق ص ٦٥٦-٦٥٧.

بصفات تسقط عنه صفة العدالة والضبط والإتقان، فيجرح من وصف بالضعف في روايته فهو ليس بقوى؛ أو من وصف بالكذب، فهذا ساقط لا يكتب حديثه لكذبه، او من روى عنه الناس وسَطٌ مُقَارَبُ الحديث مضطربٌ لا يحتج به، مجهول، لا شىء، ليس بذلك القوى، فيه أو في حديثه ضعف[1].

٣- معرفة طبقات الرواة والعلماء

الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين في السّن وفي لقاء الشيوخ - أى التلقى عن المشايخ - وعلى هذا فَرُبَّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما في النسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها[٢].

فالضابط في هذا التقسيم الذى يتناول الجماعة الواحدة: اجتماع أفراد تلك الجماعة في صفة واحدة، ففى طبقة الصحابة تلتقى جماعات متعددة فيها السابقون إلى الإسلام تارة، وفيها المهاجرون تارة أخرى، وفيها الذين شهدوا المشاهد والمعارك تارة ثالثة، فأبو بكر يعد مثلا من طبقة الصحابة، ومن طبقة السابقين، ومن طبقة المبشرين بالجنة، ومن طبقة المهاجرين، وكل من اشترك معه في وصف من هذه الأوصاف كان معه في طبقته[٣].

فالرواة لابد من تباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح. ويعرف من كان منهم عدلا في نفسه من أهل التثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة

(١) تدريب الراوى ١/٣٠٨-٣٠٩.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٦٦٧.
(٣) علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحى الصالح ص٣٥٠.

ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت فهذا يحتج بحديثه أيضا، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد.. ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام؛ ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم - ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم بالكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته وتسقط[1].

ومن أشهر كتب الطبقات التى ألفت في ذلك: كتاب الطبقات الكبير لابن سعد.

«وقد حاول ابن حجر العسقلانى أن يحصر طبقات الرواة منذ عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية، فوصف اثنتى عشرة طبقة ليس فيها إلا من كانت له رواية في الكتب الستة؛ ومعرفة طبقات الرواة تزيل كثيرا من اللبس، وتحول دون تداخل الأسماء والكنى المتشابهة، وتقف الباحث على صور التدليس والانقطاع والإرسال»[2].

وهذه الطبقات المتعددة لكل طبقة منها أوصاف معينة، بحيث إذا اكتملت هذه الأوصاف في الراوى أو العالم عُدَّ من هذه الطبقة التى اكتملت فيه شروطها. فمثلا طبقة التابعين عرفوا التابعى بانه هو الذى لقى صحابيا.

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء وتصنيفهم إلى أنواع متعددة من الطبقات، تحتاج من الباحث أن يكون على معرفة ودراية بتاريخ المواليد والوفيات لكل راو وعالم، حتى يعرف متى وُلِدَ، وعلى من تتلمذ وتلقى العلم، ويعرف ممن أخذ عنه العلم، وإذا كانت له مؤلفات يعرفها، ويعرف سنة وفاته، أى قد تتشابه وتتداخل الأسماء والكنى، فلا يستطيع

(١) الجرح والتعديل - للرازى ١/٦-٧.
(٢) علوم الحديث ومصطلحه - د/ صبحى الصالح ص٣٥٠-٣٥١.

الباحث أن يفرق بين المتشابه والمتداخل في الطبقات إلا من خلال معرفة المواليد والوفيات وعمن أخذوا، ومن أخذوا عنهم، فمن خلال معرفة هذه الأمور كلها يقف الباحث على طبقة الراوى ويحددها.

وعلى هذا وجدنا المحدثين اهتموا بدراسة الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء، كما درسوا الأسماء والكنى وغيرهما مما يتصل بمعرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى وألقاب المحدثين.

وكان هدف المحدثين من دراسة هذه الأنواع ضبط الأسماء والتفريق بين الاسم واللقب والكنية والنسبة، وإظهار الاسم واضحا حتى لا يكون هناك غموض فيه، فلا يفرق بين هذا الراوى ومن اتفق معه في الاسم أو اللقب أو الكنية، وقد يكون المتفق ممن وصف بجرح فيه، فيوضع مع هؤلاء الثقات نظرا لعدم التاكد من معرفته.

ويمكن القول أن علماء الحديث كانوا يريدون أن يعرفوا كل شيء عن الراوى بما في ذلك اسمه او لقبه أو كنيته او نسبته، ويحققوا في شيء يخص الراوى، لأنه يروى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أمر يخص العقيدة، ولابد من التأكد من راوى ذلك. لكى يستخرجوا الأحكام الشرعية مما سمعوه منه.

ثانيا: عند اللغويين

١- معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب

تناول اللغويون الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وبينوا من اشتهر بكنيته أو لقبه او نسبه من علماء اللغة والنحو والشعراء، وكذلك وضحوا الألقاب وأسبابها، ومعرفة الأنساب، تناولوا ذلك بالدراسة والبحث عن أصل الألقاب والأنساب وأسبابهما، ليفرقوا بين الاسم

الصريح واللقب والكنية ومن نسب إلى قبيلة أو بلد أو وطن أو غير ذلك مما نسب إليه.

هذا النوع عند اللغويين تناولوه في أربعة فصول كما ذكر السيوطى:

الفصل الأول: في معرفة اسم من اشتهر بكنيته أو لقبه أو نسبه؛ **وهو نوعان:**

أحدهما: فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو:

من ذلك: أبو الأسود الدؤلى: قال أبو الطيب اللغوى: اختلف في اسمه، فقال: عمر بن شبَّة: اسمه عمرو بن سفيان[1] بن ظالم، وقال الجاحظ: اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان[2]. انتهى.

أبو عمرو بن العلاء: اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا: أصحها زَبَّان[3]، (بزاى معجمة) والبقية: جَبْر، جُنَيْد، جَزْء، حُمَيْد، رَبَّان، عُتَيْبَة، عثمان، عُرْيان، عُقْبة، عمَّار، عَيَّار، عيينة، فائد، قَبِيصة، محبوب، محمد، يحيى، وقيل: اسمه كنيته.

وسبب الاختلاف فيه أنه كان لجلالته لا يُسأل عن اسمه...

القسم الثانى: فيما يتعلق بشعراء العرب الذين يحتج بهم في العربية.

ومن هؤلاء الشعراء: امرىء القيس بن حُجْر الكندى: في اسمه أقوال، قيل عدى، وقيل: مُلَيْكة، وقيل: حُنْدج.

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٢١.

(٢) قال الجاحظ: وكان أبو الأسود الدؤلى، واسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان. خطيبا عالما. وكان قد جمع بين شدة العقل وصواب الرأى وجودة اللسان، وقول الشعر والظرف. انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/٣٢٤.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٣٥.

النابغة الذبيانى: اسمه زياد بن معاوية.

النابغة الجعدى الصحابى: اسمه قيس بن عبد الله.

الأعشى: اسمه ميمون بن قيس .... وغيرهم.

الفصل الثانى: فى معرفة كنية من اشتهر باسمه أو لقبه أو نسبه وهو قسمان أيضا:

أحدهما: فى شعراء العرب، ومن هؤلاء:

زهير بن أبى سلمى: أبو بُجَير.

أوس بن حجر: أبو شُرَيح.

لبيد بن ربيعة: أبو عُقَيل.

طرفة ابن العبد: أبو عمرو .... وغيرهم.

والقسم الثانى: فى أئمة اللغة والنحو:

ومن هؤلاء:

ميمون الأقرن: قال الخليل: كان يكنى أبا عبد الله.

سيبويه: قال أبو الطيب: كان يكنى أبا بشر، وأبا الحسن وأبا عثمان، وأثْبَتُها أبو بشر.

قطرب: أبو على .... وغيرهم.

الفصل الثالث: فى معرفة الألقاب وأسبابها

وهو قسمان:

أحدهما: ألقاب شعراء العرب.

قال ابن سلام: إنما سمى الفرزدق تشبيها لوجهه بالخُبْزَة؛ وإنما سمى الراعى لكثرة وصفه الإبل، وحُسْن نَعْته لها.

علقمة الفحل بن عبدة لقب الفحل، لأن امرؤ القيس خاصمه في شعره إلى امرأته، فحكمت عليه لعلقمة فطلقها، وتزوجها علقمة فسمى الفحل لذلك، وقيل: بل كان في قومه آخر يسمى علقمة الخَصِىُّ، ففرقوا بينهما بهذا الاسم[1].

ومن الشعراء من لقب ببيت شعر قاله حتى لا يعرف إلا بهذا اللقب، ومن هؤلاء منبه بن سعد بن قيس بن مضر، وهو أغْصُرُ، وإنما سمى أعصر بقوله:

أَعُـمَيْرُ إنَّ أبـاكِ شَـيَّبَ رأسَـه ... كرُّالليالى واختلاف الأَعْصـرِ[2]

ومنهم جابر بن قيس الحارثى، سمى المحذَّق بقوله:

واحججتمو بالركب عنا وقلتم ... سقطنا على أمّ الرُّبَيَقْ المحذَّق

ومنهم مالك بن جناب الكلبى، سمى الأصم بقوله:

أصَمَّ عن الخَنَا إن قيلَ يوماً ... وفي غير الخَنَا أُلْفَى سَمِيعًا

.... إلخ.

وهناك من تعددت أسماؤهم أو كناه أو ألقابه، ومنهم:

عبدالله بن الصِّمة. أخو دُريد بن الصِّمة، قال أبو عبيد في مقاتل الفرسان: كان له ثلاثة أسماء وثلاث كنًى، وكان اسمه عبد الله ومعبدا وخالدا، ويكنى أبا فُرْعان، وأبا أوفى، وأبا ذُفَافة .. وغيره كثير.

القسم الثانى: ألقاب أئمة اللغة والنحو، ومنهم:

عنبسة الفيل:

قال الزمخشرى في ربيع الأبرار: لُقِّب بذلك لأن معدان أباه كان يروض فيلا للحجاج.

(١) الشعر والشعراء - لابن قتيبة ١/٢١٨-٢١٩.
(٢) طبقات الشعراء - لابن سلام ص٣٦.

المبَرِّد:

قال السيرافي: لما صنف المازنى كتابه الألف واللام سأل المبرد عن دقيقة وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فانت المبرد (بكسر الراء) أى المثبت للحق، فغيره الكوفيون، وفتحوا الراء.

نِفْطَوَيْه:

اسمه إبراهيم بن محمد بن عرفة، لقب بذلك تشبيها بالنفط، لدمامته وادمته، وجعل على مثال سيبويه....

الفصل الرابع: في معرفة الأنساب

وهو أقسام: أحدهما: المنسوب إلى القبيلة صريحا:

كأبى الأسود الدؤلى من ولد الدُّئل بن بكر بن كنانة.

قال السيرافي: قيل في النسب إلى دُئِل دُؤَلى (بالفتح) كما قالوا في نَمِر نَمَرِى (بالفتح) استثقالا للكسرة، ويجوز تخفيف الهمزة فيقال: الدُّوَلى، بقلب الهمزة واوا محضة، لأن الهمزة إذا انفتحت وكان قبلها ضمة خففت بقلبها واوا[1].

الثانى: المنسوب إلى القبيلة ولاء.

كسيبويه، يقال له الحارثى لأنه مولى بنى الحارث بن كعب بن عمرو بن خالد بن أدد .....[2].

الثالث: المنسوب إلى البلد والموطن.

كالسجستانى أبى حاتم سهل بن محمد، منسوب إلى سجِستان[3].

الرابع: المنسوب إلى جَدٍّ له.

(١) أخبار النحويين البصريين - للسيرافي، ص٢٣.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٦٦.
(٣) السابق ص١٩٤.

كالأصمعى، نسب إلى جده أَصْمَع، وهو باهلى النسب[١].

وهناك من انواع الفصل الرابع من نسب إلى لباسه كالكسائى، أو من نسب إلى اسمه واسم أبيه كالنميرى الشاعر، وهناك من نسب إلى من صحبه كاليزيدى، ومن نسب إلى مالك غير معتق كالرياشى أبى الفضل عباس بن الفرج، قال السيرافي:

«هو مولى محمد بن سليمان الهاشمى، ورياش رجل من جذام، كان أبو العباس عبداً له»[٢].

فبقى عليه نسبه إلى رياش؛ وهناك من نسب إلى بعض أعضائه لكبره، كالرؤاسى محمد بن الحسن الكوفي، سمى بذلك لأنه كان كبير الرأس، وهناك من نسب إلى أمه، من ذلك محمد بن حبيب، هى أمه ولا يعرف أبوه[٣].

وعلى هذا وجدنا علماء اللغة تأثروا بما وضعه علماء الحديث لأنفسهم في البحث وطبقوه في بحثهم، لأن اللغة هى الوسيلة الأولى لفهم الحديث النبوى الشريف فلابد من الحفاظ على سلامة اللغة ونقائها، ومعرفة رواتها وما يتصل بهم، من ضوابط الرواية حتى يصلوا بالنص اللغوى إلى الهدف المنشود له، وهو صحة نسبته ونقائه وسلامته وخلوه من الاختلاط بغيره من كلام الأمم الأخرى، وكما مر بنا من قبل فقد كان علماء اللغة يتحرونَ الدقة في توثيق النص، والتأكد من عروبة قائله.

٢- معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء

تناول اللغويون دراسة العلماء والرواة ومعرفة أخبارهم والتثبت منهم حتى يكونوا على معرفة ودراية بما يأخذونه عنهم ويسمعونه منهم.

(١) السابق ١٦٧.
(٢) أخبار النحويين البصريين ص٩٨-٩٩.
(٣) انظر الأمثلة السابقة وغيرها في المزهر ٢/٤١٨-٤٤٧.

والسبب في ذلك أن العرب في الجاهلية وعصر صدر الإسلام كانوا يتحدثون اللغة على سجيتها، وكانت اللغة في هذا الوقت في عنفوان قوتها وشبابها، وحينما انتشر الإسلام في الأمصار المفتوحة ودخل أهلها الإسلام، وبدأوا يتعلمون العربية لأنها أصبحت لغة دينهم الجديد، ساد اللحن في ألسنتهم، نظرا لدخول ألسنة كثيرة ومتنوعة في الإسلام، فزال الإعراب الذى يوضح معانى الكلمات، ويبين مدلولها. ولهذا فقد ورد عن «عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: تعلموا العربية فإنها تشبب العقل، وتزيد في المروءة؛ وروى عن عمر أيضا أنه قال: تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن.

وقال مالك بن أنس: الإعراب حَلْى اللسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم حَلْيهَا»[1].

فلما كثر اللحن وانتشر على ألسنة المتحدثين باللغة، بدأ العلماء يتنبهون لهذا الخطر، وقاموا بدراسة العلماء وأخبارهم وما يتصل بهم، وظهرت المدارس اللغوية، وبدأوا يفرقون بين البصرى والكوفى، وأصبح لكل مدرسة منهجها في البحث والتنقيب، فكان لابد من التفريق والتمييز بينهما؛ قال أبو الطيب اللغوى:

«قد غلب اللحن وفشا، حتى إن كثيرا من أهل دهرنا لا يفرقون بين أبى عبيدة وأبى عبيد، وبين الشىء المنسوب إلى أبى سعيد الأصمعى، أو أبى سعيد السكرى، او أبى سعيد الضرير. ويحكون المسئلة عن الأحمر، فلا يدرون: أهو الأحمر البصرى، أو الأحمر الكوفى، ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبى عمرو بن العلاء وأبى عمرو الشيبانى، ولا يفصلون بين أبى عمر عيسى ابن عمر الثقفى، وبين أبى عمر صالح بن إسحاق الحضرمى.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٣.

ويقولون: قال الأخفش: فلا يفرقون بين أبى الخطاب الأخفش، وأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البَصْرِيَّيْن، وبين أبى الحسن على بن المبارك الأخفش الكوفى، وأبى الحسن على بن سليمان الأخفش صاحب محمد ابن يزيد وأحمد بن يحيى»[1].

ومن يقوم بدراسة أحوال السلف لابد أن يكون عارفا وملما بأخبارهم، فليس أى فرد يقوم به، ولابد للباحث فى ذلك أن يلتزم بالحيطة والحذر ولا يتحامل على واحد منهم، لأن التحامل يذهب الحقيقة، ويضلل القارىء فلا يوقفه على معرفة ما يريده.

قال ابن جنى فى باب صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة:

«هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد فى هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه، وابتداء قوانينه وأوضاعه، إلا البَرُّ عند الله، الحظيظ بما نوه به، وأعلى شأنه، أولا يعلم أن أمير المؤمنين عليا - رضى الله عنه - هو البادى والمنبه عليه، والمنشئه والمرشد إليه، ثم تحقق ابن عباس - رضى الله عنه - به، واقتفاء أبى الأسود - رحمه الله - إياه، هذا بعد تنبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضه على الأخذ بالحظ منه، ثم تتالى السلف عليه، واقتفائهم آخرا على أول طريقة، ويكفى من بعد ما تعرف حاله، ويتشاهد به من عفة أبى عمرو بن العلاء ومن كان معه ومجاورا أزمانه»[2].

فاشترط ابن جنى فى القائم بدراسة أخبار العلماء والرواة ان يكون بارا عدلا حتى يثبت الحقائق كما وجدها، لا أن يثبتها كما يراها هو

(١) المزهر ٢/٣٩٥.
(٢) الخصائص ٣/٢٠٩-٢١٠.

لأغراض في نفسه، أو كما يراها إرضاء لغيره من الناس، لأن ذلك تغيير للحقائق.

وعلى هذا قام العلماء بدراسة العلماء والرواة وأحوالهم، وذكروا شيئا من أخبارهم ملتزمين الحيطة والحذر حتى لا يحيدوا عن الحق، وقسموهم إلى طبقات على حسب أزمانهم وبلادهم، مع ذكر تاريخ ميلادهم ووفاتهم؛ ومن هذه الكتب التى قامت بذلك كتاب: طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

فقد ذكر في مقدمته: «أن امير المؤمنين الحَكَم المستنصر بالله أَمَرَه بتأليف كتاب يشتمل على ذكر من سلف من النحويين واللغويين في صدر الإسلام، ثم من تلاهم من بعد إلى زماننا هذا، وأن أُطَبِّقهَم على أزمانهم ومدد أعمارهم وتاريخ وفاتهم على قدر الإمكان في ذلك، وبحسب الإدراك له، وأجلب جملة من نتف أخبارهم، وتاريخ وفاتهم، والحكايات المتضمنة لفضائلهم، المشتملة على محاسنهم، ليكون ذلك شكرا لجميل سعيهم، وحميد مقامهم»[1].

هذا وقد قام الزبيدى بتقسيم النحويين إلى طبقتين: الأولى طبقة النحويين البصريين وعدد طبقاتهم ست طبقات؛ ولغويين وقسمهم إلى قسمين: لغويين بصريين، وجعل طبقاتهم سبع طبقات؛ ولغويين كوفيين وعدد طبقاتهم خمس طبقات.

ثم تكلم عن النحويين واللغويين المصريين وجعلهم ثلاث طبقات، وتحدث عن النحويين واللغويين القرويين وعددهم أربع طبقات؛ وأخيرا تحدث عن النحويين واللغويين الأندلسيين وجعلهم ست طبقات.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٧.

وكذلك ألف أبو سعيد السيرافى كتابه: أخبار النحويين البصريين؛ وكذلك قام أبو عبيد محمد بن سلام الجمحى المتوفى سنة (٢٣١هـ) فى كتابه طبقات فحول الشعراء، قام بترتيب نحاة البصرة، وكذلك فعل ابن النديم فى الفهرست حيث ذكر نحاة البصرة، ثم ذكر نحاة الكوفة بعد البصريين، وقال: إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ[1].

وقد ألف السيوطى كتابه: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، جمع فيه صفوة ما دون فى هذا الشأن من الكتب التى سبقته، بالإضافة إلى ما انتقاه من الكتب الأخرى كالتاريخ والأدب وغيرهما، فكان يذكر اسم اللغوى وتاريخ مولده ووفاته، وعمن أخذ وروى، كما أنه كان يبين الآخذين عنه، ويذكر مصنفاته.

وإذا كان العلماء اهتموا بدراسة العلماء من النحويين واللغويين، فقد اهتموا بدارسة الشعراء وتقسيمهم إلى طبقات كما فعل ابن سلام فى طبقات الشعراء، وقسم الشعراء إلى طبقتين: جاهليين، وعدد طبقاتهم عشر طبقات؛ وإسلاميين وجعل عدد طبقاتهم عشر طبقات أيضا.

ثم جاء بعده ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) وألف كتابه: الشعر والشعراء، وتكلم فيه عن المشهورين من الشعراء الذين يعرفهم أهل الأدب، ويحتج بأشعارهم، ولكنه لم يقسمهم إلى طبقات، وإنما «أخبر فيه عن الشعراء وأزمانهم، وأقدارهم، وأحوالهم فى أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومن كان يعرف باللقب أو بالكنية منهم. وعما يستحسن من أخبار الرجل ويستجاد من شعره، وما سبق إليه المتقدمون

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٥ مقدمة المحقق.

فأخذه عنهم المتاخرون. وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التى يختار الشعر عليها ويستحسن لها»[1].

فمثل هذه الترجمة، تزيح الغموض واللبس عن هذا العلم المترجم له، لأنها تكشف لنا شيئا عن حياته العلمية، وتوضح هل هو من الموثوق بهم الذين يؤخذ عنهم أو لا.

(١) الشعر والشعراء ١/٥٩.

المبحث الثامن
المؤتلف والمختلف

أولا: عند المحدثين

تناول علماء الحديث هذا الفن بالدراسة والتحقيق، وكرهوا عدم معرفته لأهل العلم من المحدثين، فتركه قبيح بالنسبة لهم، لأن عدم معرفته يوقع المحدث في خطأ.

قال النووى: «هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه، وهو ما يتفق في الخَطِّ دون اللفظ»[1].

وهذا الفن الغاية منه ضبط أسماء الرواة والمحدثين، وهو ما ائتلف خطا واختلف لفظا من الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب.

«قال على بن المدينى: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بانه شىء لا يدخله القياس، ولا قبله شىء يدل عليه ولا بعده»[2].

والهدف من دراسة هذا الفن ومعرفته عند علماء الحديث هو الأمن من التصحيف الذى يلحق هذه الأسماء والألقاب والكنى المتفقة في الخط والمختلفة في اللفظ وسيلته الضبط بالعبارة، وهذا الضبط لا يكون في جميع حروف الاسم المتفق في الخط، وإنما يكون الضبط في الحرف الذى يحتاج إلى ضبط ليفرق بينه في هذا الاسم، وحينما يقع في

(١) تدريب الراوى ٢/٢٧٤.
(٢) شرح نخبة الفكر - لابن حجر ص٦٦.

غيره المتفق معه في الخط، فينص على الحرف نفسه بالحركة المضبوط بها حتى يكون هناك فارق بينهما في اللفظ.

والكتب التى ألفت في هذا الفن، تناول فيها أصحابها ضبط الأسماء المتفقة في الخط، فبعضها اعتمد على ضبط القلم بالشكل، أى أنه لم ينص على الحركة بالرسم، وبعض هذه الكتب كان ينص على الضبط بالعبارة، والضبط بالنص على الحركة كتابة يكون في غاية الدقة لسلامته من التصحيف، وخلوه من مآخذ الضبط بالنص على الحركة بالشكل.

ومن الكتب التى ألفت في هذا الفن عند المحدثين وأحسنها وأكملها كتاب الإكمال لابن ماكولا.

قال السيوطى: «وأتمه الحافظ أبو بكر بن نُقْطة بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابونى، والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاى، بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبيد الله الذهبى مجلدا، سماه مشتبه النسبة فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، فضمنه وحرره وضبطه بالحرف واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها»[1].

وعلى هذا فإن علماء الحديث لم يلتزموا بهذا الضبط في جميع الأعلام والألقاب والكنى والأنساب التى وردت لجميع الرواة، وإنما كان الضبط عندهم منتشرا لاضابط في أكثره، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا.

---

(١) تدريب الراوى ٢/٢٧٤-٢٧٥.

قال النووى: «وهو منتشر لا ضابط في أكثره، وما ضبط قسمان:

أحدهما: على العموم (أى من غير اختصاص بكتاب معين) كسلّام كله مشدد إلا خمسة: والد عبد الله بن سَلام، ومحمد بن سَلام شيخ البخارى، الصحيح تخفيفه، وقيل: مشدد، وسَلاَمَ بن محمد بن ناهض، وسماه الطبرانى سلامة، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام المعتزلى الجبائىّ.

قال المبرد: ليس في كلام العرب سَلَامٌ مخفف إلا والد عبد الله بن سلام الصحابى، وسلام بن أبى الحُقَيق، قال: وزاد آخرون: سلام بن مُشْكم، خمَّار في الجاهلية، والمعروف تشديده؛ «عُمَارَةُ» ليس فيهم بكسر العين إلا أُبَىّ بن عمارة الصحابى، ومنهم من ضمه، ومن عداه جمهورهم بالضم، وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم... (هذا في الأسماء).

(وفي الكنى) أبو عُبيدة: كله بالضم (وليس هناك أحد يكنى أبا عبيدة بالفتح)، السَّفَرُ: بفتح الفاء كنية وبإسكانها في الباقى.... الجَمَّالُ: كله بالجيم في الصفات إلا هارون بن عبد الله الحَمَّال فبالحاء، وجاء في الأسماء أبيضُ بنُ حمَّال، وحَمَّال بن مالك بالحاء، وغيرهما....

القسم الثانى: ما وقع في الصحيحين أو الموطأ: يَسَار، كله بالمثناه ثم المهملة إلا محمد بن بَشَّار فبالموحدة والمعجمة، وفيها سَيَّارُ بن سلامة وابنُ أبى سَيَّار - بتقديم السين. «بشْرُ» كله بكسر الموحدة وإسكان المعجمة إلا أربعة فبضمتها وإهمالها؛ عبد الله بن بُسْر الصحابى، وبُسْر بن سعيد....

والأنساب مثل: «الأَيْلِى» كله بفتح الهمزة وإسكان المثناة «البّزازُ» بزايين إلا خلف بن هشام البزَّارَ، والحسن الصباح بن الصباح، فآخرهما راء. «البَصْرىُّ» بالباء مفتوحة ومكسورة إلى البصرة إلا مالك بن أوس

ابن الحَدَثانَ النُّضرِى، وعبد الواحد النُّضرِى، وسالما مولى النَّضرِيين فبالنون...[1]

وهكذا اهتم المحدثون بهذا الفن من المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب، وأُلفت الكتب فيه خوفا من التصحيف الذى يصيب الأسماء، وقد كانوا ينصون على الحرف الذى يمكن أن يقع فيه التصحيف حتى يكون هناك فرق بين الحرف المؤتلف والمختلف فيه كما وجدنا في الأمثلة مثل: «يسار» بالياء المثناة يليها السين المهملة، وهذا يكون فرقا بينه وبين «بشار» فهذا بالباء الموحدة يليها الشين المعجمة، فقد كانوا ينصون على ضبط الحروف بالإعجام.

وكذلك ينصون على الضبط بالحركة في الاسم أو في غيره، لأن الحركة تكون فارقا بين الأسماء المتحدة في البِنْية المختلفة في اللفظ، فمن خلال ذكر الحركة والنص عليها يفرق بينهما، مثل: «سَّلام» و«سَلَام» فالأول بتشديد اللام على وزن «فَعَّال»، والثانى بتخفيف اللام على وزن «فَعَال»، فلولا ذكر الحركة والنص عليها لَمَا كان هناك تفريق بين «سلّام» بتشديد اللام، و«سَلَام» بتخفيفها، ومن خلال ذكر الحركة والنص عليها يَسْلم الاسم المتحد في البنية من التصحيف والتبديل مع غيره من الأسماء المتحدة معه في البنية، ولكنها تختلف عنه في اللفظ.

ثانيا: عند اللغويين

تناول اللغويون المؤتلف والمختلف بالدراسة تأثرا بعلماء الحديث، وحتى لا يقع تصحيف في الأسماء التى اتفقت رسما واختلفت نطقا، سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل، ومعرفة هذا الفن أيضا مهم عند علماء اللغة حتى لا يتطرق إلى الأسماء المتفقة رسما المختلفة نطقا أى تصحيف، فأشد التصحيف هو ما يقع في الأسماء كما قال علماء الحديث.

---

(١) السابق ٢/٢٧٤-٢٩٢.

وقد تناول السيوطى هذا النوع، وجعله ﮯ ثلاثة فصول:

الأول: فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو؛ **والثانى**: فيما يتعلق بشعراء العرب. **والثالث**: فيما يتعلق بالقبائل؛ وقد ألف الآمدى كتابا ﮯ المؤتلف والمختلف.

واعتمد اللغويون ﮯ ضبطهم للأسماء التى اتفقت رسما واختلفت نطقا على الضبط بالحروف وليس الضبط بالقلم؛ والضبط بالحروف طريقة يأمن فيها اللبس والتصحيف، فهم ينصون على الحرف المؤتلف ﮯ الشكل ومختلف ﮯ النطق، فيقولون: بالباء الموحدة، أو بالياء التحتية، وهكذا كما سنذكر من أمثلة، هذا بالنسبة للحروف.

أما بالنسبة للحركات فكانوا يوضحون حركة كل اسم من هذه الأسماء المؤتلفة ﮯ الأصوات، ولكنها تختلف ﮯ الضبط والنطق، ومثال ذلك «مُلَيح» بضم الميم وفتح اللام، وبفتح الميم وكسر اللام.

واليك أمثلة من الفصول التى ذكرها السيوطى:

- فمن أمثلة الفصل الأول الذى يتعلق بأئمة اللغة والنحو، قال:

- من ذلك: الأُبَّذى والأُنْدى. **الأول** بالباء الموحدة المشددة والذال المعجمة جماعة، والثانى بالنون الساكنة والدال المهملة عبد الله بن سليمان بن حفظ الله.

- الأنبارى والأبيارى. الأول بالنون ثم الموحدة أبو محمد القاسم ابن محمد بن بشار، والثانى بالموحدة ثم المثناة التحتانية على بن سيف المصرى.

- ومن ذلك: السِّجْزى والشَّجَرى. الأول بالسين المهملة المكسورة وسكون الجيم وبالزاى، والثانى بالشين المعجمة المفتوحة وفتح الجيم وبالراء، أبو السعادات هبة الله بن الشجرى...

- ومن أمثلة الفصل الثانى المتعلق بشعراء العرب:

قال الآمدى في كتاب المؤتلف والمختلف:

زياد في الشعراء جماعة: منهم النابغة الذبيانى، ولهم شاعر يقال له ذيـاد (بالذال المعجمة) بن عزيز بن الحويرث بن مالك بن واقد.

- أما الفصل الثالث الذى يتعلق بالقبائل، فمن أمثلته التى نقلها السيوطى:

قال القالى في أماليه:

- حدثنا أبو بكر بن الأنبارى، حدثنى أبى عن أشياخه قال: كل ما في العرب عُدَس، (بفتح الدال) إلا عُدُس بن زيد فإنه بضمها.

- وكل ما في العرب سَدُوس (بفتح السين) إلا سُدُوس بن أصْمَع في طيىء..

ومما ورد في ذلك:

- كل شىء في العرب مُعَاوية سوى مَعْوِيَة بن امرىء القيس بن جسر في قضاعة، وسوى مَعْوِية، وهو أجرم بن ناهش في خثعم.

- وكل شىء في العرب فَهْم بالفاء إلا قَهْم بن الجابر من همدان فإنه (بالقاف).

- وكل شىء من قبائل العرب فهوغَنْم (بالغين والنون) إلا عَثْم بن الرَّبْعَة بن رشـدان بن قـيس من جهينة، فإنه بالعين والثاء.

- وكل شىء في العرب أَسِيد فهو على فعيل سوى أُسَيْد بن عمرو في بنى تميم، فإنه على مثال التصغير، وسوى سَيدَ بن رزان في قيس فإنه على مثال فَعلَ.

- وكل شيء في العرب خَلِيف (بالخاء المعجمة) إلا حَلِيف بن مازن في خثعم فإنه بالحاء المهملة[1].

وهكذا قام اللغويون بدراسة المؤتلف والمختلف في الأسماء، وينصون على الحرف المؤتلف في البنية المختلف في لفظه، ويوضحون إعجامه حتى يكون فارقا، وهذا في إعجام الحروف، وفي الضبط كانوا يبينون الحركة وينصون عليها.

(١) انظر في هذه الأمثلة وغيرها: المزهر ٢/٤٤٧-٤٥٢.



المبحث التاسع
المتفق والمفترق

أولا: عند المحدثين

وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطا ولفظا، وتختلف أشخاصهم، فيجب أن يفرق بينهم حتى لا يختلط الضعيف بالثقة.

وهذا النوع متفق في اللفظ والخط معا بخلاف النوع الذى قبله وهو المؤتلف والمختلف، فإن فيه الاتفاق في الخط مع الاختلاف في اللفظ.

«وفائدة معرفة هذا النوع خشية أن يظن الشخصان واحدا»[1]. فربما يعرف المتعدد على أنه شخص واحد، فمعرفة هذا النوع واجب حتى يؤمن الوقوع في اللبس في الأشخاص المتفقة في ذلك، وحتى يفرق بين هؤلاء المشتركين، فربما يكون أحدهم ضعيفا، فيضعف الثقة، ويوثق الضعيف، فمعرفة ذلك واجب حتى يعرف الضعيف من الثقة.

والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما «من قبيل ما يسمى في أصول الفقه (المشترك). وزَلَق بسببه غيرُ واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظانّ الغَلَط في كل علم»[2].

وهذا يقابل المشترك اللفظى عند علماء اللغة، «وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة. ومثال ذلك: العم: أخو الأب، والعم: الجمع الكثير»[3].

---

(١) شرح نخبة الفكر ص٦٦.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٦١٢.
(٣) المزهر ١/٣٦٩-٣٧٠.

والمتفق والمفترق عند علماء الحديث من الأسماء والأنساب وغيرهما على سبعة أقسام، كما ذكرها ابن الصلاح؛ فقال:

القسم الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله: الخليل بن أحمد: ستة، فأولهم: النحوى البصرى صاحب العروض.

قال المبرد: فَتَّشَ المفتشون فما وُجِدَ بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبى الخليل بن أحمد ... والثانى: أبو بشر المزنى البصرى، والثالث: أصبهانى روى عن رَوْح بن عُبَادة وغيره؛ والرابع: أبو سعيد السجزِّى القاضى الحنفى المشهور بخراسان ... والخامس: أبو سعيد البُستى القاضى المهلَّبى. فاضلٌ روى عن الخليل السجزِّى...، والسادس: أبو سعيد البُستِى أيضا الشافعى، دخل الأندلس وحدث عن أبى حامد الإسفرائينى..

القسم الثانى: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك؛ ومن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة كلهم في عصر واحد يروون عمن يسمى عبد الله:

أحدهم القَطيعى أبو بكر الراوى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، الثانى: السَّقَطى أبو بكر يروى عن عبدالله بن أحمد بن حنبل بن ابراهيم الدَّورقى. الثالث: دينَوَرى، روى عن عبد الله بن محمد بن سنان؛ الرابع: طَرَسوسى روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسى...

القسم الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معا:

مثاله: أبو عمران الجَوْنى اثنان: عبد الملك التابعى، وموسى ابن سهل البصرى...

القسم الرابع: عكس هذا؛ ومثاله:

صالح بن أبى صالح: أربعة: أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، والثانى: أبوه أبو صالح السَّمَّان ذكوان الراوى عن أبى هريرة، والثالث: صالح بن أبى صالح السَّدُوسى، روى عن على وعائشة، والرابع: صالح بن أبى صالح مولى عمر بن حريث..

القسم الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم:

مثاله: محمد بن عبد الله الأنصارى: اثنان متقاربان فى الطبقة أحدهما الأنصارى المشهور القاضى روى عنه البخارى، والثانى: كنية أبو سلمة ضعيف...

القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك فى الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك. كحماد، وعبد الله وشبهه؛ فإذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخرسان ابن المبارك....

القسم السابع: المشترك المتفق فى النسبة خاصة؛ ومن أمثلته: الآمُلَىّ والآمُلِىّ.

الأول إلى آمل طبرستان. قال أبو سعيد السمعان: اكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل؛ والثانى إلى آمُل جَيْحُون. شُهِرَ بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملى، روى عنه البخارى فى صحيحه.

قال ابن الصلاح: ووراء هذه الأقسام، أقسام أُخَرُ لا حاجة بنا إلى ذكرها. ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غيرَ مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر فى رواياته، فكثيرا ما يأتى مميزا فى بعضها، وقد يدرك بالنظر فى حال الراوى والمروى عنه، وربما قالوا فى ذلك بظن لا يقوى،

كما حدث القاسم بن زكريا المطرّز يوما بحديث: عن أبى همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان. فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثورى. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة.

فقال له المطرّز: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قَدْرَوَى عن الثورى أحاديث معدودة محفوظة وهو ملىء بابن عيينة[1].

من خلال هذه الأقسام التى ذكرها علماء الحديث في المتفق والمفترق، وجدنا مدى حرصهم على التفريق بين هذه الأسماء والألقاب والكنى التى اتفقت مخافة الوقوع في الخطأ، وحتى يميزوا بين هؤلاء الرواة الثقات وبين غيرهم من الرواة الضعفاء.

ثانيا: عند اللغويين

تناول اللغويون المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والكنى كما فعل المحدّثون مخافة الوقوع في الخطأ وعدم التفريق بين المتفق منها، فوقفوا أمام المشترك من الأسماء والألقاب والكنى ليفرقوا بين كل منهم، وحتى يعرف من السابق منهم وهكذا.

وقد تناول أهل اللغة المتفق والمفترق في ثلاثة فصول، كما فعلوا في المؤتلف والمختلف؛ وإليك نماذج مما ذكر عندهم:

الفصل الأول فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو:

الأخفش أحَدَ عَشرَ نحويا:

أحدهم: الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه.

والثانى: الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه مات سنة عشر ومائتين.

---

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح ص٦١٣-٦٢١، تدريب الراوى ٢/٢٩٣-٣٠٤.

والثالث: الأخفش الأصغر أبو الحسن على بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب، مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

والرابع: احمد بن عمران بن سلامة الألهانى مصنف غريب الموطأ، مات قبل الخمسين ومائتين.

والخامس: أحمد بن محمد الموصلى أحد شيوخ ابن جنى، مصنف كتاب تعليل القراءات.

والسادس: خلف بن عمرو اليشكرى البَلَنسى. مات بعد الستين وأربعمائة.

والسابع: عبد الله بن محمد البغدادى من أصحاب الأصمعى.

والثامن: عبد العزيز بن أحمد الأندلسى من مشايخ ابن عبد البر.

والتاسع: على بن محمد الإدريسى. مات بعد الخمسين وأربعمائة.

والعاشر: على بن إسماعيل بن رجاء الفاطمى.

والحادى عشر: هارون بن موسى بن شريك القارىء. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين.

وذكر السيوطى فائدة قال: حيث أطلق أبو عبيد فى الغريب المصنف أبا عمرو فهو الشيبانى، فإن أراد أبا عمرو بن العلاء قَيَّده، وحيث أطلق البصريون أبا العباس فالمراد به المبرِّد، وحيث أطلقه الكوفيون فالمراد به ثعلب...

الفصل الثانى فيما يتعلق بشعراء العرب:

... النوابغ: أربعة فيما ذكر ابن دريد فى الوشاح.

نابغة بنى ذبيان زياد بن معاوية ، ونابغة بنى جعدة قيس بن عبدالله ، ونابغة بنى الحرث يزيد بن أبان، ونابغة شيبان جمل سعدانه...

الطّرمّاح : اثنان :

أحدهما الطرماح بن حكيم؛ والآخر الطّرِمّاح الأجانى.

الفصل الثالث فيما يتعلق بالقبائل :

قال ابن حبيب في كتاب متفق القبائل.

في قيس عَيْلان شَكَل بن الحرث ، وفي بنى كَلْب شكل بن يربوع.

وفي بنى مضر : الغَوْث بن مُرّ بن أُدّ ، وفي بنى بَجِيلة الغوث بن أنمار ، والغوث بن طيىء.

وفي خزاعة : كُلَيْب بن حبشية ، وفي تميم كليب بن يربوع، وفي هوازن كليب بن ربيعة بن عامر ، وفي تغلب كليب بن ربيعة بن الحرث....

وفي قضاعة عُذْرة بن سعد ، وفي كَلْب عُذْرة بن زيد اللات، وعذرة ابن عدى، وفي الأزد : عذرة بن عداد .... وغير ذلك مما ذكر من أمثلة[1].

وعلى هذا كان اللغويون قد عرفوا المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب وغيرهما فيما يتصل بأئمة اللغة والنحو ، أو فيما يتعلق بشعراء العرب ، أو ما يتعلق بالقبائل، ووضحوا ذلك وفرقوا بين المتفق منها ، ومن خلال ذلك استطاع اللغويون أن يصفوا هؤلاء، ويعرفوا أماكنهم ومواطنهم وسنة الوفاة عند بعضهم، ويعرفوا المتفق في القبائل والشعراء.

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المزهر ٢/٤٥٣-٤٦٠.

المبحث العاشر
التصحيف والتحريف

أولاً: عند المحدثين

تكلم علماء الحديث عن المصحَّف والمحَرَّف، فبعضهم سَوَّى بينهما، وهو رأى جمهور العلماء والمتقدمين من المحدثين، لأن المَحْوَر الذى يدور عليه المعنى الأوَّلِىُّ للتصحيف والتحريف هو التغيير في الكلمة، وبعض العلماء فرق بينهما، وهو الحافظ بن حجر، فقال:

التصحيف: هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، وذلك لأن الآخذ عن الصحيفة لا يمكنه التفريق بين لفظ الكلمة في السياق، وصورة كلمة غير منقوطة يقرؤها الصحفى على غير وجهها مثل: «فحمة» إذا لم تنقط يقرؤها قحمة، ويقرؤها فخمة، ولا يضبط هذا إلا التلقى من أفواه الشيوخ[1].

ثم قسموا الحديث المصحف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١- **تصحيف في السند، ومثاله**: حديث شعبة عن «العوام بن مراجم» بالراء والجيم، صحفه ابن معين فقال بالزاى والحاء.

٢- **تصحيف في المتن، ومثاله**: حديث زيد بن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم: «احتجر في المسجد» أى اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلى فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم.

وهذان القسمان يطلق عليهما «تصحيف لفظ» كما قال السيوطى.

وهناك قسمان آخران للمصحف باعتبار منشئه، وهذان النوعان سماهما السيوطى: تصحيف بصر وسمع، وهما:

(١) تصحيفات المحدثين - للعسكرى ٣٩/١، الحديث النبوى - للصباغ ص٢٣٩.

١- **تصحيف بَصَرٍ فى متن الحديث نفسه، مثاله**: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال»[1] صحفه الصولى فقال: شيئا بالمعجمة؛ فصحف «ستا» إلى شيئا» فهذا تصحيف بصر بأن يشتبه الخط على بصر القارىء، إما لرداءة الخط، أو عدم نَقْطه.

٢- **تصحيف السمع**، ويكون منشؤه ضعف السمع، أو بُعْد السامع، أو أن يكون الاسم واللقب او الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه بالحروف مختلفة شكلا ونقطا، فيشتبه على السمع، كحديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: واصلٌ الأحْدَبُ.

وقد يكون التصحيف فى المعنى كقول محمد بن المثنى: «نحن قوم لنا شَرَفٌ، نحن من عَنَزَة صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم» يريد أن النبى صلى الله عليه وسلم، صلى إلى عَنزَة، فتوهم أنه صلى على قبلتهم، وإنما العنَزَة هنا الحربة تنصب بين يديه، وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابى أنه زعم انه صلى الله عليه وسلم صلى إلى شاة، صحفها عَنْزَة، بسكون النون[2].

أما التحريف: فهو ما حدث فيه التغيير فى الشكل، سمى مُحَرَّفا، مثل حديث جابر: «رمى أُبَىٌّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم».

صحفه غندر وقال فيه (أَبى) بفتح الهمزة وبالإضافة؛ والصواب «أُبَىّ» بضم الهمزة وتشديد الياء وهو أبى بن كعب.

ومثل حديث رواه مسلم فى مقدمة صحيحة ..»قال شبابة وسمعت

---

(١) الحديث عزاه السيوطى فى الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، عن أبى أيوب، ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير ٢٠٨/٦.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص٤٧١ وما بعدها، تدريب الراوى ١٧٨/٢-١٧٩، تصحيفات المحدثين ٤١/١، الحديث النبوى - للصباغ ص٢٣٩، مباحث فى علوم الحديث للقطان ص١٢٩.

القدوس يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الرُّوح غَرَضا، فقيل: أى شىء هذا؟ قال: يعنى تتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الرَّوح»[١].

ومعنى الرَّوح: النسيم وهو تحريف قبيح، وصوابه «الرُّوح» بضم الراء، و «غرضا» بالغين والراء المفتوحين ومعناه: نهى أن يتخذ الحيوان الذى فيه الروح هدفا للرمى[٢].

ومن الكتب التى ألفت في ذلك: التصحيف للدارقطنى، وتصحيفات المحدثين، للعسكرى، وإصلاح غلط المحدثين للخطابى البستى، وغير ذلك.

وقد ذكر الخطابى في مقدمة كتابه السبب الذى دفعه إلى تاليف كتابه، فقال:

«هذه ألفاظ من الحديث يرويها اكثر الناس والمحدثين ملحونة، ومحرفة، أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وُجُوهًا، اخترنا منها أبينها وأوضحها، والله الموفق للصواب، لا شريك له»[٣].

ومن الأمثلة التى وردت فيه ما ذكره فقال:

فأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة، رضى الله عنها: ليست حيضَتُك في يدك. يفتحون الحاء وليس بالجيد، والصواب حِيضتك - مكسورة الحاء، والحِيْضَة: الاسم او الحال، يريد ليست نجاسة المحيض وأذاه في يدك، فأما الحَيْضَة، فالمرة الواحدة من الحيض، والدفعة من الدم[٤].

(١) صحيح مسلم ١/١٩.
(٢) الحديث النبوى للصباغ ص٢٤٠.
(٣) إصلاح غلط المحدثين - للخطابى البستى ص٤٣-٤٤.
(٤) السابق ص٤٦-٤٧.

ومما ورد فيه، ما ذكره في الغسل» فقال:

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في الجمعة: «من غَسَل واغتسل».

يرويه بعضهم: غسَّل بالتشديد للسين، من غَسَّل، وليس بالجيد، وإنما هو: غَسَل بالتخفيف، ومنهم من أجاز غَسَّل - بالتشديد - على معنى: غسَّل نفسه، وغسَّل غيره ويتأول على وجهين:

أحدهما: ان يكون أراد به اتباع اللفظ، والمعنى واحد، كما قال في الحديث: استمع وأنصت ومشى ولم يركب.

والوجه الآخر: أن يكون قوله: غَسَل أراد غسل الرأس، وخص الرأس بالغسل أولا، لما على رؤوسهم من الوسخ، والشعر وغيره، ولحاجتهم إلى معالجته وتنظيفه، فأما الاغتسال: فإنه عام للبدن كله، وقيل في وجه التشديد، أنه أراد به الجماع، أى: جامع زوجَتَه، واغتسل، ثم خرج إلى الجمعة ليكون أملك لنفسه[1].

مما سبق ذكره من أمثلة للتصحيف والتحريف وجدنا علماء الحديث عالجوا هذه القضية ووضعوها نصب أعينهم، حتى يصلوا بالحديث إلى الهدف المنشود منه، وهو سلامة اللفظ، وأداؤه على الوجه الصحيح له، والوصول من خلال ذلك إلى المعنى الحقيقى والمطلوب منه، وبهذا يتحقق في الحديث سلامة اللفظ، واستقامة المعنى، فتستقيم الأحكام المستنبطة من الحديث.فأى تغيير في حرف من الكلمة في الحديث، يؤدى إلى تغيير في المعنى، وإذا تغير اللفظ أو المعنى، فهذا دليل أن الحديث ليس صحيحا، وكما وجدنا في الأمثلة السابقة، أن أى تغيير في الحركة أو في الحرف يحول المعنى عن أصله المراد له.

(١) السابق ص٥٦-٥٧.

ثانيا: عند اللغويـين

اهتم علماء اللغة بالتصحيف والتحريف الوارد فيها، وكان السبب في ذلك راجعا إلى أن الخط العربى في بدايته كان يكتب مهملا بدون نقط ولا شَكْل، فليست هناك علامات تفرق بين الحروف المتشابهة، وليست هناك أشكال للحركات تضبط بها الحروف، فكانت الحروف المتشابهة يختلط بعضها ببعض، فيـؤدى ذلك إلى تصحيف وتحريف في نطق بعض الكلمات.

«وكان الذى يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشتبه عليه الحروف فيصحِّف، وغَبرَ الناس على ذلك أيام عبد الملك ابن مروان، ففزع الحجاج إلى كُتَّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»[(١)].

«وأصل التصحيف ان يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد يقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن يَعْرى من الخطأ والتصحيف»[(٢)].

فالتصحيف ورد إلى الألسنة عن رواية الخطأ من قراءة الصحف، فيشتبه الحروف بعضها ببعض، لكن السماع من لفظ الشيخ لم يرد فيه تصحيف، والسبب الذى أدى إلى التصحيف هو طريقة التدوين التى اتبعها العرب في تدوين الشعر والحديث والأخبار وسائر العلوم الأخرى، وطريقة التدوين في هذا العصر لم تكن قد اكتملت، فقد كان الخط ناقصا في وسائله التى تميز وتفرق بين الحروف المتشابهة، وتضمن سلامة الكلمة حتى يستقيم المعنى والنص.

(١) تاريخ آداب العرب - للرافعى ١/٢٩٧.
(٢) المزهر ٢/٢٥٣.

ولقد عرف العلماء تدوين الشعر منذ زمن مبكر، فقرأوا الأشعار الجاهلية مدونة.

«قال الأصمعى: قرأت شعر الشنفرى على الشافعى بمكة»[1].

وقال أبو حاتم السجستانى: قرأ الأصمعى على أبى عمرو بن العلاء شعر الحطيئة، فقرأ قوله:

وغررْتنى وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

أى كثير اللبن والتمر، فقرأها: لاتنى بالضيف تامُر. يريد: لا تتوانى عن ضيفك تأمر بتعجيل القِرَى إليه. فقال له أبو عمرو: أنت والله في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة[2].

ومعنى لاتنى بالضيف تامِر، كما قال الشيبانى: لاتنى من الونى، أى لا تقصر تأمر بإنزال الضيف وإكرامه، فقال أبو عمرو: تفسيرك للتصحيف أغلظ من تصحيفك.

فقول الأصمعى: لا تنى بدلا من: «لابن» هذا تصحيف حيث حدث فيه تغيير حرف بحرف بسبب النقط؛ وأما قوله: تامِر، بدلا من قوله: تامر. بهذا تحريف فقط، لأن التغيير الذى تم حدث في الشكل فقط ففى هذه اللفظة تحريف.

ومن امثلة التصحيف التى وردت عن العلماء لتكشف لنا أن هؤلاء العلماء كانوا يتدارسون الشعر الجاهلى في كتب مدونة.

«قال ابن دريد في أماليه: أخبرنا أبو حاتم قال: جئت أبا عبيدة يوما ومعى شعر عروة بن الورد، فقال لى: ما معك؟ فقلت: شعر عروة. فقال: فارغٌ حَمَلَ شِعْر فقير ليقرأه على فقير»[3].

(١) السابق ١/١٦٠.
(٢) المزهر ٢/٣٥٥، الخصائص٢/٢٨٢.
(٣) المزهر ١/١٦١.

فهذا التدوين المبكر كان يصيبه التصحيف والتحريف حينما كان يقرأ، فإذا كان القارىء لم يقرأه على شيخ له أو لم يسمعه منه مشافهة فكان يصيبه شىء من التصحيف أو التحريف في المكتوب، إما أن يكون بإبدال صوت متشابه بآخر وهذا تصحيف، أو أن يقوم بتغيير في الضبط فيبدل حركة من حركة، وهذا هو التحريف.

ومن الأخبار التى وردت وبينت أن العلماء الرواة وجدوا أمامهم دواوين الشعر الجاهلى مكتوبة قبل عهدهم، وانهم قرءوها وتدارسوها واخذوا منها؛ ما روى عن المفضل الضبى (ت ١٦٨ - أو - ١٧٨هـ) قال له العباس بن بكار الضبى: ما احسن اختيارك للأشعار؛ فلو زدتنا من اختيارك؟ فقال: والله ما هذا الاختيار لى، ولكن إبراهيم بن عبد الله استتر عندى، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيانس ويحدثنى، ثم عرض لى خروج إلى ضيعتى أياما فقال لى: اجعل كتبك عندك لأستريح إلى النظر فيها فتركت عنده قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدت وجدته قد علم على هذه الأشعار، وكان أحفظ الناس للشعر فجمعته، واخرجته فقال الناس: اختيار المفضل»[1].

هذا بالنسبة لأشعار الجاهلين مما يؤكد أنها كانت مكتوبة ومدونة منذ زمن مبكر، مما يدل على مدى اهتمامهم بالكتابة وتدوين الأخبار والأشعار وغيرهما.

أما بالنسبة لأواخر القرن الأول وبداية الثانى، فقد كان العلماء يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر ونحوهما، واعتبروا ان هذا لا يعد تأليفا.

«قال أبو عبيدة: أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف، ثم تنسك فاحرقها»[2].

(١) المزهر ٢/٢١٩، وقارن بمصادر الشعر الجاهلى - ص١٧٥.
(٢) بغية الوعاة ٢/٢٣١.

والسبب في ذلك، أن هناك طائفة من العلماء يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات انفسهم فيسندوه إليهم، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ومنهم من كان يغسل كتبه لأنها جلود، كما أمر محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣هـ بعد أن نضجت العلوم أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت، وكان ثقة مجمعا عليه[١].

وليس هذا دأب كل العلماء، فرغم ما عرف عن أبى عمرو بن العلاء وشدة تمكنه في اللغة وغيرها، لكنه لم يذكر له شيئ من تأليفه، وما عرف عنه فهو متناثر في الكتب نقلت أقواله.

ولكن العلماء اشترطوا في معرفة آداب اللغوى الكتابة والقيد، وذكر السيوطى فصلا فيها فقال:

«وليكتب كل ما يراه ويسمعه، فذاك أضبط له؛ وفي الحديث: قيدوا العلم بالكتابة.

وقال القالى في أماليه: حدثنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش. حدثنا محمد بن يزيد عن أبى المحلم. قال: انشدت يونس أبياتا من رجز فكتبها على ذراعه؛ ثم قال لى: إنك لجَيَّاء بالخير»[٢].

فمعرفة علم الكتابة من الآداب التى يتأدب بها اللغوى حتى يكون أسرع في تدوين ما يسمعه.

مما سبق وجدنا أن هناك اهتماما كبيرا بالكتابة منذ زمن بعيد، وكانت الكتابة في هذا الوقت لم تكتمل مراحلها في النقط وهو الإعجام الذى يفرق بين الحروف المتشابهة، فعدم وجود النقط كان يؤدى إلى تصحيف في بعض الحروف، وعدم وجود علامات واضحة للضبط كان

(١) تاريخ آداب العرب - للرافعى ١/٢٨٦ هامش.
(٢) المزهر ٢/٣٠٢-٣٠٤.

يؤدى إلى تحريف في المعنى، وهذا كثر عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، ودخل كثير من الأمم الأخرى الإسلام.

ومن أمثلة التصحيف التى وردت:

«قال ابن دريد: صحَّف الخليل بن أحمد فقال: يوم بُغَاث (بالغين المعجمة) وإنما هو بالمهملة، قال ابن دريد؛ وليس هذا صحيحا عن الخليل، ولم يسمع من غيره[1].

وهذا تصحيف لحق بالكلمة ونطقها بعض العلماء بهذه الصورة المصحفة، ولذلك ذكر صاحب المصباح فقال:

ويوم بُعَاث: من أيام الأوس والخزرج بين المَبْعَث والهجرة، وكان الظَّفَر للأوس.

قال الأزهرى: هكذا ذكره بالعين المهملة الواقدىُّ ومحمد بن إسحاق، وصحفه الليث فجعله بالغين المعجمة؛ وقال القالى في باب العين المهملة: يوم بعاث: يوم في الجاهلية للأوس والخزرج بضم الباء. قال: هكذا سمعناه من مشايخنا وهذه عبارة ابن دريد أيضا[2].

فمثل هذا التصحيف يجب أن لا ينسب صراحة إلى الخليل بن أحمد، فهو أعلم الناس باللغة ومعانيها وتصاريفها، وإنما يمكن أن يكون هذا التصحيف من الكتبة الذين كتبوا الكتاب، ووقوع مثل ذلك كثير ووارد.

ومن أمثلة التصحيف:

قال العسكرى: أخبرنا أبو بكر بن الأنبارى قال: أخبرنى أبى قال: قرأ القَطْرَبُّلِىّ المؤدّب على ثعلب بيت الأعشى:

فلو كنت في جُبٍّ ثمانين قامة ... ورقيت أسباب السماء بسلّم

(١) الجمهرة ٢٠١/١، وقارن بالمزهر ٣٥٣/٢.
(٢) المصباح (ب ع ث).

فقرأها: في حَبّ (بالحاء المهملة) فقال له ثعلب: خرب بيتك: هل رأيت حبًّا قط ثمانين قامة: إنما هو جُبّ.

وقال القالى في أماليه:

أنشد أبو عبيد:

أشكو إلى الله عيالا دَرْدَقا مُقَرْقَمِين وعجوزا شَمْلَقا

بالشين معجمة وهو أحد ما أخذ عليه؛ وروى ابن الأعرابى: سملقا. (بالسين غير المعجمة)، وهو الصحيح[1].

وهناك الكثير من الأمثلة نقلها السيوطى في تصحيف اللفظ.

وأما ما ذكره المحدّثون من أنواع التصحيف في المعنى: قال ابن السكيت: يقال: ما أصابتنا العام قابة؛ أى قَطْرة من مطر. قال: وكان الأصمعى يصحف في هذا ويقول: هو الرعد وكذا ذكره التبريزى في تهذيبه، وتعقب ذلك بعضهم فقال: لا يسمى هذا تصحيفا، وهو إلى الغلط أقرب.

ومن أمثلة التصحيف التى استدركت على كتاب العين للخليل بن أحمد.

قال أبو بكر الزبيدى في استدراكه: ذكر في باب همع:

الهِمْيع: الموت، فصحَّفه؛ والصواب: الهِمْيَغ (بالغين العجمة)

وذكر في باب (قفع):

القُفَاعىُّ من الرجال: الأحمر، وهو غلط، والصواب فُقَاعى، يقال: هو أحمر فُقَاعى، للذى يخالط حمرته بياض[2].

ومما استدرك على كتاب الصحاح للجوهرى ما نقله السيوطى فقال:

---

(١) الأمالى ٢/٢٤٦، المزهر ٢/٣٥٦.
(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المزهر ٢/٣٨١-٣٩٠.

أنشد على الدبدبة (بموحدتين)

عـــاثُـــور شـــرٍّ أيمـــا عـــاثـــور دبـدبـة الخـيـل عـلـى الجســـور

قال التبريزى: الصواب دندنة (بنونين) وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول، ومنه الحديث: «لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ»؛ وكان أبو محمد الأســود ينشد هذا البيت استشهادًا على ذلك.

قال الجوهرى: الذُّنابى: شبه المخاط يقع من أنوف الإبل.

قال ابن برى: هكذا ـ في الأصل بخط الجوهرى؛ وهو تصحيف والصحيح الذُّنانى (بالنون) وهكذا قرأناه على شيخنا أبى أسامة جنادة ابن محمد الأزدى، وهو مأخوذ من الذنين؛ وهو الذى يسيل من أنف الإنسان والمعزى[1].

وقد عقد ابن جنى بابا ـ في سقطات العلماء، ومما ورد فيه قال الرياشى: حدثنى الأصمعى، قال: ناظرنى المفضل عند عيسى بن جعفر، فأنشد بيت أوس:

وذاتُ هِـــدْمٍ عـايـر نـواشـرُهـا تُـصْـمِـتُ بـالـمـاء تَـوْلَـبـا جَـذِعـا

فقلت: هذا تصحيف؛ لا يوصف التولب بالإجذاع؛ وإنما هو: جدعا، وهو السىء الغذاء. قال: فجعل المفضل يشغب، فقلت له: تكلم كلام النمل وأصب. لو نفخت ـ في شَبُّور[2] يهودى ما نفعك شيئا.

وقال الأثرم على بن المغيرة: مثقل استعان بَدفَّيه، ويعقوب بن السكيت حاضر.

فقال يعقوب: هذا تصحيف، إنما هو: مثقل إستعان بذقنه. فقال الأثرم: إنه يريد الرياسة بسرعة، ودخل بيته[3].

(١) انظر هذين المثالين وغيرهما ـ في المزهر ٢/٢٩٠-٢٩٢.
(٢) الشَّبُّور: هو البوق، وقيل بأنه معرب شوفر بالعبرية.
(٣) الخصائص ٣/٣٠٨،٣٠٦.

فهذا الذى سبق ذكره كله تصحيف.

أما الذى يتصل بالتحريف، فمما ذكره السيوطى في أغلاط الرواة قال:

ذكر ابن خالويه في شرح الفصيح، كان الفراء يجيز كسر النون في شتان تشبيها بسِيان؛ وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة ولعله سمعه؛ فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربى فإن الغلط على ذلك العربى، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها[1].

فهذا من باب التحريف، لأنه تغيير في الشكل فقط وليس في البنية.

ومما جاء من قبيل التحريف، الخبر المشهور للنابغة الذبيانى في داليته المجرورة:

وبذاك خَبَّرنا الغُرابُ الأسودُ

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته:

من آل رائح او مُغْتدِ ... عَجْلانَ ذَا زادٍ وغير مزَوَّدِ

ومدَّت الوصل وأشبعته، ثم قالت:

وبذاك خبَّرنا الغُرابُ الأسودُ

ومطلت واو الوصل، فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغير - فيما يقال - إلى قوله:

وبذاك تَنْعابُ الغُرابِ الأسودِ

وقال: دخلت يثرب وفي شعرى صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب[2].

(١) المزهر ٢/٥٠٤.
(٢) الخصائص ١/٢٤٠.

وهذا يسمى إقواء، فقد اختلفت فيه حركة حرف الروى المطلق - بالكسر والضم.

مما سبق نرى ان اللغويين ساروا على منوال المحدثين في هذا الشأن، وألفوا في هذا المجال الكثير من الكتب التى تعالج هذا التصحيف والتحريف، وهى تسمى كتب التنقية في اللغة.



المبحث الحادى عشر
الضبط وأهميته فى الكتابة العربية

جاء الدين الإسلامى الحنيف، ونهض بالأمة العربية دينا وأخلاقا وحضارة، ونزل القرآن الكريم وتلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمين جبريل عليه السلام، وكان يقرؤه على أصحابه، وكان من بين الصحابة كُتَّاب للوحى، وللرسائل التى كان يرسلها النبى صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء لكى يدعوهم إلى الإسلام؛ ومن بين هؤلاء الكُتَّاب أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وأبو سفيان وولداه معاوية ويزيد، وزيد بن ثابت وغيرهم»[1].

فالقرآن الكريم دُوِّن فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بامر منه، كانوا يكتبون ما يتلقون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزل عليه من القرآن، لكن الحديث النبوى لم يدون فى عهده، وانقسم العلماء فى ذلك إلى فريقين، فريق كره الكتابة وفريق أباح الكتابة، وقد سبق القول فى هذا الموضوع فى مبحث الراوى.

تطور الكتابة

انتشر المسلمون فى شتى بقاع الأرض، وفتحوا الأمصار ونشروا الإسلام فى بلاد العجم، واعتنق هؤلاء الأعاجم الإسلام وكثر عددهم لاتساع رقعة الإسلام التى كانت تزيد يوما بعد يوم وتعلم هؤلاء العربية التى صارت لغة دينهم الجديد، فدخول هذا العدد الكبير فى الإسلام أدى إلى تسرب اللحن على ألسنة الكثير من العرب الفصحاء، ووجد العلماء

---

(1) الخط العربى تاريخه وحاضره - بلال عبد الوهاب الرفاعى ص٥١، وراجع كتابنا: الضبط المصحفى نشأته وتطوره. ط. مكتبة الآداب ٢٠٠٨م.

اللحن يتسرب إلى كتاب الله عز وجل، فكان لابد من أن يضعوا ضوابط تحفظ اللسان وتقيه من الخطأ واللحن في كتاب الله عزوجل، فادخلوا الإعجام الذى يفرقون به أَوَّلا بين الحركات، ثم الإعجام الذى فرقوا به بين الحروف المتشابهة، ثم أدخلوا نظام الضبط بالشكل.

فانتشار اللحن دفع العلماء وحثهم على النهوض بالخط العربى، ووضع الضوابط التى تضمن سلامته من الخطأ فيه، وهذه الضوابط هى:

١- الإعجـــام

الضبط بالإعجام أخذ صورتين:

الصورة الأولى: قام بها أبو الأسود الدؤلى، وكان النقط الذى وضعه لضبط بنية الحرف سواء في النصب والجر والرفع والسكون والتنوين.

والسبب الذى دعا إلى هذا العمل ما روى «أن عربيا سمع إماما يقرأ الآية ٢٢١ من سورة البقرة ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ أى بفتح التاء بدلا من ضمها، فطلب زياد، وكان وَاليًا على البصرة من أبى الأسود الدؤلى أن يضع طريقة تخلص الخط من هذه المعضلة الخطيرة قائلا له: إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسنة العرب، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله»[١].

وقال الدانى في ذلك:

فاختار أبو الأسود كاتبا لقنا، ولم يوجد إلا في عبد القيس، وقال له: خذ المصحف وصبغًا يخالف لون المداد، فإن رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإن كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإن ضممتهما فاجعل النقطة بين يدى الحرف، فإن تبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين[٢].

(١) الخط العربى تاريخه وحاضره. بلال رفاعى. ص ٦٠.
(٢) انظر: المحكم في نقط المصاحف - للدانى ص٦.

وأتم ضبط المصحف بهذه الطريقة، وظل الناس بعد أبى الأسود مستخدمين هذه الطريقة حتى عصر الخليل بن أحمد، لأن هذه الطريقة هى بديل عن الحركات ـ في الضبط، والحركات ـ في ذلك الوقت لم تعرف، وإنما الذى وضعها الخليل بن أحمد.

أما الصورة الثانية للإعجام، فهى نقط الحروف للتفريق به بين الحروف المتشابهة بعضها ببعض، والذى قام به بعد أن رتب الحروف ترتيبا ألفبائيا هو: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر فوضعا النقط تمييزا به بين الحروف، فالباء وضعوا نقطة أسفلها والتاء اثنين أعلاها، وهكذا إلى آخر الحروف المتشابهة.

ونقط الحروف لا يقل أهمية عن النقط ـ في ضبط الكلمة وبنيتها، لأن عدم التمييز بين الحروف المتشابهة يؤدى إلى اختلاف ـ في المعنى، ومما روى ـ في هذا الشأن، ويبين ضرورة إعجام الحروف، «أن الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه قد كتب يوما إلى أهل مصر ـ في تولية رجل عليهم وقال: «إذا جاءكم فاقبلوه» فقرأها الناس «إذا جاءكم فاقتلوه» فكانت سببا ـ في فتنة أودت بحياته.

وروى أن سليمان بن عبد الملك كتب إلى عامل له ـ في المدينة: أن احص المخنثين، فقرأها الكاتب «اخص المخنثين» فخصى تسعة منهم»[1].

٢- الضبـــط

من مظاهر تطور الخط العربى الضبط بأشكاله المتنوعة. فقد ذكرنا أن أبا الأسود وضع نقطا للضبط، ولكن هذا النوع يحمل الكاتب مشقة ويجعله يكتب بمداد ويشكل بمداد يخالف لونه.

من أجل ذلك وضع الخليل بن أحمد شكلا مريحا ـ في الضبط،

(١) الخط العربى - بلال الرفاعى ص٦١.

وهو وضع رموز للحركات القصيرة، فوضع للضمة واوا صغيرة توضع فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف ، والفتحة ألفا صغيرة مبطوحة توضع فوق الحرف، ولم يكتف الخليل بوضع هذه الرموز للحركات القصيرة فحسب، بل هناك رموز أخرى وضعها ، حيث وضع رمزا للسكون، وهو عبارة عن رأس خاء صغيرة (خـ) اختصارا من كلمة «خفيف» بمعنى: غير محرك، وكذلك رمز الشدة وهو مختصر من «شديد» ، ووضع رمزًا للهمزة، وهو مقتطع من رأس العين هكذا « ء »[1].

هذه الوسائل المتنوعة في الضبط استعملها العلماء في كتبهم، ولم تكن هذه المصطلحات التى وضعها الخليل مستعملة عند بعض العلماء دون بعضهم، وفي هذا الصدد قال أبو عمرو الدانى:

«الشكل الذى في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف»[2].

وهذا يدل على أن اللغويين لهم السبق في هذا المجال، وهو الضبط، وأن المحدِّثين هم الذين تأثروا باللغويين وأخذوا عنهم ما وضعوه في الضبط والإعجام.

وقد استعمل اللغويون انواع الضبط المتعددة، وهى الضبط بالحركات، والضبط بالحروف، والضبط بالوزن الصرفي، والضبط بالمقيس المطرد، والضبط بالنظير، وكل نوع من هذه الأنواع كانت له فائدته ودلالته التى يقوم بها، وكتب المعاجم اللغوية اشتملت على هذه الأنواع المتعددة من الضبط.

لكن علماء الحديث كانت لهم مصطلحات أخرى كثيرة أضافوها إلى

(١) المحكم في نقط المصاحف: ص ٤٢-٥٢. وقارن: بابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه - للباحث: ص٣٠.

(٢) المحكم في نقط المصاحف: ص٧.

ما أخذوه من اللغويين، واستخدموا هذه المصطلحات في كتابة الحديث النبوى وضبطه، مما يدل على عناية المحدثين بحفظ الحديث وتدوينه.

مصطلحات المحدثين

ابتدع المحدثون مصطلحات ورموزا تدل على معان معينة، ويجب على كل محقق مشتغل بالحديث النبوى أن يعرف هذه المصطلحات أولا، لأن معرفتها تعين المحقق على ضبط نسخته، ولا يستطيع المحقق ان يصل إلى تحقيق النص وإتقانه دون معرفته بها، وهذه المصطلحات هى:

(أ) الـــدارة

قال ابن الصلاح:

«ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دارةً تَفصلُ بينهما وتميز. واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غُفلًا، فإذا عارض فكلُّ حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التى تليه نقطة، أو يَخُط في وسطها خطا، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه»[1].

فالدارة هى دائرة توضع بين كل حديثين لتدل على أن هذا آخر الحديث، وتكون فاصلا بين الحديث السابق واللاحق بعده، والدارة إما أن يوضع في وسطها نقطة، أو خطا هكذا: ⊙ أو ⊖.

وهذا الأمر لايختص بالأحاديث وحدها، فإن كتب التراجم وهى الخاصة برجال الحديث في الجرح والتعديل لا تخلو من مثل هذه الدارات، كما أن الدارات قد وضع في وسطها نقطة سواء، مما يدل على أن نسخ هذه الكتب عورضت وروجعت[2].

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧١-٣٧٢، المحدث الفاصل بين الراوى والواعى: للقاضى الحسن الرامهرمزى ص٦٠٦.

(٢) وتكلموا عن كتابة الأسماء المركبة مثل: عبد الله وقالوا: يكره كتابة عبد آخر السطر واسم الله مع ابن فلان أول الآخر. انظر: تدريب الراوى ٧٠/٢.

(ب) التصحيح واللَّحَق

لقد كان من شأن الحُذَّاق المتقنين العناية بالتصحيح، وهو كتابة «صح» على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، وغير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه: «صح» ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصَحَّ على ذلك الوجه[1].

كما ان علامة «صح» توضع بعد مراجعة النسخة، فإذا وجد سقطا أشار إليه هكذا: ⌐ ¬ إما إلى جهة اليمين أو إلى جهة اليسار، وألحق هذا السقط في هامش الكتاب ويكتب كلمة «صح» إشارة إلى دخول هذا اللحق في الأصل.

«واللَّحَقُ بالتحريك: شيء يَلْحَقُ بالأول»[2].

وهو تخريج الساقط في الحواشى مع بيان الإشارة إلى موضعه، وهذا الساقط يكون من الناسخ، فبعد فراغه من كتابة الأصل الذى كتبه يقوم بمراجعته ومعارضته، فيتبين له هذا السقط، فيخط من موضع سقوطه من السطر خطا صاعدا إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التى يكتب فيها اللَّحَق، ويبدأ في الحاشية بكتابة اللَّحَق مقابلا للخط المنعطف[3].

(ج) التضبيب

ويسمى التمريض، فيُجعل على ما صح ورُوده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظا أو معنى، أو ضعيف أو ناقص.

فالتضبيب أن يُمَدَّ على الكلمة خَطٌّ أوَّلُهُ كالصاد ولا يُلْزَقُ بالممدود عليه كيلا يُظَنُّ ضَرْبا، وإنما يُمَدُّ التضبيب على ثابتٍ نقلا فاسدٍ لفظا

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٠، تدريب الراوى ٢/٧٩.
(٢) الصحاح (ل ح ق).
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٨.

أو معنى، أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها، او مصحف أو ناقص، فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل[1].

(د) ضبط الحروف

أسلفنا سابقا بان اللغويين وضعوا النقط لبعض الحروف المتشابهة تفريقا به بين هذه الحروف المتشابهة، وحتى لا يكون هناك لبْسٌ فيها، قُيِّدت الحروف بالإعجام خوفا من بوادر التصحيف والإبهام الذى يلحق ببعضها؛ أما الحروف غير المعجمة فكانوا يقولون عنها مهملة، ذكر ذلك الصفدى[2].

ولكن القلقشندى تكلم عن نقط الحروف مفردة، كل حرف على حدة وذكر السبب فى نقط كل حرف، ووضح السبب فى عدم نقط الحروف المهملة/ فقال:

«فأما الألف فإنها لا تنقط لانفرادها بصورة واحدة، إذ ليس فى الحروف ما يشبهها فى حالتى الإفراد والتركيب.

وأما الباء فإنها تنقط من أسفل لتخالف التاء المثناة من فوق، والثاء المثلثة فى حالتى الإفراد والتركيب، والياء المثناة من تحت، والنون فى حالة التركيب ابتداء أو وسطا، ونقطت من أسفل لئلا تلتبس بالنون حالة التركيب.

وأما التاء فإنها تنقط باثنتين من فوق لتخالف ما قبلها وما بعدها من الصورتين فى حالة الإفراد، وتخالفهما مع الياء والنون حالة التركيب ابتداءً أو وَسَطًا.

وأما الثاء فإنها تنقط بثلاث من فوق لتخالف ما قبلها من الصورتين

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٠-٢٨١، تدريب الراوى ٧٩/٢.
(٢) الوافى بالوفيات: للصفدى ٤٢/١.

ـفـ الإفـراد ، وتخالفهما مع النون واليـاء أيضا ـفـ التركيب ابتداء أو وسطا.

وأمـا الجيـم فإنها تُنْقَط بواحدة من تحت لتخالف الصورتين بعدها.

وأما الحاء فإنها لا تنقط، ويكون الإهمال لها علامة، وحُذّاق الكتاب يجعلون لها علامة غير النقط، وهى حاء صغيرة مكان النقطة من الجيم.

وأما الخاء فإنها تنقط بواحدة من أعلاها لتخالف ما قبلها من الجيم والحاء.

وأما الدال فإنها لا تنقط ولا تعلم، ويكون ترك العلامة لها علامة.

وأما الذال فتنقط بواحدة من فوق فرقا بينها وبين أختها.

وأما الزاى فإنها تنقط بواحدة من فوق فرقا بينها وبين الراء.

وأما السين فإنها لا تنقط، وتكون علامتها الإهمال كغيرها ، وبعض الكتاب ينقطها بثلاث نقط من أسفلها.

وأما الشين فإنها تنقط بثلاث من فوق فرقا بينها وبين أختها ، فإن كانت مدغمة فلابد من جرة فوقها ، ثم إن كانت محققة فاللائق التأسيس بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلاهما ، وإن كانت مدغمة فالأولى جعل الثلاث نقط سطرا واحدا.

وأما الصاد فإنها لا تنقط، لكن حذاق الكتاب يجعلون لها علامة كالحاء، وهى صاد صغيرة تحتها.

وأما الضـاد فإنها تُنقَط بواحدة من أعلاها فرقا بينها وبين أختها.

وأما الطاء فإنها لا تنقط لكن لها علامة كالصاد والحاء، وهى طاء صغيرة تحتها.

وأما الظاء فإنها تنقط بواحدة من فوقها فرقا بينها وبين أختها وأما العين فإنها لا تنقط، ولها علامة كالحاء والصاد والطاء، وهى عين صغيرة في بطنها.

وأما الغين فإنها تنقط بواحدة فرقا بينها وبين أختها.

وأما الفاء فمذهب أهل الشرق أنها تنقط بواحدة من أعلاها، ومذهب أهل الغرب أنها تنقط بواحدة من أسفلها.

وأما القاف فلا خلاف بين أهل الخط أنها تنقط من أعلاها إلا أن من نقط الفاء بواحدة من أعلاها نقط القاف باثنتين من أعلاها ليحصل الفرق بينهما، ومن نقط الفاء من أسفلها نقط القاف بواحدة من أعلاها.

وأما الكاف فإنها لا تنقط، إلا إذا كانت مشكولة عُلِّمت بشكلة، وإن كانت مُعَرَّاة رسم عليها كاف صغيرة مبسوطة لأنها ربما التبست باللام.

وأما اللام فإنها لا تنقط ولا تعلم، وترك العلامة لها علامة.

وأما الميم فإنها لا تنقط ولا تُعَلَّم أيضا لانفرادها بصورة.

وأما النون فإنها تنقط بواحدة من أعلاها، وكان ينبغى اختصاص النقط بحالة التركيب ابتداء أو وسطا لالتباسها حينئذ بالباء والتاء والثاء أوائل الحروف، والياء آخر الحروف، بخلاف حالة الإفراد والتطرف في التركيب أخيرا فإنها تختص بصورة فلا تلتبس، إلا أنها غلبت فيها حالة التركيب فروعيت.

وأما الهاء فإنها لا تنقط بجميع أشكالها، وإن كثرت، لأنه ليس في أشكالها ما يلتبس بغيره من الحروف.

وأما الواو فإنها لا تُنْقَط وإن كانت في حالة التركيب تقارب الفاء، وفي حالة الإفراد تقارب القاف، لأن الفاء لا تشابهها كل المشابهة، ولأن القاف أكبر مساحة منها.

وأما اللام ألف فإنها لا تُنْقط لانفرادها بصورة لا يشابهها غيرها.

وأما الياء فإنها تنقط بنقطتين من أسفلها، وإن كانت في حالة الإفراد والتطرف في التركيب لها صورة تخصُّها، لأنها في حالة التركيب في الابتداء والتوسط تشابه الباء، والتاء، والثاء، والنون، فيحتاج إلى بيانها بالنقط لتغليب حالة التركيب على حالة الإفراد كما في النون، وربما نقطها بعض الكتاب في حالة الإفراد بنقطتين في بطنها، والله سبحانه أعلم»[1].

هذه هى طرق الضبط التى استعملها اللغويون في ضبط الحروف والتفريق بين بعضها البعض، فالحروف المهملة التى ليس بها نقط كانت من جنس الحرف نفسه حرفا صغيرا يضعونه أسفل الحرف أو في باطنه، كما فعلوا في الحاء، والصاد، والطاء، والعين.

وبعض الحروف وضعوا لها نقطا من أسفله على عكس ما يشبهه وذلك كالسين، فإن تركها بدون نقط هو علامة للفرق بينها وبين الشين ولكن بعض الكتاب يجعلون تحتها ثلاث نقط.

وهناك بعض الحروف المهملة تركوها مهملة بدون نقط أو علامة عليها، كما فعلوا في غيرها، وذلك كالدال والراء، فتركوها بدون نقط أو وضع أى شىء فيهما، وجعلوا الإهمال علامة لهما.

لكن المحدّثين كانت لهم اصطلاحات أخرى في ضبط الحروف المهملة للتفريق بينها وبين ما يشابهها، وكانت غايتهم من ذلك الضبط

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبى العباس القلقشندى ١٥١/١.

والإتقان، وهذه المصطلحات التى استخدمها المحدّثون في ضبط الحروف المهملة متنوعة. قال ابن الصلاح.

«كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغى أن تضبط المهملات غير المعجمة، بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها؛ وسبيل الناس في ضبطها مختلف: فمنهم من يقلب النقطَ، فيجعل النقط الذى فوق المعجمات، تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين، ونحوها من المهملات، وذكر بعض هؤلاء أن النُّقَطَ التى تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًّا، والتى فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي.

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مُضْجَعَةً على قفاها؛ ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك.

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون: كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيرا، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة»(١).

فالمحدّثون استخدموا مصطلحات في الضبط عندهم لم يستعملها غيرهم من اللغويين، من هذه المصطلحات ضبط الحروف المهملة بنقط أسفلها، هذا النقط الذى وضعوه مخالفا لنقط الحروف المعجمة، يدل على أن الحرف الذى وضع تحته النقط هو المهمل، أى عكس المعجم المشابه له؛ فمثلا الحروف المهملة كالراء والصاد والطاء وغيرها يجعلون تحت كل حرف نقطة واحدة دلالة على أنه مهمل، وأما صوت السين فقد

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٧٠-٢٧١، تدريب الراوى ٢/٦٨-٦٩.

جعلوا النقط من أسفله ولم يجعلوا النقط نقطة واحدة، وإنما هى ثلاث نقاط مبسوطة صفا واحدا.

ومن المحدثين من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها هكذا (ـ).

وهذه القلامة التى وضعوها فوق الحروف المهملة تمييزا بينها وبين مما يشابهها، شبيهة بحركة «الفتحة القصيرة التى وضعها الخليل بن أحمد للدلالة على ضبط الحرف بالفتح، فالخليل وضع علامة للفتح وهى ألف صغيرة مضطجعة ولكن هذه الألف اضطجعت على جنبها لطول وقوفها[1]، فصارت هكذا (ـ).

وهناك من يجعل تحت الحروف المهملة حروفا صغيرة من جنس الحروف المهملة، فيجعل تحت كل حرف مهمل حرفا صغيرا مثله، كالطاء، يضع تحتها طاء صغيرة للدلالة على أن هذا الصوت طاءٌ وليس ظاء؛ كما فعل اللغويون في ذلك، وكما ذكر ذلك القلقشندى.

ومنهم من يجعل فوق الحرف المهمل خطا صغيرا مائلا هكذا(/) كالفتحة للدلالة على أن هذا الحرف مهمل بدون نقط.

ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل همزة مثل: سماء ، عمر ، يضع تحت الحرف المهمل همزة صغيرة.

فهذه خمس علامات للضبط استخدمها المحدِّثون في ضبطهم للتفريق بين الحروف المعجمة والحروف المهملة.

ونجد اللغويين اتفقوا مع المحدِّثين في بعض هذه المصطلحات، حيث اتفقوا في نقط الحروف المهملة من أسفل، وذلك الاتفاق في حرف

(١) انظر: علم اللغة وفقه العربية - د/ عيد محمد الطيب ص٢٢٨.

السين المهملة. كما اتفقوا في وضع حرف صغير تحت الحرف المهمل من جنسه تمييزا له من غيره.

أما العلامات التى انفرد بها المحدثون فهى: وضع علامة مضطجعة على قفاها كقلامة الظفر، ووضع خط فوق الحرف المهمل مائلا؛ وكذلك وضع الهمزة تحت الحرف المهمل.

تلك هى العلامات الثلاث التى انفرد بها المُحدّثون، ووضعوها في كتابتهم للحديث النبوى الشريف، مما يدل على شدة حرصهم وخوفهم من أن يتسرب تصحيف أو تحريف إلى سنة النبى صلى الله عليه وسلم.

قال ابن دقيق العيد:

«ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المُشكل، فيُفَرّقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفا حرفا»(1)

(1) انظر: الإقتراح في بيان الاصطلاح - لتقى الدين محمد بن وهب ص٢٨٦

تاريخ النقط والإعجام

أسلفنا فيما مضى أنه حينما ظهر الفَسَادُ في ألسنة المتكلمين نظر لاختلاطهم بغيرهم من الأمم الأخرى، وانتشر اللحن فيما بينهم، كان من بين الأسباب التى ساعدت على انتشار اللحن هو ذلك القصور الكائن في صورة الحرف العربى، نتيجة لهذا اللبس الموجود في الحروف المتشابهة، والسبب هو عدم وجود علامات فاصلة توضح هذا الحرف من ذاك.

وذكرنا أن أول محاولة لإصلاح الخط العربى، تلك المحاولة التى قام بها أبو الأسود الدؤلى، ووضع علامات للنقط، هذه العلامات كانت خاصة بالضبط، فهى بديل عن الحركات الإعرابية؛ هذا النقط الذى وضعه أبو الأسود يعصم الألسنة من الخطأ الذى دخل إلى اللغة.

وعلى هذا فإن أبا الأسود يعدُّ الرائد الأول في هذا المجال، وهذه الطريقة التى وضعها لإصلاح الخط تعد أيضا طريقة مبتكرة، لم يسبقه أحد إليها؛ ثم جاء بعده نصربن عاصم، ويحيى بن يعمر، فوضعا طريقة أخرى جديدة للنقط بعد أن قاما بترتيب الحروف ترتيبا جديدا ذلك الترتيب الألفبائى، فجمعا الحروف المتشابهة بعضها بجوار بعض وذلك كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، وغيرها من الحروف المتشابهة، فوضعا نقطا آخر للحروف غير ما وضعه أبو الأسود، هذا النقط يفرقون به بين الحروف المتشابهة، فوضعا تحت الباء نقطة واحدة، وفوق التاء نقطتين، وفوق الثاء ثلاث نقاط، وهكذا بقية الحروف الأخرى المتشابهة.

والفرق بين هذا النقط الذى وضعه أبو الأسود وبين النقط الذى وضعه نصر، ويحيى أن النقط الذى وضعه أبو الأسود كان خاصا بضبط

الشكل، فهو بديل عن الحركات الإعرابية، اما النقط الذى وضعه نصر ويحيى فهو لإزالة الإعجام واللبس بين الحروف المتشابهة. وهذا النقط هو الذى ما زال مستخدما حتى الآن؛ وهذا هو المعروف عن النقط.

ومن خلال ما تقدم نرى أن الحروف العربية كانت جميعها مهملة بدون إعجام حتى قام بهذه المهمة نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر؛ ومعنى هذا أن الكتابة في عصر صدر الإسلام والعصر الجاهلى كانت الحروف تكتب خالية من الإعجام.

«ولكن وردت إشارات في بعض الكتب ونصوص، تبين أن النقط كان موجودا قبل الإسلام، وربما كان موجودا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولو بصورة محدودة.

ومن النصوص التى وردت في ذلك، ما ذكره ابن الأثير: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى معاوية بالرقش، وعندما سأله معاوية عن معنى الرقش قال: اعط كل حرف ما ينوبه من النقط»[1].

ومعنى رقَّشَه: زَيَّنَه وحسَّنه بالنقط.

قال أبو على القالى: رقشت الكتاب رقشا ورقَّشته: إذا كتبته ونقطته[2].

ومما ورد في ذلك ما ذكره ابن الجزرى «أن الصحابة رضى الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على

(١) انظر: سلامة اللغة العربية - عبد العزيز عبد الله محمد - ص٦٣.
(٢) مصادر الشعر الجاهلى ص٣٩.

كلا المعنيين المعقولين المفهومين»[(١)].

وقوله: جَرَّدوها من النقط، معناه أن النقط كان موجودا ومعروفا لديهم ـ فى هذا الوقت الذى قاموا فيه بكتابة المصحف، لكنهم جردوا المصحف من النقط لأن عدم تقييد الحرف بنقط معين يجعله يقرأ باكثر من وجه من وجوه القراءات الصحيحة التى وردت عن رسول اله صلى الله عليه وسلم.

«وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: «جردوا القرآن ليربو فيه صغيركم ولا ينأى عنه كبيركم».

وشرح الزمخشرى قول ابن مسعود انه أراد تجريده من النقط والفواتح والعشور لئلا ينشأ نشء فيرى أنها من القرآن.

وقد يكون المقصود من النقط هنا «النقط الخاص بالنحو» أى نقط أبى الأسود الدؤلى، وهو وضع نقط على آخر الكلمة ليبين ضبط الكملة مفتوحة او مكسورة أو مضمومة»[(٢)].

هذه الآراء وغيرها التى وردت تبين أن النقط كان موجودا ومستعملا ـ فى العصر الإسلامى، وهو عصر صدر الإسلام وكذلك ـ فى العصر الجاهلى، ولكن هذه الآراء لا تصلح أن تكون أدلة قاطعة للفصل ـ فى هذه القضية، ولكنها مجرد آراء وردت تروى ـ فى ذلك، ولم تكن هذه الآراء ـ فى قوة ما روى عن وضع النقط على يد أبى الأسود الدؤلى، ومن جاء بعده وهما تلميذاه: نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) الذى أخذ عن أبى الأسود، ويحيى بن يعمر الذى أخذ النحو عن أبى الأسود (ت ١٢٩هـ)، فما روى

(١) النشر ـ فى القراءات العشر - لابن الجزرى ١٣/١.
(٢) مصادر الشعر الجهلى: ص٢٥-٣٦، وهناك آراء أخرى كثيرة وردت ـ فى هذه القضية. راجع ص٣٢-٤١، وانظر: سلامة اللغة العربية ص٦٤-٦٦ وما به من مصادر.

عن هؤلاء يؤكد أن النقط لم يكن معروفا قبل أبى الأسود، وهو ما نسميه الآن بالضبط، فأول من وضع الضبط هو، وأما النقط لإزالة الإعجام بين الحروف المتشابهة فهو من عمل نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر؛ وهذه الطريقة التى وضعت لتمييز الحروف بعضها من بعض، حفظت الحروف من التصحيف والتحريف الذى حدث فى الحروف قبل وضعها.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

والحمد لله رب العالمين

أهـــم المصـــادر

* **إبراهيم أنيس (دكتور)**

من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية -ط- السادسة ١٩٧٨م.

* **إبراهيم عبد الرازق البسيونى (دكتور)**

المنهج الصرفى فى الإعلال والإبدال- مؤسسة الرسالة - القاهرة ١٩٧٨م.

* **أحمد حسن كحيل (دكتور)**

التبيان فى تصريف الأسماء - مطبعة السعادة - ط- السادسة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

* **الأصفهانى (الحسن بن عبد الله)**

بلاد العرب - تحقيق - حمد الجاسر ، د/ صالح العلى - منشورات دار اليمامة - الرياض - ط- الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

* **ابن الأنبارى (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)**

الإغراب فى جدل الإعراب - تحقيق - سعيد الأفغانى - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق - محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة -ط- الرابعة ١٣٨٠هـ.

لمع الأدلة فى أصول النحو - تحقيق - سعيد الأفغانى - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

* **البخارى (محمد بن إسماعيل)**

صحيح البخارى - طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

* **بلال عبد الوهاب الرفاعى**

الخط العربى تاريخه وحاضره - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق -ط- الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

* **الترمــذى**

سنن الترمذى - مطبعة بولاق - ١٢٩٢هـ.

* **ثعلب (أحمد بن يحيى)**

مجالس ثعلب - تحقيق/ عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

* **الجاحظ (عمرو بن بحر)**

البيان والتبيين - تحقيق / عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط- الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

* **ابن الجزرى (محمد بن محمد الدمشقى)**

النشر فى القرءات العشر -ط - القاهرة.

* **ابن جنى (أبو الفتوح عثمان بن جنى)**

الخصائص - تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار - دار الكتاب العربى - بيروت.

* **الجوهرى (إسماعيل بن حماد)**

تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار العلم للملايين - بيروت - ط- الثانية ١٣٩٩هـ - ١٣٧٩هـ.

*** ابن حجر (شهاب الدين بن حجر)**

فتح البارى فى شرح صحيح البخارى - مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

*** الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى**

المحدث الفاصل بين الراوى والواعى - تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب - دار الفكر - بيروت - ط- الأولى ١٣١٩هـ.

*** الخطابى البستى (أحمد بن محمد)**

إصلاح غلط المحدثين - دراسة وتحقيق د/ محمد على عبد الكريم الردينى - دار المأمون للتراث - دمشق -ط- الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

*** الخطيب البغدادى (أحمد بن على)**

الكفاية فى علم الرواية - تحقيق د/ أحمد عمر هاشم - دار الكتاب العربى - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

*** الخطيب القزوينى (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)**

الإيضاح فى علوم البلاغة مع بغية الإيضاح - المطبعة النموذجية.

*** ابن خلدون**

تاريخ ابن خلدون - مؤسسة الرسالة بيروت١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

*** الدارمى (عبد الله بن عبد الرحمن)**

سنن الدارمى - مطبعة الإعتدال - دمشق ١٣٤٩هـ.

*** الدانى (أبو عمر الدانى)**

المحكم فى نقط المصاحف -تحقيق د/عزة حسن-دمشق ١٩٦٠م.

*** أبو داود (سليمان بن الأشعث)**

سنن أبى داود - طبع مصر - ١٣٦٩هـ.

*** ابن دريد (محمد بن الحسن)**

جمهرة اللغة - دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد -ط- الأولى ١٣٤٥هـ.

*** الرازى (عبد الرحمن بن أبى حاتم)**

الجرح والتعديل - دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند- ط- الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

المحصول في علم أصول الفقه - دار الكتب العلمية - بيروت -ط- الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

*** الزبيدى (محمد بن الحسين)**

طبقات النحويين واللغويين - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - ط- الثانية ١٩٨٤.

*** سعد الدين التفتازانى**

المطول - ط - تركيا ١٣٣٠هـ.

*** ابن سلام الجمحى (محمد بن سلام)**

طبقات الشعراء - دراسة وتحقيق/ احمد إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

*** ابن سنان الخافجى**

سر الفصاحة - شرح وتعليق/ عبد المتعال الصعيدى - مطبعة صبيح.

*** سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)**

الكتاب - تحقيق/ عبد السلام هارون - ط- الثانية - الهيئة العامة للكتاب.

*** السيرافى (الحسن بن عبد الله)**

أخبار النحويين البصريين - تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - ط - الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

*** السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن)**

تدريب الراوى في شرح تقريب النووى - تحقيق/ نظر محمد الفاريانى - مكتبة الكوثر - الرياض - ط- الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تحقيق/ محمد جاد المولى وآخرين - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

*** الشافعى (محمد بن إدريس)**

الرسالة - تحقيق/ أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى الحلبى - ط- الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.

*** صبحى الصالح (دكتور)**

علوم الحديث ومصطلحه - دار العلم للملايين - ط- الثامنة عشرة - ١٩٩١م.

*** الصفدى (خليل بن أيبك)**

الوافي بالوفيات - نشره الألمان، بتحقيق جماعة من العرب المستشرقين ١٩٦٢م.

*** ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن)**

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) دار المعارف بمصر - ط- الثانية ١٩٨٩م.

* **عبد التواب مرسى الأكرت (دكتور)**

ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه - دار البشرى للطباعة والنشر -ط- الأولى ١٩٩٨م.

الضبط المصحفى نشأته وتطوره . ط . مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٨م.

* **عبد الحميد الشلقانى (دكتور)**

الأعراب الرواة - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

رواية اللغة - دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

* **عبد الرحمن أيوب (دكتور)**

أصوات اللغة - مطبعة الكيلانى - ط- الثانية ١٩٦٨م.

* **عبد العزيز عبد الله محمد**

سلامة اللغة العربية - المراحل التى مرت بها - مطابع جامعة الموصل - بغداد - ط- الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* **عبد العزيز فاخر (دكتور)**

توضيح النحو - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

* **عبد الغفار حامد هلال (دكتور)**

علم اللغة بين القديم والحديث - مطبعة الجبلاوى -ط- الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* **العسكرى (الحسن بن عبد الله)**

تصحيفات المحدثين - دراسة وتحقيق د/ محمود أحمد ميرة - المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - ط- الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* **عيد محمد الطيب (دكتور)**

أشتات مجتمعات من بحوث في اللغة العربية - المطبعة الإسلامية الحديثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

علم اللغة وفقه العربية بين القدامى والمحدثين - دار البشرى للطباعة والنشر -ط- الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر - المطبعة الإسلامية الحديثة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

معجمات العربية مادتها ومناهجها - مطبعة الأمانة -ط- الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

*** ابن فارس (أحمد بن زكريا)**

الصاحبى - تحقيق/ السيد أحمد صقر- مطبعة عيسى الحلبى ١٩٧٧م.

مجمل اللغة - دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة - بيروت -ط- الولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

*** الفيومى (أحمد بن محمد بن على)**

المصباح المنير - تحقيق د/ عبد العظيم الشناوى - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

*** القالى (أبو على إسماعيل بن القاسم)**

الأمالى - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت -ط- الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

ذيل الأمالى - درا الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت -ط- الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

*** ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)**

الشعر والشعراء - تحقيق/ أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.

*** القلقشندى (أحمد بن على)**

صبح الأعشى في صناعة الإنشا - شرحه وعلق عليه/ محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت -ط- الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

*** ابن ماجه (محمد بن يزيد بن ماجة)**

سنن ابن ماجة - تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى - مطبعة عيسى الحلبى ١٣٧٢هـ.

*** مالك بن أنس (الإمام)**

الموطأ - تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى - مطبعة عيسى الحلبى ١٣٧٠هـ.

*** المبرد (محمد بن يزيد)**

المقتضب - تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة -ط- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٢هـ - ١٣٨٨هـ.

*** محمد جمال الدين القاسمى**

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - دار الكتب العلمية - بيروت -ط- الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

*** محمد الخضرى حسين (الشيخ)**

أصول الفقه - دار القلم - بيروت -ط- الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

*** محمد عبد الحميد سعد (دكتور)**

الشذوذ اللغوى وقراءات القرآن الكريم - بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية -العدد الخامس ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* **محمد عجاج الخطيب (دكتور)**

السنة قبل التدوين - مطبعة أحمد مخيمر - القاهرة -ط- الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

* **محمد بن على بن وهب**

الإقتراح في بيان الاصطلاح - تحقيق د/ قحطان بن عبد الرحمن الدورى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

* **محمد لطفى الصباغ**

الحديث النبوى مصطلحه بلاغته كتبه - المكتب الإسلامى - بيروت -ط- السادسة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

* **محمود فجال (دكتور)**

الإصباح في شرح الإقتراح - دار القلم - دمشق -ط- الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

* **مسلم بن الحجاج القشيرى**

صحيح مسلم - تحقيق وتبويب/ محمد فؤاد عبد الباقى - طبع دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

* **مصطفى صادق الرافعى**

تاريخ آداب العرب - دار الكتاب العربى - بيروت -ط- الرابعة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

* **مناع القطان**

مباحث في علوم الحديث - دار التوفيق النموذجية للطباعة - القاهرة -ط- الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

*** المناوى (محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين)**

فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث سيد البشير - تحقيق/ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية - بيروت -ط- الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

*** ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن منظور)**

لسان العرب - إعداد وتصنيف/ يوسف خياط، ونديم مرعشلى -ط- دار لسان العرب - بيروت ١٩٧٠م.

*** ناصر الدين الأسد (دكتور)**

مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية - دار المعارف بمصر -ط- السابعة ١٩٨٨م.

*** الهروى (على بن سلطان)**

شرح نخبة الفِكَر فى مصطلحات أهل الأثر - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

*** ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على يعيش)**

شرح المفصل - ط - عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبى - القاهرة.

محتــوى الكتـــاب

إصدارات المؤلف

١- عيوب النطق دراسة في كتاب الكامل للمبرد. ط. الأولى ١٩٩٨م .

٢- ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه. ط. الأولى ١٩٩٨م.

٣- قضايا نحوية في ضوء المعطيات الصوتية. بحث منشور في مجلة الزهراء - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ١٩٩٨م.

٤- اللغويون والمحدّثون ومنهجهم في توثيق النص . ط. الثانية المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠١٠م.

٥- شمس العلوم لنشوان بن سعيد دراسة معجمية . ط. الأولى ٢٠٠١م.

٦- النظم اللغوية في لهجة أبو صير وعلاقتها بالفصحى. ط. الأولى ٢٠٠٢م.

٧- الندرة عن ابن دريد معناها وصورها. ط. الأولى ٢٠٠٣م.

٨- ظواهر لغوية في الأمثال العربية دراسة في المستقصى للزمخشرى ط. الأولى ٢٠٠٤م.

٩- الضبط المصحفى نشأته وتطوره. ط. الثانية مكتبة الآداب ٢٠٠٨م.

١٠- دراسات في المعاجم الخاصة. ط. الثانية ٢٠٠٦م.

١١- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبث الوليد للمعرى. دراسة صوتية. بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٥م.

١٢- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبث الوليد للمعرى. دراسة بنيوية بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٦م.

١٣- قراءة أبى عبد الرحمن السلمى دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث. ط. الأولى ٢٠٠٦.

١٤- بين القراءات القرآنية واللهجات العربية.ط. الأولى ٢٠٠٨.

١٥- دراسات لهجية في رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى. ط. الأولى. مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٩م.

١٦- الدرس الصوتى والدلالى في سورة الحديد في الدرس اللغوى الحديث. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.

١٧- ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.

١٨- معجمات العربية تاريخ وتعريف. ط. الأولى ٢٠١٠م.

١٩- في علم الدلالة اللغوية. ط. الأولى ٢٠١٠م.